جـــامعة - د-" مولاي الطاهر "بسعيـــدة.

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

الأمن القومي العربي واستراتيجية مجابهة أهم التهديدات الداخلية والخارجية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص دراسات مغاربية

إعداد الطالبة:

مباركي زهرة

إشراف الأستاذ:

شاربي

لجنة المناقشة:

أ. بن زايد أ	جامعة مولاي الطاهر – سعيدة –	رئســـــــاً
أ. شاربي	جامعة مولاي الطاهر – سعيدة –	مشرفا مقرراً
بلحاج هواري	جامعة مولاي الطاهر – سعيدة –	عضو مناقشاً

لسنة الجامعية

1435هـ– 1436هـ/ 2014م– 2015م

اللهم اجعل هذا العمل المتواضع خالصا

لوجهك الكريم، وتجاوز عن سهوي وتقصيري وخطئي، وغلب صوابي على خطئي، وتقصيري وسهوي واكتب لي أجر المحاولة يا أكرم الأكرمين

اللهم رضيّ عني رسولك الكريم، لما قصدته من تحقيق البصارة والرشاد في التأسي في سنته والانتفاع بمنهجه، في الدعوة والبناء والمواجهة

اللهم تقبل من هذا العمل وبارك لي فيه، وانفع به كل إخواني المسلمين الذين يتكرمون بقراءته والاستفادة منه في مغارب الأرض ومشارقها.

اللهم اكتبه في ميزان حسناتي وحسنات كل من أعاني على إنجازه، وانفعنا به يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

وصلى اللهم على محمد وآله وصحبه وسلم

كلمة شكـــــر وعرفان

إلى من بفضل الله تعالى وبفضلهم تعلمنا ماذا تعني الحروف إلى أساتذتنا الكرام.

إلى من لبوا نداء الوطن، وحملوا رايۃ الأجداد وجاهدوا بالقلم.

إلى من أذابت جهودهم جليد الجهل عنا إلى أساتذتنا الكرام من الطور الابتدائي إلى الثانوي والجامعي.

إلى أساتذة العلوم السياسية ، وأخص بالذكر أستاذي واخي العزيز المشرف: شاربي محمد ، جزاه الله خيراً.

الذي قدم لي الكثير من الدعم أثناء اعداد هذا البحث ولم يبخل علينا بنصائح والارشادات من أجل انمام هذا العمل على احسن وجه جزاه الله خيراً

إلى كل من شارك بجهوده في سبيل إنجاز هذا البحث المتواضع.

وإلى كل من دعا لنا بالخير والنجاح والسلامة من كل سوء.

إلى كل من تعلّم حرفا من لغة القرآن وعلمه.

والشكر الخالص للجميع دون استثناء.

إهداء

ينفذ الحبر وتنتهي الأوراق ويعجز اللسان عن التعبير عندما أقول أمي

القلب الذي بث فيّ الحب والحنان والتي مهما وصفتها وشكرتها

فلن أوفي لها حقها شكراً.

إلى منبر علمي ومعيني على متاعب الدنيا بكل ما أوتي من

إمكانيات مادية ومعنوية حفظه الله وأطال في عمره والدي العزيز.

أهدي ثمرة جهدي.

إلى كل من يحمل لقب" مباركي ".وإلى عائلتي الكبيرة وبالاخص

اخواني واخواتي وإلى ابنائهم

الكتاكيت الصغار: محمد، عمر فتحي، محمد انس، لميس، ندير،

ادم، يوسف، رتاج هديل

وإلى صديقي العزيزة:"سورية"

إلى كل من كانوا لي السند في دراستي: زملائي وزميلاتي

تخصص دراسات مغاربية

وإلى اعز الاصدقائي في الجامعة: حميد، سعيد، قادة، سمير .

إلى كل طلبة العلوم السياسية.

زهرة

مقدمة

مقدمة:

إن العلاقات الدولية عرفت تحولا كبيرا بعد نهاية الحرب الباردة، حيث نتج عنها إعادة هيكلة النظام الدولي من جهة، وانقلاب مجمل الأفكار والتصورات التي كانت سائدة في تلك الفترة من جهة أخرى، وبروز أفكار جديدة غيرت من لغة العلاقات الدولية مثل العولمة، نهاية التاريخ، وظهور أبعاد جديدة الأمن، الذي لم يكن بمعزل عن هذه التطورات، إذ يعتبر من أكثر المواضيع المثيرة للنقاش، بحيث أن هذه التطورات الدولية ساعدت على الانتقال من المنظور التقليدي الأمن، المبني على قدرة الدولة على حماية أراضيها وحدودها في مواجهة أي غزو خارجي، بحكم أن المفهوم أصبح غير قادر على احتواء القضا الأمنية الراهنة وظهور مظاهر أمنية جديدة على الساحة الدولية، وسيادة منطق القوة، وتكبيل الإرادة الوطنية والقومية، وتطويع القرار السياسي المستقل ومحاولات الهيمنة الثقافية، وضرب مقومات الوحدة الوطنية القومية من خلال تفجير الصراعات الداخلية.

وفي خضم هذه الأحادية التي فرضها النظام العالمي الجديد بكل متغيراته الايجابية على حد نظرهم، انغمس الوطن العربي كغيره من مراكز العالم المهمة في متغيرات سلبية داخل هذا النظام العالمي الجديد المفروض عليه، حيث أخذ الوطن العربي يشهد نوعا من التباعد والتشتت في قدراته الذاتية، وتوجها ضد إمكانية التلاقي بين وحداته القطرية عبر تنمية الخلافات السياسية، والعزوف عن السير في أي طريق تقاربي أو تصالحي ينهي الخلافات العربية، وبعيدا عن بناء الوحدة العربية، وما يتعرض له أمنهم القومي المشترك من مخاطر التمزق والانحلال في ظل ما بدأت تفرضه البيئة الدولية، إذ أن كل هذه المخاطر هي بمثابة تهديدات تؤثر على الأمن القومي العربي، مما جعلنا ننتقل إلى أن تحقيق الأمن القومي العربي مرتبط بتحقيق أمن جميع الأقطار العربية، و لتأكيد لا يكون ذلك إلا بوضع استراتيجيات على مستوى الوطني والعربي والعالمي لمواجهة هذه التهديدات.

أهمية الموضوع واهداف الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تعاظم الدور الذي يلعبه الأمن القومي العربي داخل الوطن العربي كقطعة واحدة لا تتجزأ، فهو غاية منشودة تتعامل معه الدول العربية بنفس القدر من الأهمية، كما أن قضا أو تهديدات الأمن القومي العربي هي قضا متعددة وهي صفة في العلوم الاجتماعية بصفة عامة التي تتميز لحركية والتجدد، ففي

كل مرحلة تحدث تطورات جديدة في العالم تؤدي إلى ظهور تهديدات جديدة تؤثر على الأمن القومي العربي مما يستدعي دراسته.

- وتكمن أهمية الدراسة ن الوطن العربي كغيره من أقطار العالم بدأ يفهم حقيقة ما يعانيه أمنه القومي من تهديدات، لذا يجب عليه الاتحاد من أجل إيجاد الحلول للحد من هذه التهديدات.

أهداف الدراسة: نطمح من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تتباين بين الذاتية والموضوعية

- **علمية:**

اكتساب رصيد ثقافي حول الأمن والأمن القومي العربي والتغلغل في واقع ما يعانيه الأمن القومي العربي من تهديدات، لإضافة الإسهام ولو لقليل في سد الفراغ الذي تعاني منه الدراسات الأكاديمية في الجانب الأمني خاصة المن القومي العربي لأخص مكتبة جامعة مولاي الطاهر (سعيدة)، والتعرف على المهتمين بدراسة ظاهرة الأمن القومي العربي خاصة الكتاب العربي.

- **العملية:**

معرفة الواقع الحقيقي لهذه الطاهرة الامن والامن القومي العربي، والتعرف على خصائص وأبعاد ومستو ت الأمن ومقومات ومعايير الأمن القومي العربي لإضافة إلى التعرف على أهم التهديدات التي تؤثر على الأمن القومي العربي ، ومعرفة الآليات والجهود العربية والدولية الواجب إتباعها لمجابهة هذه التهديدات.

مبررات اختيار الموضوع: هناك أسباب ذاتية وأسباب موضوعية

- **الأسباب الذاتية:** من خلال ما قدم لنا كطلبة ماستر علوم سياسية تخصص دراسات مغاربية مقياس بعنوان الأمن القومي المغاربي، ترسخت في ذهني القناعة للبحث في ميدان الأمن القومي المغاربي بصفة خاصة والأمن القومي العربي بصفة عامة، فأردت البحث في هذا الموضوع الشيق الذي كل ما اطلعت عليه تجد نفسك ملهما لكي تتعمق في دراسته فهو موضوع مهم يستدرج كل طالب عربي يحب الوطن العربي.

- الأسباب الموضوعية: يعد موضوع الأمن القومي العربي من أهم المواضيع المطروحة حاليا للنقاش في الساحة العربية، عتبار هدفا يسعى إليه الوطن العربي.

- كما أننا طلبة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية وهذا ما يدعو لدراسة بعض المتغيرات التي تؤثر على أمن الدول العربية وسياستها الداخلية والخارجية.

- كما أن هناك هدف أكاديمي للبحث يتمثل في إلقاء الضوء على مفهوم الأمن والأمن القومي الذي تحول بعد الحرب الباردة، كذلك تبيان التهديدات الأمنية الجديدة وكيف أثرت على الوطن العربي خاصة التهديد الإسرائيلي لإضافة إلى تهديدات أخرى.

أدبيات الدراسة:

لقد اهتمت العديد من الدراسات بهذا الموضوع من الناحية النظرية أو التطبيقية لما له من ثير على جميع الدول العربية، والاطلاع على بعضها جعلنا نحيط بجوانب عديدة من هذا الموضوع ومن بين الدراسات نذكر مايلي:

1- هشام محمود الأقداحي، تحد ت الأمن القومي لمعاصر، الصادر عن مؤسسة شباب الجامعة ، بمصر، 2009. والذي تناول مفهوم الامن القومي والمصلحة القومية، مفاهيم وابعاد الامن القومي، أساليب الدعاية الصهيونية وقضية النزاعات الحدودية.

2- دهام محمود دهام الغزاوي، الاقليات والامن القومي العربي، الصادر عن دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، 2003، والذي تناول مفهوم الأمن القومي العربي والاقليات ، موروث استعماري والصهيوني ودوره في تغذية مشكلة الاقليات في الوطن العربي، دول الجوار وآليات التدخل في مسائلة الاقليات

- الرسائل الجامعية والمداخلات: أغلبها تحدثت في مضمونها ن مفهوم الأمن وأبعاده ومستو ته، وعن الأمن القومي العربي وأهم تهديداته، والجهود المبذولة لمجابهة هذه التهديدات.

1- خير الدين العيب، الأمن في حدود البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة (مذكرة لنيل ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1995) والتي تناولت في السياق التاريخي في تطور مفهوم الامن في ظل التحولات الدولية ، واهم التهديدات الامنية في حدود البحر الابيض المتوسط.

2- فتيحة بن يدة وعائشة بن قمار، تحد ت الأمن الإنساني في الوطن العربي (مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، 2011) والتي تناولت الاسياق التاريخي لمفهوم الأمن والامن الانساني ابعاد الامن الانساني والمفاهيم اخرى مرتبط فيه، ا ر نهاية الحرب الباردة على التحول مفهوم الامن وماهي المجالات التي يختص الامن القومي العربي بمعالجتها.

3- منيرة بلعيد، "الديناميكيات الجديدة في الإقليم المتوسطي: دور الجزائر الأمين كفاعل في المنطقة"، مداخلة ضمن: الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وآفاق" تنظيم جامعة منتوري قسنطينة – قسم العلوم السياسية الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، قسنطينة، 2008. والتي تناولت أهم الديناميكيات الجديدة المتخذة للتقليل من التهديدات الامنية في الاقليم المتوسطي وابراز دور الجزائر الامني كفاعل في منطقة متوسطية

4- حمدوش ر ض، تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية، في منظورات العلاقات الدولية "مداخلة ضمن: الملتقى الوطني" الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق" تنظيم جامعة منتوري، - قسنطينة- قسم العلوم السياسية الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، قسنطينة، 2008. والتي تناولت مفهوم الامن في نظرية العلاقة الدولية وأهم التهديدات البارزة في ظل هذه التطورات

الإشكالية:

إن الوطن العربي هو أحد الأقاليم التي شهدت العديد من التهديدات الأمنية على كل المستو ت، التي هددت أمنه القومي، الأمر الذي أدى إلى ضرورة وضع العديد من الخطط والآليات والاستراتيجيات لمواجهتها، والتي استدعت إعادة النظر في التصورات النظرية حول الأمن القومي العربي.

و لتالي تستدعي طبيعة الموضوع والجوانب المرتبطة به إلى صياغة الإشكالية التالية:

- ما هي اهم التهديدات الداخلية والخارجية التي تؤثر على الأمن القومي العربي، وإلى أي مدى يمكن للدول العربية مجابهة هذه التهديدات في ظل التحولات دولية الجديد للعالم؟

*وتندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات التالية:

- ما المقصود لأمن والأمن القومي؟ وما هي أهم التحولات التي عرفها هذا المفهوم بعد نهاية الحرب الباردة؟

- فيما تتمثل أهم التهديدات الأمنية للأمن القومي العربي؟

- هل الاستراتيجيات التي وضعها الوطن العربي استطاعت الحد من هذه الظاهرة؟

الفرضية المركزية:

- إن الأمن القومي العربي يتعرض لتهديدات كبيرة أترث عليه لذا يجب على الدول العربية الاتحاد من أجل التقليل من حدة هذه التهديدات

الفرضيات الثانوية:

- إن الاختلاف في تحديد الأمن والأمن القومي هو تج عن تحولات التي عرفها العالم .
- بما أن الوطن العربي شهد ظروفا اجتماعية وسياسية واقتصادية متدنية، فإن ذلك ساعد على ظهور تهديدات أمنية داخلية وخارجية تؤثر على أمنه القومي.
- بما أن الوطن العربي التجأ إلى هيئات لمواجهة بعض التهديدات فإن ذلك يدل على فشل الدور العربي في مواجهة هذه التهديدات.

حدود الدراسة:

- تهتم هذه الدراسة من حيث الإطار المكاني بمنطقة جغرافية معروفة المعالم، وهي الوطن العربي[1] الذي يمثل جميع الدول العربية كبيرها وصغيرها والمتواجدة في كل من قارتي افريقيا وآسيا والتي تندرج تحت ثلاث تسميات هي دول المغرب العربي ودول المشرق العربي ودول الخليج العربي.
- أما من حيث الإطار الزماني، فإن هذه الدراسة تشمل التطور التاريخي لظاهرة الأمن القومي العربي، وأهم التهديدات الأمنية التي تعرض لها الوطن العربي مرورا بتطوره التاريخي خاصتا بعض حصول دوله على استقلالها السياسي.

الإطار المنهجي للدراسة:

[1] مساحة جغرافية تقدر بحوالي 13.9 مليون كلم^2، وكثافته السكانية تقدر بحوالي 192.678 مليون نسمة

لقد اتبعنا في دراستنا هذه مقاربة المنهجية المركبة من مجموعة من المناهج المناسبة لموضع دراستنا والمتمثل اساسا في:

المنهج التاريخي: الذي يفيد الموضوع من خلال تتبع تطور العملية النظرية في الدراسات الأمنية في محاولة لتحليل مختلف السياقات والتي تشكل من خلالها مفهوم الأمن والأمن القومي وتطوره وكذلك تتبع الإطار التاريخي الذي ظهرت فيه مختلف- التهديدات.

المنهج الوصفي: وتبدو الحاجة إليه لمعرفة جوانب العلاقة التفاعلية بين التحولات الدولية والتحولات التي عرفها الأمن، والعلاقة تفاعلية بين البيئة الداخلية والخارجية ومدى ثيرهما في إن العربي.

منهج دراسة الحالة: تكمن أهميته في الجانب التطبيقي للبحث، حيث تم الاعتماد على منهج دراسة حالة من خلال دراسة حالة الوطن العربي وما يعانه من تهديدات.

الاطار النظري:

استعنا في دراستنا على مجموعة من نظر ت والمداخيل المتمثلة أساسا فيمايلي:

- اقتراب الجماعة: تم اعتماد عليه من خلال ابراز جماعة المصالح المتمثلة في الدول الكبرى أو الغربية والتي كان لها مصلحة ودور كبير في ابراز اهم التهديدات التي ثر على الأمن القومي العربي والتي لها مصلحة في محاولة ز دة حدة هذه التهديدات.
- الاقتراب القانوني: تم اعتماد عليه من خلال ابراز الدور القانوني للهيئات الدولية المجابهة

تصميم الموضوع:

- تم الاعتماد في هذه الدراسة على خطة عمل تتكون من ثلاثة فصول يحتوي على ثلاث مباحث، وكل مبحث يحتوي على ثلاث مطالب.
- **الفصل الأول:** سيكون هذا الفصل بمثابة إطار ومدخل نظري لدراستنا نتطرق فيه إلى تعريف الأمن ومفهوم الأمن في نظر ت العلاقات الدولية وعلاقته ببعض المصطلحات في المبحث الأول، مع ذكر

خصائص وأبعاد ومستو ت الأمن في المبحث الثاني، ثم نتطرق إلى مفهوم الأمن القومي العربي ومقومات ومعاير الأمن القومي في المبحث الثالث.

- **الفصل الثاني:** أما الفصل الثاني فهو بمثابة إعطاء لمحة عن الوطن العربي وتبيان أهميته الجيوبوليتكية، وذكر أهم التهديدات الداخلية والخارجية للأمن القومي العربي، في المبحث الأول نتطرق إلى الموقع الجغرافي والأهمية الجيوبوليكية لإضافة إلى الخصائص الداخلية أما المبحث الثالث نتطرق فيه إلى أهم التهديدات الخارجية للأمن القومي العربي.
- **الفصل الثالث:** أما لنسبة للفصل الثالث هو بمثابة استراتيجيات وآليات عربية ودولية لمجابهة تهديدات الأمن القومي العربي، في المبحث الأول نتطرق إلى آليات مجابهة الأمن القومي، أما المبحث الثاني نتطرق فيه إلى أهم التجمعات والهيئات العربية والدولية المتخذة لمجابهة تهديدات الأمن القومي العربي، أما المبحث الثالث نتطرق فيه إلى آراء وتطلعات عربية مستقبلية مكن أجل الوحدة العربية.

صعوبات الدراسة:

- لقد واجهتنا اثناء اعداد بحثنا هذا عدة صعو ت اهمها :
- عدم وجود مراجع متخصصة في دراسة الأمن القومي العربي ذلك لأن مجل الدراسات تهتم بتشخيص ظاهرة الامن بصفة عامة أو تتحدث في أغلب الاحيان عن منطقة الشرق الاوسط في مجال الامن القومي العربي، واحتواء مجمل الكتب تقريبا على نفس المعلومات فيما يتعلق لموضوع، لإضافة إلى مشكلة ضيق الوقت

الفصل الأول:

مفهوم الأمن وتطوره في نظريات العلاقات الدولية

مقدمة

لقد ساهمت نهاية الحرب الباردة في ظهور مفاهيم جديدة للأمن وحقوق الإنسان، حيث جادل الكثير من الباحثين و الكتاب والمؤسسات الدولية في جدوى الإبقاء على الرؤية التقليدية للأمن التي انتشرت في ظل الثنائية القطبية، والتي تقوم على الز دة في التسلح والتضخم في القوة العسكرية، فالقول بنهاية الحرب الباردة يعني ميلاد تصورات ومفاهيم جديدة الأمن بمستو ته المختلفة، خاصة على المستوى القومي العربي الذي كان لهذه التطورات الدولية الدولية أثرا كبيرا في ز دة حجم تهديدات الأمن القومي العربي، ومن هنا تزايد الاهتمام بقضية الأمن نظرا للأ ر السلبية التي تركتها التهديدات الأمنية الجديدة الناتجة عن نهاية الحرب البادرة، حيث ظهرة العديد من الدراسات التي اتخذت من قضية الأمن عنوان لها على المستوى الدولي، قدم فيها الباحثون عرضا للصور المختلفة للأمن، أما على المستوى العربي فقد ظهرت دراسات أمنية تهتم بدارسة الأمن القومي العربي وتشخيص أهم التهديدات التقليدية، كانت ام الجديدة، خاصة بعد التغلغل الثقافي والفكري من جانب الدول الكبير أتجاه الوطن العربي وما نتج عنه من ثير سلبي على الأمن القومي العربي.

الإطار النظري:مفهوم الأمن وتطوره في نظريات العلاقات الدولية

المبحث الأول:ماهية الأمن وعلاقته ببعض المصطلحات المشابهة

في ضوء هذه التطورات العالمية نشأة مؤسسات اكادمية اهتمة بقضية الأمن، خاصة من حيث تعرف به، مما يعني ان مسألة الأمن قد تحولت، إلى قضية محورية في تفكير الدول ومحور اساسي في نظر ت العلاقات الدولية.

المطلب الأول: مفهوم الأمن

قبل الدخول في التعريفات اللغوية والاجرائية لمفهوم الأمن يجب أن نعلم أن الأمن هو من أهم حاجات الاساسية للأنسان، نظرا لتحد ت المختلفة التي أثر على مفهومه، ومن هنا فإن للأمن تعريف مختلفة سوف نتطرق إلى البعض منها فيما يلي:

الفرع الأول: التعريف اللغوي

يعرف الأمن في اللغة العربية على أنه نقيض الخوف وهو يعني السلامة وكلمة الأمن لغة هي مصدر الفعل أمن أمنا وأما وأمنة :أي اطمئنان النفس وسكون القلب وزوال الخوف، ويقال أمن من الشر أي سلم منه، وكذلك يقال أمن فلان كذا أي وثق به وجعله أمينا عليه[1]

*وقد وردت كلمة الأمن في مواضيع كثيرة ف القرآن الكريم زادت عن الخمسين آية أبرزها قوله تعال: " ***الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ*** "[2] الآية 04 من سورة قريش، وكذلك قوله تعالى:" ***ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِنِينَ*** " الحجر[3]46.

*واشتقت كلمة الأمن في القرآن الكريم من كلمة أخرى هي "الإيمان" فالأمن في الأصل هي الاطمئنان الناتج عن الوثوق لله، وهذا ما ينجر عنه راحة النفس[4]، إذ نجده في قوله تعال: " ***وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ*** " النساء 83.

---

[1] هايل عبد المولى طشطوش .**الأمن الوطني وعناصره قوة الدولة في ظل نظام العالمي الجديد**. الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع . .2012.ص18

[2] سورة قريش آية 4

[3] سورة الحجر آية 46

[4]حموش رياض "**تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية** "ورقة بحثية مقدمة في : الملتقى الدولي "الجزائر والأمن المتوسط .واقع وأفاق" جامعة منشوري .قسنطينة .قسم لعلوم السياسية الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي .مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية .الجزائر .2008 ص271

وقال عنه البعض أنه يتضمن عدم توقع مكروه في الزمن الآتي واصله طمأنينة النفس وزوال الخوف، والخوف في معناه الحديث هو التهديد الشامل (global threat)والذي يتضمن التهديد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الداخلي منه والخارجي[1]

الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي للأمن

لقد تعددت التصورات والأطروحات حول مفهوم الأمن، كما تعددت مرجعيات وأشكال تعريفه، إذ هناك من يعتقد أن الأمن لا يجب أن يكون له تعريف معمم و بت، بل لابد من إعادة تعريفه في كل مرة يهدد فيها، وهذا الاختلاف بع من الاختلاف في البيئة الأمنية للمفكرين وللحالة موضع التحليل أيضا واختلاف وتحدد التهديدات الأمنية التي تواجهها الدول والفواعل الأخرى في الساحة الدولية، لذلك وعلى الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم الأمن وشيوع استخدامه .إلا أنه يصعب حصره في مفهوم واحد[2].

وفيمايلي نسوق العديد من التعريفات التي وضعها دارسو العلاقات الدولية لنتعرف أكثر على دلالة هذا المصطلح، وطبيعة هذه الاختلافات بين هؤلاءالمفكرين خلال محاولتهم وضع تعاريف لهذا المصطلح.

وكثيرا ماارتبط الأمن لذا الدارسين لرغم من اختلافهم حول مضمونه ومصادره بمتغير التهديد أو اللا أمن، لذا فإنه لايمكن تصور الأمن دون اللاأمن insecurity والعكس صحيح .وفي هذا الصدد يعرف "ميكائيل ديلون Michael Dillon" الأمن على أنه مفهوم مزدوج وبما أن الأمن أوجده الخوف، فالأمن مفهوم غامض يتضمن في الوقت ذاته الأمن و اللا أمن، ما عبر عنه "ديلون"بـ(in)security وهنا نظر ديلون للأمن من خلال التهديد وإجراءات الحد والتقليل من آ ره وذلك عبر وسائل هذه الوسائل موضوع للأمن، لذا عرف الأمن على أنه وسيلة instrument

ويعرف " ري بوزان BurryBuzan " الأمن على أنه العمل على التحرر من التهديدات وهو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية، التهديدات قد تبرز في أي منطقة من العالم، سواء كانت عسكرية Military أو غير عسكرية non military

بينما قدم "وايفرwaever"مفهوما متخصصا للأمن هو الأمن المجتمعي "Security Socital"حيث يرى أن المجتمع مهدد أكثر من الدولة بسبب جملة من الظواهر كالعولمة و الظواهر العابرة الحدود وغيرها، هذه الظواهر تهدد هوية المجتمعات[3]

---

[1] قاموس المحيط الإلكتروني: متوفر على الرباط :www.moheet.com يوم : 2015/07/05

[2] حمدوش ر ض "**تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية** ، مرجع سابق .ص 270

[3] Michel Dillon .politicssecurity.Routledyelondon .1996 p121 IN : http ://www.Routledge.com/books/saerch 07/07/2015

وقد عرفت دائرة المعارف البريطانية الأمن نه "حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية".

وقد عرف"هنري كيسنجر" الأمن على أنه "أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء وقد ذهب"مكنمار" إلى التأكيد ن الأمن هو التنمية، وبدون التنمية لا يمكن أن يوجد أمن، وهو يعني بذلك أن الأمن ينشأ من التنمية و لقدر الذي تعالج التنمية مظاهر التخلف وتسهم في القضاء عليه، فهي تعني التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، إنها تعني مستوى معقول للمعيشة و لتالي تحقيق الأمن[1]

ويقسم "عبد الكريم فع "الأمن إلى الشعور وإلى الإجراء، فالأمن برأيه هو الشعور الذي يسود الفرد أو الجماعة شباع الدوافع العضوية والنفسية واطمئنان المجتمع إلى زوال ما يهدده من مخاطر ذلك الأمن كشعور، أما الأمن كإجراء فهو ما يصدر من الفرد أو الجماعة لتحقيق حاجاتها الأساسية أو لرد العدوان عن كيانها ككل.
فكلمة الأمن ككلمة السلم أو السلام من التعابير المتداولة جدا في العلاقات الدولية[2]

وقد قسم بعض الباحثين الأمن إلى نوعين أو شكلين هما: الأمن السلبي: والذي يعني قيام الإنسان تقاء الشر وهو أمن الإنسان الناتج عن الخوف من العدوان و الظلم والفقر و الجهل والمرض، أما الجانب الآخر فهو الأمن الايجابي: والذي يتمثل في سعي المرء المستمر والمتواصل للحصول على حقوقه وتحسين أحواله كما يقسم الأمن إلى قسمين هما:

-الأمن العام (الشامل):ويشمل كافة فروع ومناحي الحياة مثل الأمن الاقتصادي و الاجتماعي والسياسي....الخ
-الأمن الخاص: وهو المعنى بعلوم الأمن ويشمل أمن الأفراد وأمن المعلومات وأمن المكان وأمن المؤتمرات والشكل التالي يوضح ذلك[3]

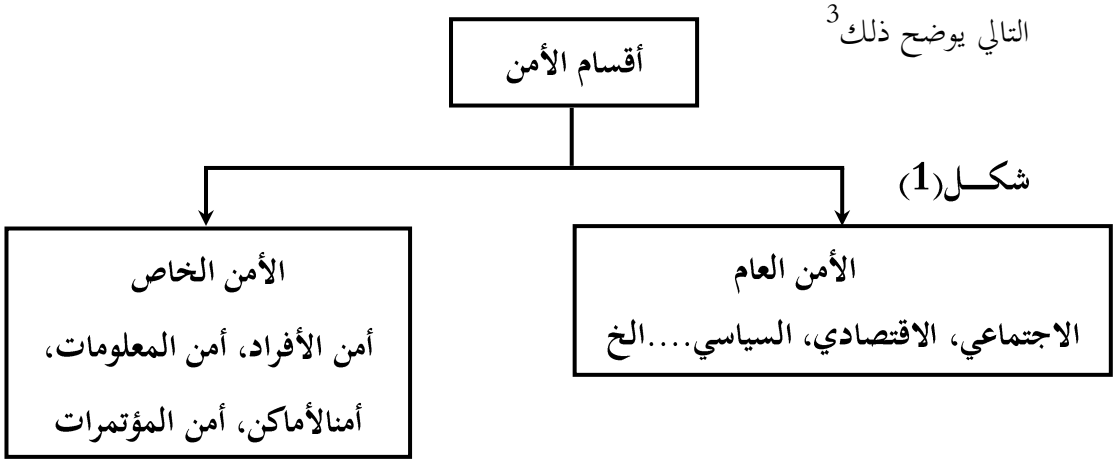

شكـــل(1)

[1] عادل زقاغ ،**اعادة صياغة مفهوم الأمن** .بر مج بحث في الأمن المجتمعي متوفر على الر ط:
http://www.geocitres.com/adel.zeggagh/links.html يوم 2015/07/09

[2] مر كامل الخرزجي .**العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية ادارة الأزمات**. ط1، الأردن:دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.ص 322

[3] بوز د معمر، **المنظمات الاقليمية ونظام الأمن الجماعي** ،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية , ,1992,ص14

أما من الناحية الجغرافية فان الأمن يقسم إلى الأقسامالتالية :

1- الأمن القومي (الوطني): وهو المعني لدرجة الأولى من الدولة

2- الأمن الإقليمي: وهو الأمن المشترك لمجموعة من الدول

3- الأمن الدولي : وهو أمن العالم كله ,وأصبح اليوم يعرف لأمنالإنساني المشترك الذي يتحدث سم الانسانية جمعاء.

شكـل رقم (2)

و الشكل التالي يبين هذه المستو ت والأقسام[1]

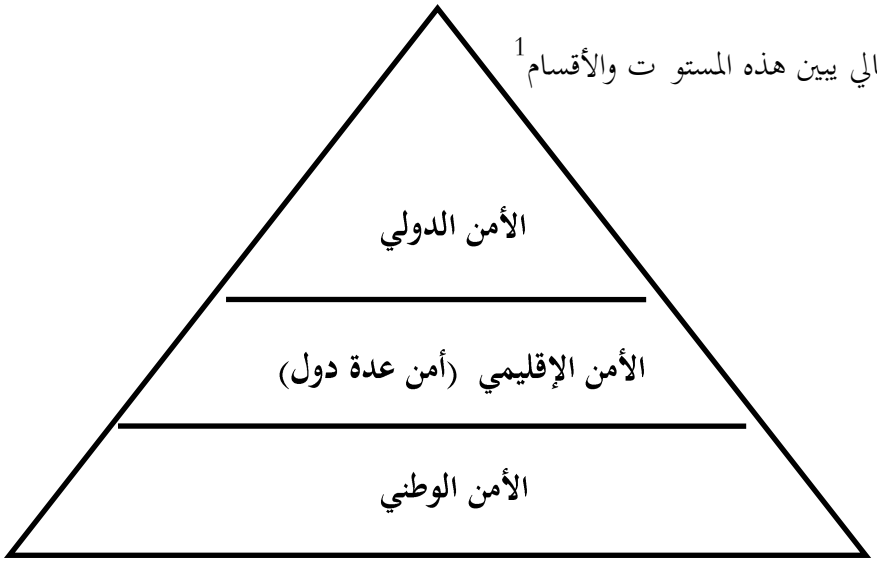

إذا يمكن القول أن الأمن هو عكس الخوف وهو شعور الفرد لاطمئنان وانعدام الإحساس لخطر فهو مفهوم مركزي في حياة كل المجتمعات بصرف النظر عن درجة تطورها سواء كانت مجتمعات مختلفة أو متقدمة [2] كما يمكن أن يعرف الأمن على أنه مجموعة من التدابير الكفيلة بحفظ النظام وضبط العلاقة بين الأفراد وهو عكس التهديد في كل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية سواء كانت داخلية والخارجية [3]

[1] هايل عبد المولى طشطوش، **مرجع سابق** ، ص ص21.20.19

[2] أحمد الرشيدي ومجموعة من المؤلفين، **المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والإستراتيجية**، القاهرة: المكتب العربي للمعارف،.2003.ص 3

[3] مارتن غريفيش وغيره، **المفاهيم الأساسية في العلاقة الدولية**، ترجمة :مركز الخليج دبي: .2008,ص 78

المطلب الثاني: مفهوم الأمن في نظريات العلاقات الدولية

نتيجة لتعدد مستو ت تحليل الدراسات الأمنية، انقسمت منظورات العلاقات الدولية سواء المنظورات التفسيرية أو النقدية وأعطت صياغات مختلفة للأمن من خلال قراءاتهم للتحولات التي شهدتها العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، ثم التحولات الجديدة في النظام الدولي بعد الحرب الباردة، وذلك بسبب احتدام الصراع بينهما حول فرض تصور معين لمفهوم الأمن.

فالتقليديون (لمنظورات التفسيرية :الواقعية ,اللبيرالية ,وكذلك الماركسية)حاولوا الحفاظ على المفهوم الضيق والتقليدي الذي يتعلق من الدولة، وفضلوا ادخال بعض التعديلات الشكلية والسطحية فقط على المفهوم في حين أن النظر ت التكوينية (البنائية والنقدية الاجتماعية) وعلى رأسها الدراسات النقدية للأمن الخاصة بمدرسة كوبنهاغن حاولت إعطاء مفهوم جديد لطبيعة الأمن، وذلك حداث قطيعة ابستيمولوجية للمفهوم التقليدي ومنه إعادة صياغة جديدة ومن زاوية تحليل مغايرة للتحليل التقليدي ألا وهو التحليل المجتمعي لمفهوم الأمن، وعليه سيتم إدراج مفهوم الأمن حسب كل منظور من المنظورات الكبرى في العلاقات الدولية[1]

الفرع الأول: النظريات الكلاسيكية التقليدية

أولا: المدرسة الواقعية (الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة)

إن مفهوم الأمن يعود إلى فترة قديمة جدا في الفكر الواقعي، فهو موجود في كل الاتجاهات التي تشكل هذا التيار وبنائه النظري، وعند كل المفكرين والمنظرين التابعين لهذا التيار من "تيوسيديس "الى " هانزمورغنتاو" إلى "كينيث وولتز" و"ريمون ارون".

هذا الفكر يرجع إلى اليو ن والصين، حيث ورد في جدور النظرية التي أسسها "تيوسيديد" حول الأمن والقوة التي استقاها من الحرب التي دارت بين اتينا واسبرطة حيث قال :"إن إرساء معايير العدالة يعتمد على نوع القوة التي تستندها وفي الواقع فإن القوي يفعل ما تمكنه قوته من فعله أما الضعيف فليس عليه سوى تقبل مالا يستطيع فعله.

[1] حمدوش ر ض،**مرجع سابق** ،ص272

فالواقعيون هم الأكثر دفاعا عن فكرة اعتبار الأمن من صميم اهتمام وصلاحيات الدولة وحدها، أي أن مفهوم الأمن الوطني يرتبط مباشرة لدولة، حيث يفسر الأمن على أنه أمن الدولة ضد الأخطار والتهديدات الخارجية إذ لا يمكن ضمان هذا الأمن إلا بز دة القدرات العسكرية الوطنية و إقامة تحالفات عسكرية دولية.[1]

أما الواقعيون الجدد أضافوا فكرة تتعلق ن الدول تسعى لكسب القوة ليس فقط من أجل القوة وإنما من أجل الدفاع عن أمنها لحفظ بقائها، كذلك للتقليص من مخاطر المأزق الأمني إذ يقول "كينيث وولتز" في ظل الفوضى الأمن هو الهدف الأسمى لكن فقط عندما يكون بقاء واستمرارية الدول مضمو ستبحث هذه الأخيرة عن أهداف أخرى مثل الهدوء ،الربح ،القوة و لتالي الاتجاه الواقعي يقتصر على حدود أمن الدولة القومية عتبارها الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية ضد أي تهديد خارجي، والقوة هي المؤشر الأساسي لتحقيق الأمن من حيث نجد في هذا الصدد "كينيث وولتز"يقول:"إن التنافس من أجل الرفاهية والأمن والتنافس أدى ويؤدي دوما إلى النزاع "وإن للقوة قابلية للاستعمال من أي وسيلة أخرى للحفاظ على الوضع القائم وليس لتغيره وهو الهدف الأدنى لأي قوة.[2]

ثانيا: المدرسة الليبرالية (الليبرالية الكلاسيكية والليبرالية الجديدة)

إن الأمن الجماعي و السلام الديمقراطي يعتبر من أهم التصورات الليبرالية للأمن، حيث يستبدلون مفهوم الأمن القومي وهو التصور الواقعي بمفهوم آخر الأمن الجماعي عبر إنشاء منظمات ومؤسسات دولية وإقليمية تعمل على ضمان وتحقيق الأمن والسلام بطريقة تعاونية وتبادلية بين الدول إذن وجود فاعلين غير الدولة عكس المنظور الواقعي، ويقوم تصورهم على أساس تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي فاعل أخر.

ولليبرالية مجموعة مبادئ تعتمد على أفكار "ايمانويل كانط" عندما اقترح تكوين فدرالية وكذلك "وودروويلسون" في تصوره لعالم يسوده السلام، وهو الذي قرر إنشاء عصبة الأمم و الأمن عندهم يكون ويتحقق لعوامل المؤسساتية الاقتصادية والديمقراطية، هذه المؤسسات تخلق لنا تشابك وتعاظم بين الوحدات حيث أن هذا التداخل يحقق الأمن نتيجة تخوف كل طرف مصالحه الاقتصادية التي تؤدي إلى تحقيق الرفاهية للدول والشعوب وكل الفاعلين في النظام الدولي[3] ورغم أن الليبراليين قد أقحموا فاعلين غير الدول محاولة منهم لتوسيع الأمن

---

[1] كايوكيياماورا، ترجمة :عادل رقاغ "مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية "متوفر على الرابط :
http://www.geocities.com/adel.zeggagh/secpt.htlml

[2] حمدوش ر ض،،**مرجع سابق** ،ص127

[3] كايوكيياماورا، ترجمة :عادل رقاغ، **مرجع سابق**

مفهوما وميدا مثل الجماعات المسلحة والنزاعات لكنهم أبقوا الدولة كموضوع مرجعي لأن كل الفواعل تبقى مرتبطة لدولة وتسعى لتعظيم مصالحها المادية عبر مفهوم المكاسب المطلقة.

الفرع الثاني: النظريات التأملية

وسنكز هنا على نظرية علم الاجتماع التاريخي ونظرية ما بعد الحداثة.

أولا:نظرية علم الاجتماع التاريخي

هتم نظرية علم الاجتماع التاريخي لدرجة الأولى لطرق التي تتطور لها المجتمعات عبر التاريخ، أي دراسة المؤسسات التي يتم ترتيب المجتمع الإنساني ضمنها.

وفي تفسير مسار تطور المجتمعات ركز أصحاب هذه النظرية أمثال مايكل مان وايمانويل والرشتاين وجون هول وثيدااسكوكبول ،على العلاقة بين ما هو داخلي وبين ما هو خارجي[1]، وقد أوجز تشارلز تيللي هذا بقوله: "إن الدول صنعت الحرب لكن الحرب صنعت الدول "وهي عكس الواقعية الجديدة التي تعتبر الدولة شيئا مسلما به، فإن علم الاجتماع التاريخي، يبحث عن كيفية إيجاد أنواع جديدة من الدول عبر قوى داخلية وخارجية،حيث طرح تشارلز تيللي تساؤلا رئيسيا حول التباين الكبير في أنواع الدول عبر الزمان والمكان في أور ، ولماذا استقرت في آخر المطاف على الدولة القومية ؟.

ويحدد تيللي الإجابة عن هذا التساؤل في دور الدولة الوطنية في خوض الحروب،ويقسم تيللي الأنظمة إلى أنظمة كثيفة رأس المال (معتمدة على القوة الاقتصادية) وأنظمة كثيفة (القسر معتمدة على القوة العسكرية) ويؤكد تيللي أن الدولة لم خد شكلا واحدا عبر التاريخ،وهي تتضمن تجمعات مختلفة البنى الطبقية وأنماط العمل.[1]

والحروب هي العامل الأساسي الذي صهر أنواع الدول لتظهر في شكل الدول الوطنية والتي تكسب المزيد من سلطاتها على مواطنيها عبر الاستعداد للحرب من خلال إقامة نظم للضرائب والإمداد والإدارة والانخراط فيها والملاحظ وجود اهتمام مشترك بين الواقعية وعلم الاجتماع التاريخي على التفاعل بين الدولة والطبقات و الحرب

ثانيا: نظرية مابعد الحداثة

يعرف جون فرانسواليو رد نظرية ما بعد الحداثة لها "عدم التصديق بما وراء النصوص السردية "كما يقدم ديفيتاك تحليلا لموضوعين أساسيين لما بعد الحداثة هما:

[1] حمدوش ر ض، **مرجع سابق** ،ص ص 276.277.

1- علاقة القوة لمعرفة حيث يعارض فوكو رأي النظر ت العقلانية القائل ن المعرفة محصنة إزاء عمليات القوة فلا وجود للحقيقة دون القوة.

2- تستخدم نظرية ما بعد الحداثة استراتيجية النصوص، وحسب ديردا فإن العالم يتم إنشاؤه مثل نص من النصوص.

ويؤكد أنصار ما بعد الحداثة على أهمية الأفكار و ثيرها، والخطاب في سياق التفكير بشأن الأمن الدولي، كما يسعون إلى استبدال الخطاب الواقعي بخطاب جماعي،حيث يرى ريتشارد أشيلي أن الواقعية هي إحدى المشاكل الأساسية لانعدام الأمن الدولي لأنها خطاب قوة يدفع لدول إلى المنافسة الأمنية[1].

ويحاول أنصار ما بعد الحداثة إعادة تصور للمناظرة حول الأمن الدولي وذلك لبحث عن أسئلة جديدة كانت متجاهلة من قبل للمناظرة التقليدية، وفي هذا السياق يرى جيم جورج أن الخطاب الاستراتيجي الجديد لما بعد لحرب لباردة يركز على الشعور المتنامي نعدام الأمن بسبب أخطار الاقتصاد لعالمي وانغماس للدول في لشؤون العسكرية، ويؤكد أيضا على أننا بحاجة إلى خطاب جماعي بشأن الأمن الدولي، وهنا تؤدي الجماعات المعرفية دورا رئيسيا في تدفق الأفكار عن السياسة العالمية ومقاومة القومية المتطرفة، ونظرية للردع لنووي ومناهضة العرقية والعنصرية والتعصب للجنس، ولستغلال المتخلفين والتأكيد على المشاركة في تخاذ للقرارات لمحددة لمصير الإنسانية.

الفرع الثالث: النظريات التكوينية /النقدية

وسنركز هنا على النظرية البنائية ولمنظور النقدي للأمن

أولا: النظرية البنائية

ظهر هذا المنظور أو النظرية مع كتا ت الكسندر وندت Alescanderwendt ونيكولاس اونوفNicalasonuf وايمانويل ادلييرAdler Emmanuel في نهاية الثمانينات وبداية تسعينات القرن العشرين، لقد أشار الكسندر وندت سنة 1992 ن الأمن ليس مسألة حتمية بل مسألة إدراك، وأن صناع القرار هم الذين يصنعون هذا الإدراك، ويجعلون جوانب مادية حقيقية حيث تصبح الحروب والنزاعات ضرورة في العلاقات الدولية، و لتالي فإن المأزق الأمني ليس ظاهرة حتمية بل هو تمثيل وتصور عقلي، و لتالي يمكن إعادة بنائه لصالح الأمن والسلم عوض المصلحة الضيقة والحروب والنزاعات، ومنه فان غاية الأمن حسب "الكسندر

[1] لخميس شيبي، **الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية فترة ما بعد الحرب الباردة 1991–2008**، ط1، الجيزة: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، ، 2010، ، ص ص، 60.61.

وندت "هو ما تريد الدول تحقيقه وفعله لا ما هو الحقيقة الفعلية، فالبنائية تقوم على مسلمات وتبحث في مواضيع مختلفة كالهوية الخطاب السياسي، القيم الثقافية والحقائق وإدراكات صناع القرار وكل هذه المتغيرات تؤدي في تصورهم إلى تغيير الوضع الدولي من وضع نزاعي إلى وضع سلمي ونستطيع أن نقول أن "الكسندر وندت"[1] أعطى مفهوما بديلا للمعضلة الأمنية التي صورها الواقعيون فهو يطرح مفهوم الجماعة الأمنية كبديل لحالة الفوضى الدولية هذه النظرية ترى أن الأمن هو نتاج لبناء سياسي.[2]

فانتقلت من الأمن من مستوى الدولة إلى مستوى الفرد وأن سوء النية أو الإدراك السيئ هو سبب النزاع، فيتغير الإدراك ويتحقق السلم والأمن، فهو مرتبط لفرد وإدراكاته.

ثانيا: المنظور النقدي للأمن

يحتوي على عدة تيارات من بينها تيار" ريبوزان"و"الماركسيون الجدد"وكذلك المقاربة النسوية أو النظرية النسوية ومن أهم كتاب المنظور كين بوت Ken Booth و جيمس دير James Der وغيرهم إن الأمن عند أصحاب هذا المنظور هو مفهوم موسع لايعتمد على القوة العسكرية فقط بل على متغيرات جديدة ظهرت بعد الحرب الباردة كالعامل البيئي، حقوق الإنسان، الهو ت، الهجرة، الأمراض [3] وهي تعتبر الفرد كموضوع مرجعي أساسي لها، حيث أن العمل على حماية الكائن البشري أو الجماعة الإنسانية بصورة شاملة تجعل الهدف الأساسي هو البحث عن وسائل واستراتيجيات لضمان الأمن الشامل والأمن البشري، وهما المفهومان الأساسيين للأمن اللذان تقترحهما النظرية النقدية في إطار الدراسات النقدية [4]،ونجد كين بوت يقول :"طريقتي في التعامل مع هذا النقاش النقدي هو أني أرحب نه مقاربة تمكننا من مواجهة المعايير المشؤومة للدراسات الإستراتيجية للحرب الباردة، للوصول في نهاية الأمر إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن، طالما أن هناك التزاما لانعتاق "وفي هذا الاتجاه فان بوث يرى أن الأمن يعني الانعتاق والذي يعني :تحرير الشعوب من القيود التي تعيق مسعاها للمضي قدما في اتجاه تجسيد خياراتها ومن بين القيود الحرب، الفقر، الاضطهاد، نقص التعليم وغيرها.

---

[1] حمدوش ر ض،**مرجع سابق** ،ص279.

[2] خالد معمري، **التنظير في الدراسات المنية لفترة ما بعد الحرب البارد**: دراسة الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر (مذكرة لنيل شهادة ماجيستر في العلاقات الدولية، كلية حقوق قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2009، ص106

[3] حمدوش ر ض، **مرجع سابق** ، ص280

[4] منيرة بلعيد، **الدينامكية الأمنية الجديدة في الاقليم المتوسطي**: دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة، ورقة بحثة مقدمة، الملتقى الدولي الجزائري والأمن المتوسط واقع وافاق، تنظيم جامعة منصوري قسنطينة. قسم العلوم السياسة. الوكالة الوطنية للتنمية والبحث العلمي، مركو الشعب للدراسات الاستراتيجية قسنطينة،2008 ، ص101

فبرز لنا من خلال هذه النظرية الأمن الإنساني الذي يمكن تعريفه نه: (التخلص من كافة ما يهدد أمن الأفراد السياسي والاقتصادي والاجتماعي من خلال التركيز على الإصلاح المؤسسي وذلك صلاح المؤسسات الأمنية القائمة وإنشاء مؤسسات أمنية جديدة على المستو ت المحلية والإقليمية والعالمية، والبحث عن سبيل تنفيذ ما هو قائم من تعهدات دولية تهدف إلى تحقيق أمن الأفراد، وهو مالا مكن تحقيقه بمعزل عن أمن الدول)[1].

ويعتبر " ري بوزان "مدير معهد بحوث السلام بكوبنهاغن الوحيد الذي ذهب بعيدا في نظرته لإعادة الصياغة للاختيار والتفكير في الأمن، إذ أكد أنه إلى جانب القطاع العسكري للأمن فإن القطاع السياسي، القطاع الاقتصادي، لقطاع لاجتماعي والقطاع البيئي، تبقى ميادين أساسية للأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فالبنسبة لمقاربة ري بوزان لم تعد الدولة الموضوع والمرجع الوحيد لفهم أو تفسير الظواهر و السلوكات الأمنية على المستويين الإقليمي والعالمي و ري بوزان يقول:" إن الأمن هو التحرر من كل تهديد " فهذا التعريف هو جامع لأنه يقصد كل تهديد أو خطر يؤثر في الإنسان، هذا ويرى بوزان أنه لتعريف الأمن والإحاطة بمختلف عناصره بطريقة دقيقة لا بد من تحديد موضوعه المرجعي للإجابة على السؤال "أمن ماذا" ويجيب بوزان : أن الدولة، لكن ليست الدولة الموضوع المرجعي الوحيد للأمن، لأن هناك مواضيع مرجعية أخرى كامنة، قد تبرز بناء على بروز ما يهددها، لذا تبنى بوزان في تحليله للقضا والمواضيع الأمنية ثلاث مستو ت للتحليل الأفراد، الدول، النظام الدولي، وعلى هذا الأساس يميز بوزان بين التهديدات الحقيقية والتهديدات الزائفة[2]

ويعد بوزان من دعاة توسيع مفهوم الأمن إلى قضا أخرى غير العسكرية كقضا البيئة والاقتصاد والمجتمع والثقافة وغيرها و لتالي أصبح الأمن في إطار موسع "أمن الدولة +أمن المجتمع +أمن الإنسان" أي الانتقال من الوحدة الترابية وسيادة الدولة ومصالحها الوطنية إلى حماية حقوق الإنسان وحر تهم وترقيتهم بشكل يمكن ضمان كينونتهم وكرامتهم ومستقبل الأجيال القادمة.

فالتعريف الجدي للأمن الإنساني هو: أمن الإنسان من الخوف، القهر، العنف، التهميش والحاجة، الحرمان وعدم التمكين الاجتماعي.

[1] خديجة عرفة، **مفهوم وقضايا الأمن الانساني تحديات الاصلاح في القرن الحادي والعشرين** متوفر على الرابط:
2630: www.emax.com/content.esp2contents :// http يوم 2015/07/18

[2] عمار حجاز، "**السياسات المتوسطية الجديدة للاتحاد الاوربي**: استراتيجية جديدة للاحتواء والجهود، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية ، جامعة بسكر، 2002)، ص ص 70-73

كما برز مفهوم جديد للأمن في التقرير الثاني لبر مج الأمم المتحدة لسنة 1994 فقد عرف الأمن الإنساني كمنظور جديد للتنمية والأمن متمحور حول الإنسان وحجاته وكذلك حماية الإنسان من المخاطر المستعصية مثل المجاعة والأمراض والقهر السياسي واحتمالات الانقطاع المفاجئ والضار لحاجات الإنسان اليومية[1] و لتالي يمكن القول أن هذا المنظور النقدي الحديث، حاول أن يثبت ن الحفاظ على مفهوم ضيق للأمن أصبح غير مبرر لطبيعة التهديدات الجديدة التي أصبحت تميز البيئة الأمنية على المستو ت العالمية الإقليمية والمحلية وحاول تقديم إطار نظري ومفهوماتي قادر على تفسير وفهم الأحداث والظواهر والسلوكات الدولية لما بعد الحرب الباردة ومختلف التهديدات التي تستدعي توسيع مفهوم الأمن[2]

ونستنتج أن هذه المنظورات قد أعطت تعاريف للأمن تغيرت بتغيير الأحداث والظواهر الدولية بعد أن كانت مقتصرة على أمن الدول وأنها هي مصدر الأمن برز تيار يعتبر أن تحقيق أمن الدولة لايعني أمن الأفراد، هذه التفسيرات المختلفة راجعة لاختلاف مستو ت الأمن الإنساني ومن هنا يظهر التفاعل الأكاديمي والعلمي في تطوير منظور حركي لأمن الإنسان في ظل عولمة الخوف والمخاطر، فالتطور على مستوى الظاهرة تهديدات جديدة تمس الفرد بصفة خاصة استدعت تطور على المستوى العلمي أي بروز نظر ت تحاول أن تقدم تفسيرات تتماشى والظواهر الموجودة: **الجدول رقم (1)**[3]:

نقاط التشابه	البنائية	الواقعية	التأملية
سمة السياسة الدولية	الفوضى	الفوضى	
الهدف الأسمى للدولة	البقاء	البقاء	
الوحدة الأساسية للتحليل	الدولة	الدولة	
محددات سلوك الدولة	الغش وانعدام الثقة	الغش وانعدام الثقة	
رؤية الواقع الدولي	التركيز على دور الأفكار والبنى الاجتماعية		
طبيعة الدولة	الطابع الاجتماعي لطبيعة الدولة		التأكيد على دور الأفكار والبني الاجتماعية طبيعة الدولة الاجتماعية

نقاط التوافق بين النظرية البنائية والنظرية الواقعية والتأملية

[1] أمحند برقوق: **الأمن الانساني ومفارقات العولمة**، متوفر على الرابط :
.Berkour.mhand.yolasite.com/reserch.php يوم 2015/08/17

[2] عمار حجار، **مرجع سابق** ،ص79

[3] لخميس شيبي، **مرجع سابق**، ص66

المطلب الثالث: المصطلحات المشابهة للأمن

نتيجة لعدم وجود تعريف شامل جامع مانع للأمن، أي غياب اتفاق حول مفهوم الأمن،وهذا راجع لعدة أسباب التي من بينها وجود عدة مستو ت وحسب كل مستوى يمكن إعطاء تعريف للأمن، وهذا أدى إلى حدوث خلط بينه وبين بعض المصطلحات أو المفردات التي قد تتصل به وعلى سبيل المثال نذكر منها مايلي :

الفرع الأول: الدفاع

هو حماية المصالح الإستراتيجية للدولة من التهديدات بتسخير كل الإمكانيات المادية والبشرية وهذا يعني أن الأمن يقترن لدفاع، أي من أجل توفير الأمن للدولة لابد أن تكون في أتم الاستعداد للحرب ولها القدرة على الدفاع حتى تحقق الأمن على المستوى الوطني وتحقيق الأمن لمواطنيها و لتالي فان قوام الأمن الدفاع[1]

الفرع الثاني: الرفاهية

تعني قدرة الدولة على تحقيق أمنها الشامل مما يؤدي إلى تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للشعب و يؤدي هذا إلى رفع معنو ته وتوفير الحياة الميسورة له وإشباع حاجاته، فالرفاهية هدف وغاية في حد ذاتها تساعد على تحقيق الأمن الإنساني بتوفير كل مايطلبه في مختلف المجالات مثل :الأمن الغذائي، الاقتصادي، الصحي فالرفاهية آلية تساعد على تحقيق الأمن في كافة مستو ته خاصة على المستوى الفردي و الوطني [2]

[1] بوزغاية جمال: "**مفهوم الدفاع**": مجلة الجيش مديرية الاعلام والتوجيه، الجزائر، العدد 462، 2002، ص 08.

[2] أحمد الرشيدي ومجموعة من المؤلفين، **مرجع سابق** ،ص 18

المبحث الثاني: خصائص أبعاد ومستويات الأمن

للأمن مجموعة من الخصائص والابعاد والمستو ت التي يتميز بها المتمثلة أساسا فيمايلي:

المطلب الأول: خصائص الأمن

إن كل موضوع تقريبا لديه مجموعة من الخصائص والمميزات التي يتميز بها، وتكون صفات دائمة وملازمة له تساعد في معرفته وتوضيحه أكثر، والأمن يتميز بمجموعة من الخصائص نذكر منها مايلي:

الفرع الأول :النسبية:

إن سعي لدولة لتحقيق أمنها يتم عبر علاقات تفاعلية مع البيئة الخارجية المشكلة من مجموعة من الوحدات السياسية للدول، والوظيفة كالمنظمات الدولية، قد يكون أمن دولة معينة ذا طابع إقليمي

وقد يكون دوليا، وعليه فان مفهوم الأمن متغير ستمرار تبعا لشدة التغيير في البيئة الخارجية، ومن ثمة يصبح الأمن مسألة نسبية، فأمن دولة ليس هو أمن الدول الأخرى [1]، أي أن الدولة تحقق أمنها في مجال معين ولكنه درا ما تحقق أمنها في جميع المجالات وبمستوى عال جدا ما يجعل الأمن أمرا نسبيا.

الفرع الثاني:الانعكاسية:

وتعني أن الدولة تهدف وراء تحقيق أمنها للوصول لهدف أعمق هو الحفاظ على مصالح وقيم معينة،لأن تهديد هذه الأخيرة يعتبر تهديدا لوجودها المادي، بمعنى أن دفاع الدولة عن أراضيها وأفرادها هو انعكاس ضمن الدفاع عن قيم معينة،أي أن الدولة عندما توفر أمنها وأمن مواطنيها فهي بذلك تعكس استمرار قيمها مثل التحاد السوفيتي[2]، استمراره في الدفاع عن نفسه بمعنى بقاؤه وفي نفس الوقت استمرر فكرة الشيوعي الاشتراكي، وبزواله زلت تقريبا أفكاره وهذا ما تعنيه صفة أو خاصية الانعكاسية (أمن الدولة أمن قيمها ومصالحها)

الفرع الثالث:الديناميكية:

يتخذ الأمن مفهوما مر ، عتباره ظاهرة ديناميكية خاضعة للتطور تتسم لتغير السريع والدائم، والذي يفترض تكيفا ايجابيا معها، فالأمن ليس مفهوما جامدا ولا حقيقة بتة ما يبعده عن خاصية الركود والتوقف

---

[1] خير الدين العايب، "**الأمن في حدود البحلر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة**" (مذكرة لنيل شهادة ماجيستر في العلاقات الدولية قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1995، ص 27.

[2] أحمد الراشدي، ومجموعة من المؤلفين، **مرجع سابق**، ص 11.

فالأمن ظاهرة تتغير وتتماشى والتطورات الدولية، فهو كان قديما مرتبط لدولة عندما كانت الدول ترى أن مصدر[1]

تهديدها هو العدو الخارجي الواضح والمحدد،ولكن بعد الحرب البارد ظهرت عدة تحولات أدت إلى تغيير مفهوم الأمن ليصبح أمنا إنسانيا،الذي ساير التغيرات الدولية وتماشى ومتطلبات الأفراد المتغيرة الذين يدعون إلى تحقيق أمنهم في مجالات متعددة ويبقى الأمن مرتبط بهذه التحولات ما يجعله بعيدا تماما على الجمود، أي حركة مستمرة[2].

المطلب الثاني: أبعاد الأمن:

إن الأمن المعاصر يتصف لشمولية،فهو ليس مسألة حدود فحسب ولا قضية إقامة ترسانة من السلاح ولا هو تدريب عسكري شاق،إن كل هذه الأمور وغيرها يتعداها إلى أمور أخرى ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية ،فهو قضية مجتمعية تشمل الكيان الاجتماعي بكافة جوانبه وعلاقاته المختلفة فالأم توسع ليشما قطاعات وأبعاد عديدة نتيجة التحولات التي ظهرت بعد لحرب الباردة ونستطيع تلخيص هذه الأبعاد فيما يلي[3]:

الفرع الأول: البعد العسكري:

هيمن البعد العسكري على تعريف الأمن خلال الحرب الباردة وفي نهاية التسعينيات تقريبا،فخلال هذه المرحلة كان الأمن لدى مختلف الأطراف يعني تجميع الوسائل والقدرات العسكرية لمواجهة الأخطار الخارجية سواء كانت تلك الأخطار ضر ت عسكرية نووية أو حتى هجومات تقليدية، وعليه فقد اعتلى البعد العسكري سلم ترتيبات الأولو ت، فهي حين احتلت المظاهر والأبعاد الأخرى مراتب نوية، حيث تهدف الدول إلى مضاعفة قدراتها العسكرية سواء الدفاعية أو الهجومية بقدر يكفي لمواجهة رغبة الدول الأخرى في تهديد مصالحها الحيوية أو وجودها المادي أو حتى إجبار قي الدول على انتهاج سياسات أو القيام بسلوكات معينة، مثل التهديدات التي تواجهها الولا ت المتحدة لباقي الوحدات بتوجيه ضر ت عسكري ضدها في حالة عدم الاستجابة لمطالبها لخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل أو مكافحة الإرهاب[4]

---

[1] أحمد الراشدي ،**المرجع السابق**، ص 14.

[2] خالد معمري، **مرجع سابق**، ص 24

[3] بلعيد منيرة، **مرجع السابق**، ص 101.

[4] طارق رداف، "**الاتحاد الأروبي من استراتيجية الدفاع في اطار حلف شمال الأطلسي الى القوة الأمنية المشتركة**"، (مذكرة لنيل شهادة ماجيستر في العلاقات الدولية، كلية الحقوق قسم علوم السياسة) سنة 2009 ص ص 14-15

فالبعد العسكري يتضمن مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تحقيق حد مقبول من الأمن، إذ نجد مثلا "اعتماد منظومات أو برامج المتسلح أين تعمل الدول على ز دة قدر القوة من حيث العدد (القوة البشرية والأسلحة) ومن حيث النوع أو الفعالية (رفع القوة التدميرية للأسلحة) أي تحقيق الردع، كما يمكن أن تتضمن تلك الإجراءات الدخول في عضوية منظمات ذات طابع أمني أو دفاعي مثل: الأحلاف العسكرية سواء كانت دائمة أو مؤقتة[1]

الفرع الثاني: البعد السياسي

يتجسد البعد السياسي من خلال العلاقة بين الأمن كمتغير والعناصر المكونة للدولة على وجه التحديد السيادة الوحدة الإقليمية في إطار هذا البعد يميل الحفاظ على الوحدة الإقليمية الحد الأدنى من الأمن كما هو الشأن لنسبة للمصلحة الوطنية وهذا يكون بواسطة جملة من الإجراءات ذات الأوجه المتعددة مثل: الحفاظ على الاستقرار على مستوى العلاقات بين مختلف فواعل البيئة الداخلية بهدف تجنب النزاعات الداخلية خاصة في الدول المتعددة عرقيا[2]

أما على المستوى الخارجي يخضع الأمن الوطني إلى علاقات الدولة مع محيطها الإقليمي والخارجي بشكل عام، فعدم دخول الدولة في صراعات مع الدول الأخرى يعطيها مجالا كبيرا لحماية مصالحها وأمنها سواء بشكل فردي أو جماعي، أما يتعلق لسيادة فهي في المعنى العام حرية تصرف الدولة لشؤونها الداخلية والخارجية في إطار الشرعية دون تدخل أطراف خارجية، وعلى المستوى الخارجي يبرز الأمن في بعده السياسي من خلال سعي الدول إلى تدعيم حريتها في متابعة علاقاتها الخارجية في إطار النظام الدولي لاعتبارات قانونية وأخرى سياسية، والحفاظ على مركزية الدولة عتبارها وحدة مستقلة ذات سيادة كاملة على أراضيها كقيمة أمنية عليها مقارنة بباقي القيم الأخرى، وعليه ارتبط مفهوم الأمن بدلالات وأبعاد سياسية، إذ تهدف الدولة إلى استعماله لشكل الذي يحتوي أهدافا سياسية كبرى كحماية كيانها ومصالحها من التهديدات الداخلية والخارجية[3]

كما أن البعد السياسي للأمن هدفه حفظ الحقوق الأساسية "حق المشاركة وحق الانتخا ت"ضف إلى ذلك أن هذا النوع من الأمن متعلق لجانب السياسي ويكتسب بعدا جد واسع لأنه يجمع بين قمع الدولة ضد المواطنين والمساواة حول مختلف الإجراءات ضد الفرد وضد حرية التعبير والإعلام والأفكار ويحتوي الأمن السياسي

[1] طارق رادف، **مرجع سابق** ،ص ص، 15.14

[2] **المرجع نفسه**، ص16

[3] خالد معمري، **مرجع سابق** ، ص25

كذلك الحرية في ممارسة قواعد حقوق الإنسان دون خرقها أو تعرض للإكراه أو العنف ولا يتهدد الأمن السياسي بظاهرة الإرهاب الدولي والإجرام بقدر ما يكون مهدد من طرف سلطات الدولة التي تلجأ إلى الإجراءات التعسفية للبقاء مسيطرة على الحكم فيعيشا الفرد في خوف ورعب دائم لغياب سلطة القانون وقضاء عادل غير متحير مما يجعل من الدولة تهديدا للأمن في حد ذاتها

الفرع الثالث: البعد الثقافي:

اكتسبت المتغيرات الثقافية أهمية رزة في تحليل الظواهر السيلسية، حيث تعرف بوجه عام على أنها التوجهات القيمية التي تهدي سلوك الأفراد في مجتمع معين،سواء لنحدرت إلينا من الماضي أو نتجت عن الواقع الاجتماعي ذاته، وعليه فان البعد المكون لمفهوم الأمن يرتبط بشكل وثيق لبعد الاجتماعي انطلاقا من الارتباط الوثيق بين الثقافة والمجتمع وربما يكون البعد الثقافي أكثر الأبعاد حسلسة نظرا لوضعية التفاعل في إطار النظام الدولي الجديد الذي انتقل حسب "صامويل هنتنغتون" نحو الصدام الحضاري بعد نهاية الحرب الباردة يتطلب هذا البعد وجود نمط ثقافي لتوجيه المجتمع نحو الاتجاه الصحيح لتفاعل بين مختلف أفراده إضافة إلى ذلك يتطلب الأمن وفقا لهذا البعد التوفيق بين الثقافات الكلية السائدة لدى المجتمع ككل من جهة[1]،وتلك الثقافات المعروفة سم الثقافات الفرعية فالتمييز بين الثقافات أو هيمنة ثقافة على ثقافات أخرى يخلق حالة من الصراع الثقافي أو التثاقف، والتي خذ أشكالا متعددة أهمها الحروب العرقية والتي تجمعها علاقة صفرية مع الأمن، أي وجود أحدهما ينفي لضرورة وجود الأخر،بل يمكن أن تهدر الأمن الوطني في حده الأدنى وهو بقاء الدولة،عن طريق وصول الصراع غالى حد تقسيم إقليم الدولة أو انفصال إحراء منها، ويبرز الأمن في بعده الثقافي من خلال العلاقات الثقافية الدولية التي قد تلتقي بعض الشيء مع ما ذهب إليه هنتنغتون في أطروحته صراع الحضارات حين يعتقد أن الثقافات تدخل في صراع على مستوى دولي يقود إلى نتائج ترتبط لقوة الكلمنة في كل حضارة أو ثقلفة أو لقوة التي تكتسبها من خلال دفاع الأفراد المنتمين إليها ضد الثقافات الأخرى[2].

غير أن ما يمكن أن يهدد الأمن هو النتائج النهائية لعملية التثاقف وما يمكن أن تحدثه من تغيرات في النمط الثقافي السائد في المجتمع، ويتمثل البعد الثقافي في حرية المعتقد والسلامة من التمييز بسبب الصفة الدينية أو الثقافية، كما يبحث كذلك في مدى تمتع الأفراد والجماعات والأقليات بحرية في ممارسة ثقافتهم وشعورهم

[1] فتيحة بن يدة ، عائشة بن قمار ، "**تحديات الأمن الانساني في الوطن العربي**، دراسة حالة الجزائر"، (مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية، كلية حقوق وعلوم سياسية، جامعة سعيدة، 2011)، ص 14

[2] الميلي، "**الأبعاد الثقافية للأمن القومي العربي في الأمن العربي**" التحد ت الراهنة والتطلعات المستقبلية ، ريس: مركز الدراسات العربي الأوربي، 1996، ص17

لأمان تجاه هويتهم وثقافتهم، وقدرتهم في التعبير عنها، وينعكس الأمن الثقافي في عولمة الثقافة الغربية تحت ثير التوسع السريع لتكنولوجية الاتصالات بفضل قوة العولمة والنمو الديمغرافي السريع والهجرة وحركة اللاجئين وفقدان الشعور لانتماء أو تهديد التجانس[1]

الاجتماعي والثقافي، ومنه نتيجة اتساع الأمن أصبح يشمل الجانب الثقافي وأصبح هناك بعد ثقافي للأمن يتمثل في مين الفكر والعادات والثقافات.

الفرع الرابع: البعد الاقتصادي:

يمكن القول ن البعد الاقتصادي للأمن في أبسط تغيراته يعني توفير المناخ الملائم لتحقيق النمو الاقتصادي الذي من شأنه المحافظة على الاستقرار للبلد وعدم تعرضه لمشاكل اقتصادية خطيرة تهدد أمنه[2].

فالدولة ترسم جملة من الأهداف تكون مستندة على ركائز تضمن نجاحها والتي من بينها القوة الاقتصادية، فالاتحاد السوفيتي وبعد إنهائه لمرحلة الانفراج سنة1979بغزوه لأفغانستان تعرض لضغوط أمريكية كبيرة تكن ذات طبيعة سياسية أو عسكرية لدرجة الأولى بل كانت ذات طبيعة اقتصادية، فمن جهة أوقفت الولا ت المتحدة المساعدات الاقتصادية التي كانت تقدمها له، ومن جهة أخرى قام الأمريكيون طلاق مبادرة الدفاع الاستراتيجي سنة 1983 والتي لم تكن ذات أهداف إستراتيجية فقط بل كانت تهدف إلى إقحام الجانب السوفيتي في سباق تسلح جديد قد يقضي عليه اقتصاد [3]، و لتالي ضرورة الاهتمام لجانب الاقتصادي وهذا ما ذهب اليه جوزيف ي الذي دعي أن تقوم الدول بتعظيم منافعها عن طريق الاقتصاد والبعد الاقتصادي للأمن يتضمن مجموعة من العناصر تتمثل في :

- القدرة على خلق الثروة والتسيير العقلاني للموارد البشرية والمادية
- وتيرة منتظمة لإشباع الحاجات الإنسانية ورصد تطور وحجم تلك المداخلات
- القدرة على التوفيق بين المصالح المتعارضة وإيجاد حلول الوسط لتفادي التصادم بين مختلف أطراف المجتمع

[1] بن يدة فتيحة، **مرجع سابق**، ص15

[2] أحمد بت، **الأمن القومي العربي، أبعاده ومتطلباته**: مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 196، جويلية 1995، ص167.

[3] رداف طارق، **مرجع سابق** ، ص19.

وبتكامل هذه العناصر يصبح اللجوء إلى السلوك العنيف خيار غير عقلاني، ويتقاطع مع تحليل جون الذي يعتقد أن اللجوء نحو السلوك العنيف تج عن انخفاض حجم العائدات الاقتصادية ، فالبعد الاقتصادي يكون بتوفير المناخ المناسب لتحقيق احتياجات الشعوب وتوفير الأطر المناسبة لتقدمها وازدهارها[1]

الفرع الخامس: البعد النفسي:

هو الذي يتعلق بتصور الأمن عتباره تحرر من الخوف وانتهاء التهديد، أي أنه حلة شعورية تجد الدولة نفسها فيها بمنأى عن تهديد الوجود والبقاء، ولذلك تكون أمام ذاتية أمنية تتعلق

بشعور الأفراد والمجتمعات، ولعل أول ملاحظة يمكن أن ندرجها هنا هي أن إدراك مفهوم الأمن يتم داخل سياقات انفرادية وليس ضمن مسارات مشتركة أو جماعية، ويمكن أن تصنف ضمن هذا البعد كتا ت كل من كونمان kaufmnar والتي ترى نه على الرغم من تعدد وجهات النظر التي عالجت موضوع الأمن والدراسات الأمنية، إلا أنها تلتقي في جوهرها عند قاسم مشترك هو التحرر من الخوف وأيضا كتا ت لينكون Lincolhin الذي يقول في هذا الصدد: "إن الأمن القومي هو مفهوم نسبي يعني أن تكون الدولة في وضع قادرة على القتال والدفاع عن وجودها ضد العدوان أي أنها تمتلك القدرة المادية والبشؤية التي تجعل أفرادها يشعرون لتحرر من الخوف بما يضمن مركزها الدولي ومساهمتها في تحقيق الأمن الدولي" [2] والتحرر من الخوف أو الحاجة إلى الأمن هي أولى الحاجيات التي يسعى الإنسان إليها بعد إشباعه لحاجاته البيولوجية الأساسية، فإذا لم يحقق الإنسان حاجته إلى الأمن استحال العالم كله في نظره إلى عالم من الخوف والتهديد، ولن يستطيع حينها انجاز أي شيء ذا مستوى أكثر ارتفاع كحاجات تحقيق الذات أو المعرفة على حد تعبير ماسلو MASLO عند تصنيفه للحاجيات الإنسانية إذن فالأمن من خلال بعده النفسي هو اختصار للتحرر من شعورية الانعدام الأمني بديل لاحتمالية التهديد الأمني[3].

الفرع السادس: البعد البيئي

يعتبر القطاع البيئي أحد أهم القطاعات لنسبة للأمن بمفهومه الموسع حيث يؤثر النظام الايكولوجي على العلاقات الأمنية، فبتنامي ظاهرة الندرة يؤدي عادة إلى خلق وضعيات صراعية بين الدول خاصة منها ندرة المياه، كما أن الكثير من المشاكل البيئية كالتلوث المائي والجو وانقراض بعض الأنواع من الحيوا ت وتدهور النسيج الغابي، تصنف كلها ضمن القضا التي تؤدي إلى ارتفاع نسبة الوفيات، المجاعة وتدهور الوضع الصحي

[1] حمدوش ر ض، **مرجع سابق** ، ص271

[2] خير الدين العايب، **مرجع سابق** ، ص8.

[3] خالد معمري، **مرجع سابق** ، ص25.

العام، وبتفاعل هذه المشاكل المعقدة مع النمو الديمغرافي السريع في العالم الثالث حول البطالة والهجرة تزداد خطورة هذه المؤشرات التي تهدر بقاء الفرد وحياته ورفاهيته مما يبرز جليا علاقة المنظومة الايكولوجية البيئية بمفهوم الأمن البشري [1]و لتالي البيئة أصبح لها ثير على الأمن، لهذاأصبحت بعدا من أبعاده لتدخل بذلك في معادلة الأمن والسلم لتشكل لنا ثلاثية (السلم ، الأمن، البيئة) ، حيث يهدف للوقاية من ثيرات التصنيع المكثف والنمو السريع للسكنات وهذا على خلفية الأخطار الكبيرة التي أصبحت تهدد البيئة ومن ثم الفرد وكيانه، وقد أصبح للأمن معنى عميق يتجاوز الاستعمال التقليدي المحصور في الدفاع عن الدولة من أي اعتداء خارجي، إذ أصبح مرتبط لتهديدات الايكولوجية، الأمر الذي دفع لمختصين للحديث عن الأمن البيئي، فنجد ما يحدث في طبقة الأوزون التي أصبحت تهدد الشعوب أكثر مما هي مهددة لسلاح، حيث أصبحت البيئة جزءا من مذكرات الأبحاث الأمنية لعدة أسباب نذكر منها :

- تهتم الأبحاث الأمنية لبيئة وبمشاكل الموارد التي تؤدي إلى توترات ونزاعات

- تبحث الأبحاث الأمنية عن الوقاية أو التقليل من الأضرار التي تحدثها العمليات العسكرية على البيئة[2]

ومن خلال ما سبق، تبين لنا أن للأمن أبعاد كثيرة ومتعددة، وهذا راجع لاختلاف تصورات الباحثين والعلماء، فهناك من ينظر للأمن من زاوية عسكرية وهناك من ينظر إليه من زاوية اقتصادية.....الخ

المطلب الثالث: مستويات الأمن

يعرف الأمن تشعبات عديدة بين الجوانب العسكرية والاقتصادية والاجتماعية.....الخ، لذلك فان التفاعل مع هذه الجوانب لا يكون وفق نفس الطريقة، فهناك مسائل تكون خاصة بكل دولة منفردة وهي المسائل التي تتعلق عادة لسيادة والمجالات الحيوية، كما توجد مجالات أخرى يتم التعامل معها في إطار العلاقات الخارجية الجماعية وفقا لذلك نجد مستو ت متعددة بين الأمن الوطني على المستوى الوطني والأمن على المستوى الاقليمي وكذلك المستوى الدولي، كما أن بروز تهديدات مست فواعل غير الدولة وكذلك فوق الوطنية أضاف إلى أدبيات العلوم السياسية مفهوم الأمن الإنساني الذي أدى إلى بروز مستوى جديد من مستو ت للأمن: مستوى وطني ومستوى إقليمي ومستوى دولي، ومستوى فردي كأخر مستو ت للأمن[3]

---

[1] بلعيد منيرة، **مرجع سابق** ، ص102.

[2] مصطفى كمال طلبة، "**الخطار البيئية ومسؤولية المجتمع الدولي**": مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 163، 2006، ص ص، 62.57

[3] بن يدة فتيحة، **مرجع سابق**، ص13.

الفرع الأول: المستوى الوطني

يتم اعتماد مصطلح وطني كمقابل لكلمة National لإنجليزية أو الفرنسية والأمن في هذا المستوى يعني:توفير الآلياتوالإمكانيات كذلكالإرادة لمكافحة كل أشكال التغيير العنيف أو المخل بجوهر وجود المجتمع أو الذي يتم بواسطة طرق غير مقبولة أو شرعية وغير متوافقة مع القيم السائدة في المجتمع والمقبولة من طرف الجميع، ويقوم هذا المستوى على متغيرين أساسيين هما[1]:

1- هو مدى سيطرة السلطة السياسية على تفاعل الوحدات في البيئة الداخلية أي القدرة على ضمان استمرار الأوضاع سواء من خلال فرض احترام مختلف الفاعلين لقواعد العمل السياسي،أو توقيع عقو ت في حالة خرق هذه القواعد، غير أن هدا يمكن أن يكون مبررا في بعض الأحيانلظهور "الدولة البوليسية" التي يعرفها المفكرH.Lasswet على "أنها التي يسيطر عليها المتخصصون في العنف أورؤساء الأجهزة الأمنية"

2- يتمثل في العملية التي يتم فيها تحويل المطالب الخاصة بمختلف أطراف البيئة سواء كانت أفراد أم جماعات إلى بدائل أو قرارات، والتي يفترض أنها متلائمة مع حاجات الأغلبية أي خلق حالة من الرضا العام وتتعلق كذلك لقدرة على ضبط مختلف ردود الأفعال غير المؤيدة في حالة العكس.[2]

- وإن مصطلح الأمن الوطني هو مصطلح سياسي حديث نسبيا حيث ظهر مع بداية ولادة الدولة القومية في أرو ،ولعل الظروف السياسية والأمنية التي عاشتها أرو تفسر لنا سب ظهور هذا المصطلح وكذلك رغبة كل دولة في الحفاظ على جرافتيها وسكانها ومقداراتها وخوفها الكبير من جيرانها وهو ما عزز مفهوم الأمن الوطني وزاده تطورا وانتعاشا، فالأمن الوطني أو القومي هو قدرة الدولة على دحر أي هجوم عسكري عليها[3]

فالأمن على المستوى الداخلي أو الوطني يتضمن احتواء عناصر عدم الأمن أو مكافحة التمرد والعصيان والهدم الداخلي والتجسس وأعمال التخريب، فهو حالة الثقة والطمأنينة نحو حماية كيان الدولة، والعمل على الاستقرار دون الخوف، والتي تعتمد على الإمكانيات والقدرات الذاتية للدولة على قرارها السياسي[4]

---

[1] رادف طارق، **مرجع سابق** ، ص ص، 23.22

[2] أحمد الرشيد ومجموعة من المؤلفين، **مرجع سابق** ، ص 06.

[3] هايل عبد المولى طشطوش، **مرجع سابق** ،ص 26

[4] مر كامل الخزرجي،**مرجع سابق** ، ص 329

الفرع الثاني: المستوى الإقليمي

ظهر مصطلح الأمن الإقليمي في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى ليعبر عن سياسة تنتهجها مجموعة من الدول، تنتمي إلى إقليم واحد، وتسعى للتنسيق الكامل لكافة قدراتها وقواتها لتحقيق استقرار لأمنها في محيط الإقليم، بما يردع التدخلات الأجنبية من خارج الإقليم، والدول المجاورة المهددة له[1].

يرتبط هذا لمستوى لنظام الإقليمي الذي يعني :مجموع التفاعلات التي تتم في رقعة جغرافية محددة، شغلها مجموعة من الدول المتجانسة، تجمع بينها مجموعة من المصالح، وغالبا ما يعكس نمط العلاقات الموجودة بين فواعل النظام الإقليمي حيث ظهرت أهمية هذا المستوى خلال الحرب الباردة لذلك يمكن الحديث عن المستوى الإقليمي للأمن في إطاره التفاعلي، أي افتراض وجود انسجام الأمن الوطني للدولة مع أمن دولة المنطقة المحيط بها، وهذا يدفع لدول إلى الدخول في اتفاقيات إقليمية تضمن أمنها كجزء من الأمن الإقليمي، مثل ميثاق (ريو دي جانيرو سنة1947)، الذي جاء في ديباجته أن الهدف من عقدة هو كفالة السلام لكل الدول الأمريكية عن طريق المساعدات الضرورية لأي دولة تتعرض لخطر العدوان عليها من الخارج[2].

ومن الملاحظ أن أمن الدولة الإقليمي يعتبر جزءا هاما من سياستها الأمنية حيث تتوافق السياسية الأمنية في مستواها الإقليمي مع المعني العام للأمن، أي رده أية محاولة لاختراق المحيط الإقليمي للدولة خاصة إذا كان مجالا للنفوذ، حيث أن الاختراق في حالة وقوعه يعتبر تهديدا للأمن الوطني، ومن أهم الأمثلة على ذلك نجد التصورات الروسية للأمن الإقليمي بعد سقوط الاتحاد السوفياتي السابق، حيث تعتبر روسيا أن الحدود السابقة للاتحاد هي حدود أمنية لها، لذلك فهي تبدي بعض الحذر فيها يخص مسألة توسيع حلف شمال الأطلسي[3]

فكل دولة تهدف إلى تحقيق أمنها على المستوى الإقليمي مثل الحديث عن الأمن العربي، أمن دول حوض النيل الأمن الأوربي، والأمن الإقليمي ظهر في المنظمات الإقليمية كما جاء في الفصل الثامن في ميثاق الأمم المتحدة[4].

الفرع ثالثا :المستوى الدولي

لرغم من الاختلافات النظرية بين مفهومي الأمن الجماعي والأمن الدولي، إلا أن هذا الأخير يعتبر شكلا من أشكال الأمن الجماعي، حيث ظهر هذا المستوى بعد الانفتاح الذي ميز النظام الدولي والعلاقات الدولية منذ

[1] هايل عبد المولى طشطوش، **مرجع سابق** ، ص 24.

[2] اسماعيل صبري مقلد، **الاستراتيجية والسياسة الدولية**، ط1، المؤسسة العربية للأبحاث، بيروت، ص ص 227.223.

[3] أحمد الرشيدي ومجموعة من المؤلفين، **مرجع سابق** ، ص 07.

[4] أحمد صبري مقلد، **مرجع نفسه**.

نهاية الحرب العالمية الأولى بزوال المركزية الأوربية وأهم نتائج ذلك دخول مناطق كثيرة في إطار النظام الدولي إفريقيا، أسيا، أمريكا اللاتينية .....الخ وبذلك أصبح من الصعب على الدول البقاء بمعزل عن القضا الدولية نظرا لز دة درجة الربط بين البيئتين الداخلية والخارجية، وأصبح بذلك ما يحدث في مختلف أنحاء العالم يمس مصالح وأمن الدول بشكل مباشر حتى وإن كانت الأحداث بعيدة عنها من الناحية الجغرافية أو خارج محيطها الإقليمي، وهذا ما حاول "جوزيف ي"و "كيوهان" التعبير عنه لاعتماد المتبادل [1] فهذه الوضعية جعلت سياسات الأمن لا تصاغ لاعتماد على متغيرات وعوامل داخلية فقط، بل أصبحت تتفاعل بشكل كبير مع العوامل الخارجية، أي أن مصادر الخطر أصبحت عالمية لا تهدد فقط الأمن القومي لدولة واحدة أو مجموعة من الدول بل أصبحت تهدد كل وحدات النظام الدولي، وهذا يعني أن السياسة الأمنية الوطنية أصبحت جزء من سياسة أمنية عالمية لمواجهة التهديدات، وحتى يتحقق الأمن الدولي أو الجماعي يستلزم إدراك الدول لمجموعة من المبادئ أو الأفكار في إطار علاقتها الدولية العلاقات ما بين الدول منها:

- التخلي عن استعمال القوة العسكرية واستبدالها لسلمية مثل المفاوضات
- لا بد من توسيع إدراكاتها للمصالح الدولية، أي الأخذ بعين الاعتبار مصالح الجماعات الدولية ككل
- والأمن الدولي ارتبط لمنظمات الدولية واتصف بثلاث عناصر:
- وجود جهاز دولي لردع العدوان (مجلس الأمن)
- وجود تنظيم لتجريم العدوان (القانون الدولي)
- وجود إجراءات لدحر العدوان[2]

الفرع الرابع: المستوى الفردي:

جاء نتيجة التحولات التي عرفتها فترة ما بعد الحرب الباردة حيث ظهرت مجموعة من التهديدات أثرت على الفرد استدعت وجوب تحقيق أمن إنساني الذي جوهره الفرد إذ يعني لتخلص من كافة التهديدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وهو الحالة التي يشعر فيها لاستقرار والسكينة والطمأنينة نتيجة لعدم وجود ما يهدده أو يقلق سكينته.[3]

[1] John BurtonK Global conflictswheat sheaf books, Brighton,1984,p87

[2] لامية فريحة، راضية لعور، سميرة شرايطية،" **تحول مفهوم الأمن في العلاقات الدولية وانعكاسها على العلاقات الأورو مغاربية**" (مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلاقات الدولية قسم العلوم السياسية، جامعة خيصر، بسكرة، 2006-2008)، ص ص، 53.15.

[3] أحمد الرشيدي ومجموعة من المؤلفين، **مرجع سابق** ، ص 07

لذلك فالأمن الإنساني وحقوق الإنسان يعزز كل منهما الأخر فالأمن الانساني يساعد على تحديد الحقوق المعرضة للخطر،كما يهتم لمواطن كانسان وهو إن كان يتضمن مسألة الهوية للمواطن، فإنه يتضمن أبعاد ومعايير إنسانية عامة للأفراد بوصفهم بشرا،[1] و لرغم من أن مستو ت الأمن تبدوا منفصلة إلا أن العلاقة التي تجمع بين كل منهما وطيدة فحسب جون برتون JohnBurton فإن حالات اللاستقرار في المجتمع الدولي هي انتشار لحالات النزاع وللاستقرار في البيئة الداخلية و لتالي فان تحقيق الأمن على المستوى الإقليمي مرتبط بمدى قدرة الدول على تحقيق استقرارها وأمنها الداخلي أي الأمن في مستواه الوطني ومن جهة نية يرتبط كل من المستويين الوطني والإقليمي وحتى المستوى الفردي لمستوى الدولي.[2]

المبحث الثالث: مفهوم الأمن القومي مقوماته ومعايره

نظرا لأهمية مفهوم الأمن القومي، فإن لهذا الأخير مقومات يقوم على اساساها ومعايير يتميز بها والمتمثلة فيما يلي:

المطلب الأول: مفهوم الأمن القومي

يرجع استخدام مصطلح الأمن القومي National Security إلى نهاية الحرب العلمية الثانية حينما أنشأت الولا ت المتحدة الأمريكية مجلس الأمن القومي الأمريكي.

ومنذ ذلك التاريخ انتشر مفهوم الأمن القومي وشاع استخدامه في العلوم السياسية والوطنية، وعلى الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم الأمن القومي إلا أنه مفهوم اتسم لغموض ولم يتبلور لكي يصبح ميدا علميا مستقلا يعبر عن نظرية علمية ذات منهج واضح المعالم.

ويرجع الاهتمام بموضوع الأمن القومي إلى التحولات التي أصابت النظام الدولي، وفي ضوء هذه التطورات العالمية نشأت مؤسسات أكاديمية اهتمت بقضا الأمن القومي من حيث مصادره، ومقوماته، وإجراءات ضمان حمايته.[3]

فموسوعة العلوم الاجتماعية تعرف الأمن القومي :" نه قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية" أما دائرة المعارف البريطانية فقد عرفته: "أن الأمن القومي هو حماية الأمة من خطر السيطرة بواسطة قوة أجنبية".

---

[1] بن يدة فتيحة، بن قمار عائشة، **مرجع سابق** ، ص18

[2] رداف طارق، **مرجع سابق** ، ص ص، 25.26.

[3] هشام محمود الأقداحي، **تحديات الأمن القومي المعاصر مدخل تاريخي سياسي**، الاسكندرية: مؤسسات شباب الجامعة، ، 2009، ص 39.

كما يعني مفهوم الأمن القومي "قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من أية تهديدات بغض النظر إلى شكل هذه التهديدات ومصادرها" ومن هذا يمكن القول أن الوصول إلى الأمن القومي يعني:

1- عدم وجود تهديدات للقيم الأساسية التي تعتنقها، أو تسعى إليها الدولة

2- القدرة على إزالة أية مخاوف على هذه القيم من أي تهديد تتعرض له الدولة حاليا أو مستقبلا و سيسا على ذلك فإن الأمن القومي لدولة يرتبط بقدرتها على" البقاء والمحافظة على قيمها "و"على" الاستمرار والنمو تحقيقا لأهدافها"[1]

3-كما أن الأمن القومي يرتبط لقوة الشاملة لدولة، وقد تعددت أساليب تعميم القوة الشاملة، وتنوعت معادلات حسابها ويمكن استخدام المعادلة الآتية التي تتضمن مجال القوة الشاملة .

ق م= ((ك+ص+ ع+ن)*(هـ+أ+د))

وسنتناول فيها مكو ت هذه المعادلة بشرح موجز:

(الكتلة الحيوية + القدرة الاقتصادية + القدرة العسكرية + قدرة النفوذ إقليميا وعالميا) * (الأهداف الإستراتيجية + الإرادة الوطنية + القدرة الدبلوماسية)

ترتبط المفاهيم السابقة فيما يتعلق لأمن القومي بهيبة الدولة لدى الجماعة الدولية ويقصد بهيبة الدولة الاحترام الذي تسبغه الجماعة الدولية على دولة ما، مما يسمح لها لمحافظة على أمنها القومي[2].

ولقد تعددت واختلفت التعاريف التي وصفت الأمن القومي حسب رؤية كل كاتب والزاوية التي ينظر منها إلى الموضوع، سواء من زاوية عسكرية أو اجتماعية أو سياسية كل حسب منظوره حيث أن الأمن القومي كمفهوم عسكري، ارتبط لكاتب الأمريكي والتزليبمان والذي يعد أول من وضع تعريف للأمن القومي عندما ربطه لقوة العسكرية فقط إذ قال: "إ الدولة تكون أمنة عندما لا تحتاج للتضحية بقيمها الجوهرية في سبيل تجنب الحرب، وأنها قادرة في حالة التحدي على حماية هذه القيم بشن الحرب وأن أمن الدولة يجب أن يكون مساو لقواتها العسكرية والأمن العسكري لإضافة إلى إمكانية مقاومة الهجوم المسلح والتغلب عليه [3]ولقد واجه

---

[1] معاذ البطوش، **تداعيات الاحتلال الأمريكي البريطاني على العراق وأثره على الأمن القومي العربي**، ط1، الإسكندرية: مؤسسات شباب الجامعة 2009، ص32

[2] صر مهنا، **الأمن القومي العربي في عالم متغير** ، الاسكندرية: المكتب الجامعي، ، 1994، ص ص، 11- 12

[3]معاذ البطوش، **مرجع سابق** ، ص ص33-34

الأمن القومي كمفهوم عسكري الكثير من الانتقادات، حيث أنه ركز على القدرة العسكرية فقط وأهمل جوانب أخرى مثل عدم الاستقرار السياسي، وعدم التكامل الاجتماعي والاقتصادي.

أما الأمن القومي كمفهوم اجتماعي وإن كان الأمن القومي بدأ بصبغة عسكرية نتيجة الحرب العالمية الثانية، إلا أن ذلك لم يستمر طويلا فقد أدرك المفكرون والسياسيون على حد السواء أن مزيدا من القوة العسكرية لا يوفر مزيدا من الأمن، ولكنه قد يؤدي إلى ز دة المخاطر على الإنسان والبيئة معا، وبروز قضا أخرى تتعلق لبيئة الداخلية للأمن فقد تحول الاهتمام لإنسان قبل المكان والبحث في حمايته و مينه سياسيا واجتماعيا، والاهتمام لبيئة وحمايتها من عبث البشر، والاهتمام بقضية التنمية بعناصرها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية[1].

ولعل روبرت مكنمار وزير الدفاع الأمريكي لعب دورا هاما في إبراز المفهوم المجتمعي للأمن القومي من خلال كتابه المعنونـب : (جوهر الأمن)،حيث ربط بين التنمية الشاملة والأمن القومي على أساس أنهما شيء واحد حيث يعتبر مكنمار أن الأمن القومي لا يستمد من السلاح بقدر ما يستقر في العقل، ويعتبر أن الفقر والتخلف هما جذور العصيان في النصف الثاني الجنوبي من الكرة الأرضية، حيث يقود الفقر إلى التوتر والثورة الداخلية والعنف والتطرف ويرى أن الفقر يضر لأمن القومي ويؤكد أن الأمن القومي هو التنمية[2]

ويؤكد هذا المعنى "نوستر" بقوله: إن للأمن القومي أسسا ثلاثة هي: الأساس الاقتصادي والأساس السياسي والقوة العسكرية، فالمعنى الاجتماعي للأمن القومي على أساس مين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهددها داخليا، و مين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاد واجتماعيا، لتحقيق الأهداف والغا ت التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع[3].

ومنه فقد رأى العسكريون أن الأمن القومي يعني القدرة العسكرية على حماية الدولة والدفاع عنها إزاء أي عدوان خارجي، أما السياسيون فقد رأوا أنه مجموعة المبادئ التي تفرضها أبعاد التكامل القومي في نطاق التحرك الخارجي أما علماء الاجتماع فيرون نه قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من أي تهديد خارجي، و لتالي فإن مفهوم الأمن القومي بهذا التحديد يقترن لدولة وجودا وعدما[4]

أما الاهتمام العربي لأمن القومي يظهر لنا من خلال اهتمام ابن خلدون ببعض قضا الأمن في الحقبة التاريخية التي عاش فيها، فلقد حدد المفكر العربي بن خلدون في مؤلفه "المقدمة" أسباب الحروب وأنواعها، مما يدل

[1] هايل عبد المولى طشطوش، **مرجع سابق** ، ص169

[2] هشام محمود الأقداحي، **مرجع سابق** ، ص39

[3] معاذ البطوش، **مرجع سابق** ، ص، 36.

[4] هايل عبد المولى طشطوش، **مرجع سابق** ، ص169

على أنه أعطى أهمية كبيرة لشؤون الدفاع والبناء العسكري في تحقيق الأمن في المجتمع[1] ، لإضافة إلى الدكتور عباس نصر فيعرف الأمن القومي لمفهوم العسكري نه يرتبط بوجود قوة عسكرية قادرة على حماية الدولة وتحقيق أمنها من خلال مظهرين:

الأول: تشكيل قوة عسكرية كقوة رادعة تجنب الدولة خطر استخدام الآخرين للقوة ضدها، وهو ما أدى إلى بروز مفهوم الأمن القومي من خلال الردع.

الثاني: لجوء الدولة إلى الاستخدام الفعلي لقواتها المتاحة أو لجزء منها نتيجة تعرضها لغزو، أو خطر أو استخدامها لتحقيق هدف ما.

– أما الاهتمام العربي بمفهوم الأمن القومي في العصر الحديث فيعود إلى السبعينيات من هذا القرن خاصة بعد تفجر الصراع العربي الإسرائيلي، والواقع أنه بخصوص المشروعات التي قدمت لتعديل ميثاق بجامعة يلاحظ أن كافة تلك المشروعات أشارت وبوضوح إلى مفهوم الأمن القومي العربي، ففي المادة الأولى من المشروع المقدم لتعديل الميثاق ورد أنه من بين أهداف الجامعة "ضمان الأمن القومي العربي واعتبار كل عدوان على إحدى الدول العربية عدوا عليها جميعا" ولقد ورد في البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي غير العادي لجزائر عام 1988 أن المؤتمر أكد العزم على حماية الأمن القومي وصيانة الأرض العربية، وأكد المؤتمر إيمانه ن الأمن القومي العربي وحدة لا تتجزء[2].

والحديث عن الأمن القومي العربي هو حديث ذو شجون، وذلك بسبب التحد ت الكثيرة التي واجهته، فالأمن القومي العربي يستند في الأساس إلى وحدة الأمة العربية والى وحدة الانتماء والى مفهومي الأمة الواحدة والمصير الواحد، والأمن القومي العربي كذلك ليس مجرد حاصل جمع الأمن الوطني للبلاد العربية لمختلفة، بل إنه مفهوم خذ في اعتباره الأخطار والتهديدات الموجهة إلى هذه البلاد العربية ويتخطاها ويتجاوزها.[3]

ويتجلى ارتباط الأمن القومي العربي في الواقع العربي، حيث أن الأمة العربية عتبارها وحدة واحدة من حيث: الإقليم، والمصالح، والأهداف لإضافة إلى أن الوضع الأمني غير المنسق بين الدول العربية ذهب لباحثين إلى القول ن الأمن القومي العربي هو:"حاصل جمع مالا يتناقض أو يتعارض مع حسا ت كل الدول العربية".

[1] هشام محمود الأقداحي، **مرجع سابق** ، ص34

[2] معاذ البطوش، **مرجع سابق** ، ص، 40

[3] **المرجع نفسه**، ص ص، 42-43

وهذا ما أكده الدكتور على الدين هلال عندما فرق بين المفهوم العام للأمن القومي، ومفهوم الأمن القومي العربي، فهو يرى أن مفهوم الأمن القومي العربي يشكل حالة معقدة تتضارب مع المفهوم الأكاديمي للأمن القومي، الذي يربط كل دولة على حدا، أما الأمن القومي العربي فهو مرتبط بجميع الدول العربية، من خلال قوله: "يخطئ من يعتقد أنه يمكن لدولة عربية تحقيق أمنها بمعزل عن الدول العربية الأخرى"[1]

ويقدم الباحثان عفاف الباز و عنتر تحديدا أكثر وضوحا للأمن القومي العربي حيث يقولان :"الأمن القومي العربي ينطبق عليه مفهوم الأمن الإقليمي، فالمفهوم هنا يشمل أكثر من دولة واحدة في منطقة جغرافية معينة تربطها روابط وصلات معينة"

وفي معناه العام ينصرف الأمن القومي العربي إلى تلك الحالة من الاستقرار الذي يشمل المنطقة العربية كلها، بعيدا عن أي نوع من أنواع التهديد سواء من الداخل أو الخارج[2]

ومن هنا يمكن القول ن المفهوم الحديث يتصف لشمول، وهو ليس مسألة حدود وحسب، ولا قضية إقامة ترسانة من السلاح وحسب، ولا هو تدريب عسكري شاق وحسب، وأنه يتطلب هذه الأمور وغيرها ولكنه يتخطاها ويمس أمورا أخرى ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية، فهو قضية مجتمعة تشمل الكيان الاجتماعي بكافة جوانبه وعلاقته المختلفة.[3]

أما لنسبة للأمن القومي العربي، فان تحقيقه يشمل جميع الدول العربية دون استثناء ويتطلب تكاثف المجهودات من أجل الوصول إلى الوحدة العربية، ويمكن القول أن الأمن القومي هو الوحدة العربية.

المطلب الثاني: مقومات الأمن القومي

يحتل موضوع القوة أهمية كبيرة في العلاقات السياسية والصراع الدولي ولهذا تسعى الدولة إلى توفير كل السبل والوسائل لامتلاك القوة لتحقيق أهدافها، في الأمن القومي والدفاع عن السيادة الوطنية وردع العدوان الخارجي وتعريف القوة وتحديد مفهومها يندرج في المجموع العام لقدرات الدولة التي تؤثر بها على سلوك ومواقف الدول الأخرى وهذه القدرات تتمثل في مقومات الأمن القومي التي تحقق الأهداف القومية للدولة.[4]

وعند مناقشة مقومات الأمن القومي، تجدر الإشارة إلى ملاحظات أولية مهمة وهي:

1- لا يمكن حصر مقومات تحقيق الأمن في مقوم واحد

---

[1] هايل عبد المولى طشطوش، **مرجع سابق** ، ص ص،169-170

[2] صر مهنا، **مرجع سابق** ، ص، 11.

[3] مر كامل الخزرجي، **مرجع سابق** ، ص 67.

[4] معاذ البطوش، **مرجع سابق**، ص، 40

2- صعوبة تحليل وتقييم العناصر غير المادية للأمن

3- صعوبة تقرير الكيفية التي تتم من خلالها عملية التفاعل بين جميع هذه المقومات

وعليه فانه يمكن تحديد مقومات الأمن القومي من خلال:

أولا :المقوم الجيوبوليتيكي

في رأي علماء الجيوبوليتيكي أن الطبيعة الجغرافية للدولة تشكل الركيزة الأولى في تكوين قوتها القومية، حيث يعتبرون أن سياسة الدولة تحددها الظروف الجغرافية وتتضمن تعيين مناطق أمن الدولة وكيفية توزيع السكان وكذا طريقة انتشار الصناعات على الأقاليم، ويمكن مناقشة هذا المقوم في النقاط الآتية:

1-حجم ومساحة الرقعة الجغرافية:

ثمة علاقة واضحة بين قوة الدولة وقدراتها من حية، وبين حجم الدولة ومساحة رقعتها الجغرافية من حية أخرى، وهنا نتعرض إلى ثير حجم الدولة في قوتها من خلال:

- أن سعة المساحة والحجم تعطيان وفرة وتنوعا في الموارد الطبيعية للدولة، وتعطي مناخا متنوعا مما يؤدي إلى تنوع الزراعة وينتج فرصا إضافية للاستثمار ويزيد من قوتها، وذلك بتوفير بعض المزا العسكرية لها.[1]

- استيعاب تعداد ضخم من السكان لإضافة إلى الز دة السنوية سواء كانت طبيعية أو غير طبيعية (الهجرة)

- منح عمق استراتيجي دفاعي يسمح متصاص الضربة الأولى ويقلل من ثر المفاجأة الإستراتيجية من خلال إمكانية توزيع المراكز الإستراتيجية والاقتصادية ونشر القواعد العسكرية على مساحات متباعدة من أجل تشتيت قوات العدو.

2- الموقع الاستراتيجي والحدود:

يلعب موقع الدولة دورا مهما في سياستها وعلاقاتها الدولية، ومن ثم تعزيز قوتها وأمنها ويتردد القول ن موقع الدولة الجغرافي من العوامل التي تمارس ثيرا كبيرا عل نطاق مشاركتها في المجتمع الدولي، وعلى قوتها القومية ومن خلال موقع الدولة يمكن تحديد ما إذا كانت الدولة تشكل قوة برية أو بحرية فالدولة التي تقع على ساحل البحر تتمتع متيازات تفتقر لها الدول غير الساحلية ،كما تساهم التضاريس من حيث وجود الجبال والأنهار والسهول في تحديد طبيعة النقل والاتصال داخل الدولة وخارجها، كما تبرز أهمية التضاريس في إشرافها على

[1] لخميس شيبي، **مرجع سابق** ، ص10.

المضايق والأذرع المائية العالمية، إلا أن أهمية هذا العامل قد تقلصت بسبب التطور الهائل في الأسلحة والتقنيات العسكرية ووسائل الدعم اللوجستي.[1]

ثانيا: المقوم الاقتصادي:

المقوم الاقتصادي أو الموارد الطبيعية والثروات تشير إلى قدرات الدولة الاقتصادية (زراعية ،صناعية، خدمات) ودرجة الاعتماد على الخارج، وكذا الأساس الذي يقوم عليه الاقتصاد من حيث كونه اقتصادا إنتاجيا أو اقتصادا ريعيا، لإضافة إلى نسبة اليد العاملة المؤهلة ومدى التوظيف المناسب لعوامل الإنتاج، من أجل تحقيق نمو اقتصادي وصولا إلى تنمية مستدامة والتي تعد الأساس للاستقرار السياسي والاجتماعي، وهناك علاقة واضحة بين الموارد والثروات التي تمتلكها الدولة وقوتها وأمنها القومي، وتتجلى هذه العلاقة في توفير أو عدم توفير الموارد الطبيعية والثروات لا بد من أن تؤثر في اقتصاد الدولة، ومن ثم في قوتها القريبة، و لتالي تؤثر الأخيرة في سلوك الدولة السياسي الذي يعكس سياسة الأمن القومي لتلك الدولة.[2]

ثالثا: المقوم الاجتماعي:

يشير هذا العامل إلى طبيعة التكوين الاجتماعي (طوائف، أقليات، مذاهب.....) ونوعية العلاقة السائدة في المجتمع (تعاون أو صراع) وكذا التوازن بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي في ظل موارد محدود

ويرى رجال السياسة والجيش أن هناك أهمية كبيرة لعدد السكان، ويفسرون ز دته من العناصر المكونة لقوة الأمة تجاه غيرها من الشعوب، ولا يقتصر الاهتمام لعدد فقط، وأن السياسة الأمنية الرشيدة يجب أن تدرك دائما أهمية العامل البشري الذي يقف في تحقيق أهدافها[3]

رابعا: المقوم الاقتصادي:

يتمحور هذا المقوم في اتجاهين أساسيين هما:

1-المحور الداخلي: يختص لتفاعلات السياسية القائمة داخل النسق السياسي الوطني (المشاركة السياسية، الانتخا ت، التداول السلمي للسلطة.....) وكذا قابلية النظام على تعبئة عناصر قوة الدولة لتحقيق أهدافه التنموية

[1] لخميس شيبي، **مرجع سابق** ، ص12

[2] معاذ البطوش، **مرجع سابق**، ص، 48.

[3] معاذ البطوش، **مرجع سابق** ،ص،48

2-المحور الخارجي: يشير إلى قدرة الدولة على الاندماج في النسق الدولي لتحقيق أهدافها الوطنية من خلال سياستها الخارجية[1]

المطلب الثالث: معايير الأمن القومي

للأمن القومي مجموعة من المعايير يمكن أن ندرجها فيما يلي:

أولا:مدى استقرار السلطتين التشريعية والتنفيذية وتأثير ذلك على أساليب اتخاذ القرارات القومية

سواء تعلق الأمر لسلطة التنفيذية أو السلطة التشريعية، فان السلطتين لهما ارتباط وثيق ومباشر لتوازن الاستراتيجي في المجال السياسي ذي الخلل الملموس في الظواهر السياسية العربية بعكس الحال في الأنظمة الغربية التي يسودها الاستقرار والاتزان السياسي بين القوى الرسمية والقوى اللارسمية.[2]

إن تحقيق نوع من التوازن الاستراتيجي في المجال السياسي يرتبط بوجود تحقيق الحرية الفعلية وليس الصورية، فالحرية هي صمام الأمن للشعوب وهي التي تطلق الإبداعات في العملية الانتخابية و لتالي لا تبصم الشعوب على ما يقرره الحكام حيث تتمثل الشرعية السياسية، وفقا للمفهوم الغربي عبر صندوق الانتخا ت، ويرتبط لحرية تحقيق المواطنة عتبارها نتاجا موضوعيا لإعلاء القانون، فالمواطنة يقصد بها الوطن والمواطن ومدى قدرة وقوة النظم السياسية الحاكمة في دعم العلاقة بين الحاكم والمحكومين ونوعية الاستحقاقات والاجتماعية[3]

ثانيا: تعبئة الموارد:

تي قدرة أو لأحرى قدرات الدولة على تعبئة الموارد لصالح المجتمع تي من ثنا مدى قدرة النظام السياسي على التعامل والتفاعل في بؤرته المحلية والدولية ومدى أدائه لوظائفه السياسية وهي الوظيفة العقائدية والتطويرية والتنظيمية والاستخراجية والتوزيعية والجزائية والرمزية والدولية

ثالثا: المشاركة الشعبية

من الملاحظ أنه في المجتمعات السياسية الواعية والمستنيرة تقوم إلى جانب الدولة قوى فعلية تمارس نشاطات في مواجهة نشاطات المؤسسات الرسمية للدولة بقصد التأثير عليها في عملية صنع القرارات السياسية أو

---

[1] لخميس شيبي، **مرجع سابق**، ص12

[2] نصر مهنا، **تطور السياسات العالمية والإستراتيجية القومية**، ط1، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث ، 2007، ص469

[3] معاذ البطوش، **مرجع سابق**، ص، 18.

المشاركة في هذه العملية، وبما يكون من شأنه لضرورة أن تتفاعل النشاطات اللارسمية مع نشاطات ومؤسسات الدولة الرسمية، ومن ثم تتبادل التأثير والتأثر، ومن هنا جاءت تسمية هذه النشاطات لحياة السياسية

رابعا: المشروعية القانونية

ترتبط مدى قدرة الدولة على فرض قوانينها على أرجاء الدولة، ترتبط بتوافر مبدأ الرأسمالية والذي تشترك فيه النظم السياسية الليبرالية الغربية بمعنى قيام كل دولة على نظام قانوني، أي مجمعة من القواعد القانونية العامة المجردة المتمتعة لإكراه المادي عند الضرورة والتي تنظم شتى علاقات المجتمع ونشاطاته بما في ذلك العلاقات والنشاطات المتمتعة لإكراه المادي عند الضرورة والتي تنظم شتى علاقات المجتمع ونشاطاته بما في ذلك العلاقات والنشاطات السياسية والتي يلتزم بها الكافة دونما تمييز بين الحاكمين والمحكومين.[1]

خامسا: سياسات الإرهاب

سواء تعلق الأمر بربط الإرهاب لإيديولوجية السياسية أو الدينية أو الاجتماعية أو ارتباطه بحق تقرير المصير وعلاقاته لنزاعات العرقية والقومية أو لأمن القومي وتهديده للدولة أو ستخدامه كذريعة لتبرير الاعتداء على الحر ت العامة.

و لرغم من الجهود الإسلامية المستنيرة للرد الموضوعي على اتهام الإسلام لإرهاب وضرورة الفصل بين الإرهاب والإسلام، إلا أن القدرات الثقافية و الإعلامية الصهيونية قد تم توظيفها لتحدي العالم الإسلامي في علاقته لولا ت المتحدة ن فلسطين جزء من هذه المنظومة الإرهابية وأن عمليات استشهادهم هي خطر على الإنسانية وضرورة أن يقف العالم كله ضد الإرهاب الإسلامي و سيسا على ذلك اعتبرت الولا ت المتحدة أن إسرائيل تدافع عن نفسها.[2]

سادسا: القدرة الدبلوماسية

إن نوعية الدبلوماسية التي تمارسها الدول ومدى قدرة ثيرها الدولي ترتبط لعنصر الإنساني والمفهوم الواضح للأهداف الوطنية لهذه الدول ومدى تبصر الأشخاص العاملين في الحقل الدبلوماسي والتوازن في القدرة الدبلوماسية للدولة، يعتمد على العديد من المؤشرات: السكان، التعامل القومي، العقائدي، الثقافة السائدة، التعدد العرقي، هذه المؤشرات وغيرها ترتبط لممارسة الدبلوماسية.

---

[1] نصر مهنا، **المرجع سابق** ، 470

[2] **مرجع نفسه** ، 471

سابعا: الدولة في المحافل الدولية

ثمة علاقات ارتباطية قوية بين فاعلية الدولة في المحافل الدولية وبين النظام العالمي الجديد، حيث تختلف هذه العلاقات ختلاف الزمان والمكان وتنوع الثوابت والمتغيرات وخاصة في منظور حل النزاعات الدولية لوسائل السلمية ويرتبط مدى فاعلية الدولة في المحافل الدولية ارتباطا عكسيا مع إفرازات النظام العالمي الجديد من بروز الولا ت المتحدة كقوى عظمى وحيدة وفي ظل منظومة جديدة[1].

هي العولمة وهو ما أثر سلبا على فاعلية الدول بما فيها الدول الغربية ودول العالم الثالث على وجه الخصوص حيث اعتادت الولا ت المتحدة ترتيب أولويتها من جديد.

وإن العولمة ترتكز على عاملين رئيسيين هما الاقتصاد والثقافة وذلك بشكل مباشر، إلا أن مجالاتها العسكرية والأمنية تبدو معالمها رزة ولا يمكن إغفالها كأحد أبرز أدوات العولمة الأمر الذي نقل العديد من المسائل الأمنية الداخلية للدولة من الخاص بها إلى العام على المستويين الإقليمي والدولي.

وهناك ارتباط مباشر بين فاعلية الدولة المعاصرة وبين النهج الجديد للولا ت المتحدة والتي تعمل من خلاله عل تنفيذ مخططاتها من خلال تجميع الجهود العسكرية لأكبر عدد من الدول من أجل توزيع الأعباء العسكرية والاقتصادية عليهم واكتساب المصداقية الدولية[2].

ثامنا: السياسة الخارجية إقليميا وعالميا

يرتبط مدى إتباع الدولة لسياسة خارجية نشيطة على مستوى الدولة هداف السياسة الخارجية للدولة من حية، ثم المعايير التي تحدد اختيار الأهداف القومية

إن إتباع سياسة خارجية نشطة يستلزم الإجابة على التساؤلات الآتية: إلى مدى تستطيع الدولة حماية سيادتها الإقليمية ودعم أمنها القومي ؟ هل تنتهج الدولة في سياستها الخارجية إلى تنمية مقدراتها من القوة بغية مقومة الضغوط والتهديدات التي قد تتعرض لها من الخارج ؟ فهل يشكل الثراء الاقتصادي أو المادي هدفا من أهداف السياسة الخارجية للدولة؟

[1] معاذ البطوش، **مرجع سابق**، ص، 19

[2] نصر مهنا، **مرجع سابق**، ص 20

و سيسا على ماسبق يمكن إجمال المعايير التي تحدد اختيار الأهداف القومية لسياسة خارجية نشيطة للدولة على المستوى الدولي في النقاط الرئيسية الآتية: الشخصية القومية، جماعات المصالح التي تؤثر وتتأثر لسياسة الخارجية للدولة عامل القوة أو الإمكانيات في تحديد أهداف الدولة وغيرها من المعايير.[1]

[1] معاذ البطوش، **مرجع سابق**، ص، 20

خلاصة واستنتاجات:

لقد شكل التغير في طبيعة الصراعات في فترة ما بعد الحرب البادرة عاملا رئسياً في كيد فشل المنظور التقليدي للأمن في التعامل مع طبيعة مصادر التهديد حيث ظهرة العديد من التهديدات غير التقليدية بعد الحرب البادرة التي لم تعد موجهة للإقليم الدولة فحسب بل اصحبت تشكل خطرا على عمق الدولة في حد لذاتها، وإن ظهور المفاهيم الجديدة لأمن لمختلف ابعاده ومستو ته، فغننا نجد ان الأمن القومي يعتبر مستوى من مستو ت الأمن والذي يعني الأمن الوطني ، و سيسا على ذلك فإننا نرى ان الأمن القومي العربي وهو موضوع لدراستنا نه مازال مفهوما سائباً من حيث الاتفاق على تعريفه وتحديد ورسم معالمه ومازالت صيلته لأمن القطري لكل قطر عربي ضبابية وغائمة ومتى يعتبر الخطر القومي قومياً ذلك لأن :

- الأمن القومي العربي يتعدى المفهوم الاكاديمي للأمن القومي الذي يعبر عن امن كل دولة على حدى بل ان الأمن القومي العربي مرتبط بجميع الدول العربية وهو محصلة الأمن الوطني لكل قطر من الاقطار العربية
- الأمن القومي العربي يشمل جميع الدول العربية نظرا للأشتراك في أغلب التهديدات التي ثر عليه.
- الأمن القومي العربي يعني حماية وضمان المصالح القومية العربية في علاقاتها الخارجية.

الفصل الثاني:

أهمية الموقع الاستراتيجي في الوطن العربي وأهم التهديدات الامن القومي العربي

مقدمة الفصل الثاني:

لقد حكم الموقع الجغرافي للوطن العربي أن يكون مسرحا للتهديدات الامنية على امتداد ريخه، حيث كان الوطن العربي يشكل موضعا للطامعين والغزاة الراغبين في الثروة والسيطرة على العالم العربي والتاريخ السياسي والعسكري للمنطقة يؤكد ذلك، حيث أنتج أو ترك الاستعمار عدة تهديدات ثر على الأمن القومي العربي وتشكل مركز نزاع داخل الوطن العربي، أو مع دول الجوار الجغرافي، ومازال الوطن العربي إلى يومنا هذا يشكل مسرحا مفتوحا لتيارات الصراع الاستراتيجي بين القوى الدولية الكبرى، وما يترتب عنها من تهديدات تؤثر على الأمن القومي العربي، وعليه فإن الأمن القومي العربي يواجه تهديدات مختلفة ومتنوعة من زمن إلى آخر ومن حقبة إلى أخرى، فهي تهديدات إما فرضتها الظروف التاريخية أو الطبيعة الجغرافية للوطن العربي أو تطورات الدولية .

بحكم أن يحتل حيزا مهما في الاطار الاستراتيجية الدولية ويعتبر من أكثر المناطق في العالم الذي ثر لتفاعلات والتطورات الدولية الجديدة وما نتج عنها من اختلاف في موازي القوى من تزايد الضغوط الخارجية سواء من طرف الدول الجوار الجغرافي أ ومن الدول الكبر تجاه الاقطار العربية حول العديد من المسائل التي تهدد الامن القومي العربي وز دة حدة الهديدات ومن هنا فإن الامن القومي يواجه تهديدات مختلفة من زمن إلى أخرى ومن حقبة إلى اخرى ، فما هي هذه التهديدات.

المبحث الأول :الموقع الجغرافي للوطن العربي وأهميته الجيوبولتكية

أن الموقع الجغرافي للدول يلعب دورا محورا في مكانته الدولية وعلاقاتها الخارجية وبحكم ذلك فإن الموقع العربي لعب دورا كبيرا في ابراز أهميته الجيوبولتكية واهم الخصائص المميزة له.

المطلب الأول: الموقع الجغرافي للوطن العربي

يستحوذ الوطن العربي على كتلة مترامية الأطراف في قلب العالم الأفروأوراسي ، تزيد المساحة السطحية للوطن العربي عن 13.9 مليون كلم^2 أي ما يقارب 9% من مساحة العالم ، ويمتد بين دائرتي عرض 9غ – 38ش وخطي طول 13غ-58ق، وبذلك يهيمن على مساحة تفوق مساحة الولا ت المتحدة الأمريكية، كما أنه يزيد مساحة على قارة أورو ، ويبلغ أقصى امتداد له من المحيط الأطلسي غر إلى الخليج العربي شرقا ما يقارب من 6000 كلم، وأقل من ذلك بقليل من امتداده من الجنوب في الصومال حتى الأطراف الشمالية الحدودية العراقية السورية مع تركيا[1] وتبلغ المساحة لعرض بين أبعد نقطتين، وهما الرأس الأبيض من موريتانيا ورأس الحد في عمان 7000كلم^2 أي سدس قطر الكرة الأرضية، أكبر بلد عربي هو السودان ويليه الجزائر ثم السعودية من حية أخرى فان أصغر بلد عربي هو البحرين يليه لبنان والكويت وقطر ودولة الإمارات، التباين نفسه يمكن ملاحظته في منطقة المغرب العربي، حيث نجد مساحة (05 بلدان) تصل إلى 42.42 لمائة من المساحة الإجمالية، تليها منطقة حوض وادي النيل (03 بلدان) 30.42 لمائة ثم الجزيرة العربية (08 أقطار) 21.76 لمائة ثم المشرق العربي (04 أقطار) 0.23 لمائة[2]

أما الحدود السياسية للوطن العربي تبدأ غرب آسيا عند رأس الخليج حيث ملتقى شط العرب بمياه الخليج، ويجري شط العرب في ضفتيه إلى الجنوب الشرقي من البصرة مسافة 38كلم ثم يمر في أرض عربية بعد التقائه بقناة الجنين أما الضفة الشرقية منه فتطل عليها إيران إلى مسافة 109كلم [3] ، وتبلغ الحدود البرية العربية الشرقية نحو 1235 كلم، أما عن الحدود بين الوطن العربي وتركيا، فتبدأ عند منطقة وادي حاجي بك لحدود العربية الإيرانية ثم تسير غر حتى وادي واركجوك، وتستمر شمالا مرورا بحوض واركجوك وشمدينات، ثم تتجه غر

---

[1] أزهر السماك، **جغرافية الوطن العربي دراسة إقليمية**، ط،1الأردن: دار اليازوي العلمية للنشر والتوزيع، 2011، ، ص 13.

[2] مراد، **السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي**، ط1، بيروت: دار منهل اللبناني للطبع والنشر والتوزيع، 2009، ، ص144.

[3] جميل مطر وعلي الدين هاحل، **النظام الإقليمي العربي**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ، 2009، ص41.

لاجتياز وادي الزاب الكبير حتى تصل الحدود بنهر الهيزل شمالا، وتستمر غر بنهر الخابور حتى يلتقي بنهر دجلة شمال قرية فيشخابور.[1]

أما لنسبة للحدود السياسة العربية في إفريقيا فهي حدود طويلة تخترق القارة الإفريقية في أقصى اتساع لها من الغرب إلى الشرق، وجزء كبير منها يمتد في قلب الصحراء، وتتوغل الحدود جنو لتشكل خط تقسيم المياه في بعض روافد نهر النيل في حوض الغزال من حية، وبين الروافد النهرية في حوض تشاد والاوبنجي، ثم تمتد الحدود شرقا نحو منحدرات هضبة البحيرات، ثم تعود نحو الشمال حتى الحدود الفاصلة بين الهضبة الايثيوبية والأراضي العربية، ثم تستمر لكي تفصل ارتر وشرق الوطن العربي، حتى تصل إلى جيبوتي، ثم تستمر نحو الجنوب الشرقي لتضم أرض الصومال ثم تتجه إلى الجنوب الغربي وتفصل بين الصحراء واجادين إلى الغرب والصومال إلى الشرق، ثم تتجه إلى الجنوب بمحاذاة خط طول 40ش لتفصل بين كينيا إلى الغرب والوطن العربي إلى الشرق ثم تتجه نحو الجنوب الشرقي حتى التقائها لمحيط الهندي[2]

المطلب الثاني : الأهمية الجيوبوليتيكية

يشغل الوطن العربي موقعا جغرافيا متميزا في خريطة العالم، فهو يحتل مركز القلب في كتلة العالم القديم وهو الجسر الأرضي الذي يربط أورو سيا من حية و فريقيا من حية أخرى، وهو الحلقة الهامة بين أورو الصناعية وأقاليم أسيا التي تزخر لمواد الخام والحقول النفطية ،ويتمتع الوطن العربي بموقع فلكي متميز لنسبة لدوائر العرض وخطوط الطول، مما يتيح له فرص التنوع المناخي ومن ثم التنوع الزراعي، فالتنوع الاقتصادي و لتالي بلوغ حالة الاكتفاء الذاتي وهي أحد مظاهر القوة وسيطر على الوضع السياسي والمركز الدولي[3]

كما يقع الوطن العربي ضمن منطقة الهلال الداخلي التي تحيط بمنطقة قلب الأرض والتي دت بها نظرية القلب أو نظرية المركزية التي حددهما هالفورد ماكندر في حين اعتبرتها النظرية الإستراتيجية الجوية التي حددها ديفرسكي مهمة ضمن منطقة المصير التي دت بها، وعد الوطن العربي ضمن نظرية القوة البحريةـ (ماهان) أهمية كبرى من خلال موقعه البحري الذي تصلح أغلب سواحله لإنشاء الموانئ

[1] أزهر السماك، **مرجع سابق** ،ص 14.

[2] عمر كامل حسن، **الجغرافية السياسية الجديدة للعالم العربي في ضوء العولمة الثقافية**، دمشق: دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع 2008، ص14.

[3] **مرجع نفسه**، ص16

كما أن المساحة الواسعة للوطن العربي تزيد من قوة الإقليم من وجهة النظر الجيوبولتكية أما عسكر تعطى مساحة الوطن العربي ثقلا استراتيجيا تكفل توزيع القواعد العسكرية البرية والجوية وإسهامها في خدمة الأغراض الحربية كوحدة متكاملة

كما أن الوطن العربي يشرف على أكبر مجموعة مائية من البحار والمحيطات ويسيطر على أهم المضايق الدولية الرابطة بين القارات، مما يؤهله للبروز كقوة بحرية، بحيث تمكنه من الدفاع عن سواحلها ومياهها الإقليمية ضد الأخطار الخارجية[1]

وتتمتع المياه العربية همية استيراتيجية متزايدة، وتتجسد في الممرات المائية الإستراتيجية والمتمثلة في مضيق هرمز و ب المندب وقناة السويس ومضيق جبل طارق، حيث يلاحظ سطر العالم العربي على طرق الاقتراب الإستراتيجية الأكثر أهمية للعالم ، حيث أن مضيق هرمز يبلغ طول حوالي 100 ميل بحري وهو يربط الخليج العربي والمحيط الهندي وهو ذو أهمية إستراتيجية وتجارية، فهو يظفر بحوالي ثلثي تجارة النفط العالمية من خلال نحو مئة قلة تمر منه يوميا، أما مضيق ب المندب فإنه يظفر همية إستراتيجية كبيرة فهو المخرج المائي الوحيد للنشاط البحري الأطلسي عبر البحر الموسط، كما أنه المدخل الرئيسي للنشاط النفطي الخليجي والنشاط البحري للمحيط الهندي بعامة دول البحر المتوسطية وغرب أورو ، أما مضيق جبل طارق فهو يشكل أحد مفاتيح البحر المتوسط والتالي أحد مفاتيح التجارة المحيطية العالمية[2]

أما الخليج العربي فقد أضاف بدوره بعدا استراتيجيا للجغرافية العربية من زاويتين، من حيث وقوعه على خط الطرق المؤدية إلى الهند والشرق الأقصى وتحوله إلى معبر أساسي لنقل النفط[3]

والوطن العربي بموقعه هذا كان جزءا من الحوض الرسوبي الكبير الذي غطي بمياه البحر القديم المعروف ببحر تشيس Tythes مما هيأ الفرصة للوطن العربي في العديد من أرجائه أن يكون مشتلا جيولوجيا جيدا للمواد الهيدروكربونية و سيسا على ذلك فإن هناك العديد من العوامل الجيوبولتيكية المؤثرة في الأمن القومي العربي وأهمها.

[1] عمر كامل حسن، **مرجع سابق** ، ص15.

[2] أزهر السماك، **مرجع سابق** ، ص ص 19.18.

[3] مراد، **مرجع سابق** ، ص144.

أولا: توفر الطرق الملاحية البرية والجوية، وتوفر الموارد الطبيعية الإستراتيجية، وتنوع المناخ الصالح لكافة الأنشطة البشرية، والمساحة الشاسعة التي تكمل له العمق الاستراتيجي والكثافة السكانية ذات الارتباط المعنوي والديني والتجانس الثقافي واللغة الواحدة.

ثانيا: ومن المنظور الاقتصادي فان الوطن العربي يمتد بين إقليمين مختلفين في الإنتاج وكذلك استعاد الوطن العربي أهمية بحفر قناة السويس وعودة التجارة الدولية، كما زادت أهمية الوطن العربي بعد اكتشاف البترول، وامتلاك الوطن العربي لثروات معدنية كثيرة[1]

و تي أهمية ارتباط الأرض لسياسة فيما تتعلق لأهمية السياسية نظرا للموقع الاستراتيجي حيث دخل الوطن العربي مسرح الصراع بين القوى الاستعمارية، وقد أثرت أهمية الموقع على مختلف السياسات

أما العوامل الاجتماعية والثقافية، فتكمن في أن الوطن العربي كان مهد للد ت السماوية والتي يدين بها أكثر من نصف سكان العالم، وهو معبر للهجرات الثقافية[2]

المطلب الثالث: الخصائص المميزة للوطن العربي

إن دراسة الوطن العربي تستدعي دراسة أهم الخصائص المميزة للوطن العربي من واقع اجتماعي واقتصادي وسياسي وفي مايلي عرض بسيط لهذه المميزات

أولا: الواقع السكاني

يتميز سكان الوطن العربي بعدة خصائص منها معدلات النمو الطبيعي السريعة، وكون الوطن العربي إجمالا يمر لمرحلة الوسيطة في النمو السكاني، أي مرحلة "التحول السكاني" ومنها النسبة العالية للأطفال والصغار دون سن الخامسة عشرة، الأمر الذي يعني من حية أخرى ارتفاع "معدلات الخصوبة " واستمرار ذلك لجيلين مقبلين على الأقل، ومن حية أخرى ارتفاع "معدل الإعالة" أو نسبة غير العاملين، وانخفاض مشاركة النساء في سوق العمل، بما له من مرتبات، ومنها أخيرا تدني المواصفات النوعية للسكان في التعليم، وانتشار المعرفة المنظمة، المستوى الصحي، والمهارات الإنتاجية وطول الحياة.[3]

بلغ عدد سكان النظام العربي أو الوطن العربي سنة 1985 حوالي 192.678 مليون يسكن أكثر من ثلثيهم في القارة الإفريقية 133.198 مليون، ويكون ذلك في المركز الخامس من بين المجموعات السكانية العالمية

---

[1] صر مهنا، **الامن القومي في عالم متغير ، مرجع سابق**، ص ص51.50.

[2] عمر كامل حسن، **مرجع سابق** ، ص16

[3] خير الدين حسيب وآخرون، **مستقبل الأمة العربية التحديات والخيارات**، ط2، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ، 2002، ص242

بعد الصين والهند والاتحاد السوفياتي والولا ت المتحدة الأمريكية، تحتل مصر بلا منازع موقع القمة بعدد سكانها الذي يزيد أكثر من مليون نسمة في كل عام والجزائر يصل عدد سكانها إلى أقل من نصفه، كما يتساوى هذا العدد مع إجمالي عدد السكان في ثلاثة عشر بلدا عربيا أخر (سور ، تونس، اليمن، الصومال، الأردن ،ليبيا، موريتانيا، الكويت، عمان، الإمارات العربية) والتي تبلغ 47 مليون، أما أصغر بلد فهو قطر الذي لا يتجاوز عدد سكانه 301 ألف ويلاحظ هنا أن الكثافة السكانية تنخفض في بعض البلاد بشكل ملفت للنظر في مناطق الأطراف[1]

الجدول رقم 2: ترتيب أعضاء النظام العربي وفقا لمؤشرات

المساحة وعدد السكان ومتوسط دخل الفرد

المساحة بالألف كلم	عدد السكان عام 1985 بالألف	متوسط دخل الفرد عام 1983 بالدولار
أكثر من مملیونين	أكثر من 40 مليون	أكثر من 10 ألاف
الجزائر 2381741	مصر 46800	الامارات 22870
السعودية 2149690		الكويت 17880
السودان 2505813	من 20-30 مليون	السعودية 12230
	الجزائر 21993	من 5-10 ألف
من مليون الى مليونين	السودان 21550	ليبيا 8480
ليبيا 179540	المغرب 23602	عمان 6250
مصر 1001449	من 10-20 مليون	من 1000-5 ألاف
موريتانيا 1030700	السعودية 11240	الأردن 1640
من 100 ألف الى 500 ألف	سوريا 10571	تونس 1290
تونس 163610	العراق 1676	الجزائر 2320
الصومال 63767	من 5-10 مليون	سوريا 1760
سوريا 186408	تونس 7209	من 500-1000
العراق 434924	الصومال 5552	جيبوتي 580
عمان 212457	اليمن الغربية 6547	

[1] جميل مطر وعلي الدين هلال، **مرجع سابق**، ص43

المغرب	446550	من 1-5 مليون		مصر	700
اليمن ديمقراطية	287683	الأردن	3509	المغرب	760
اليمن الجنوبية	195000	الامارات	1312	اليمن الديمقراطية	520
		ليبيا	4204	اليمن العربية	550
من 500 ألف الى 100 ألف		عمان	1228		
		الكويت	1785		
الامارات	85800	لبنان	2668	أقل من 500	
جيبيوتي	21783	موريتانيا	1888	السودان	400
لبنان	10352	اليمن الديمقراطية	20124		
		أقل من المليون			
		البحرين	431	الصومال	250
أقل من 100 ألف		قطر	201		
الأردن	98				
قطر وبحرين	22				
الكويت	17				

المصدر: جميل مطر وعلي الدين هلال، مرجع سابق ذكره ص 42

يقدم الجدول السابق صورة أجمالية عن أعضاء النظام العربي وفقا لمؤشرات المساحة وعدد السكان، ومتوسط دخل الفرد.

ثانيا: الواقع الاقتصادي

يعتبر الوطن العربي من أهم المجالات الحيوية الإستراتيجية الرأسمالية العالمية، ويكتسب أهمية كبيرة في السياسة الدولية إذ يمتلك ثلث الإنتاج العالمي من النفط كما يساهم إنتاج ثلث الإنتاج العالمي كما تتأثر الثروات المعدنية مثلها مثل الموارد الأخرى بمحددات جغرافية والشواهد تشير أن الاتساع الجغرافي يرتبط عادة لتنوع في الثروات المعدنية فإن أكثر الأقطار العربية تنوعا في ثرواتها المعدنية، هي (مصر والسعودية والجزائر وليبيا)[1]

ويمكن تصنيف أعضاء أو بلدان الوطن العربي وفقا لأكثر من معيار، فتقرير التنمية الصادر عن البنك الدولي يصنفها لمتوسط الفرد، فيميز بين البلدان النامية وبلدان فوائض رأس المال أو المصدرة للنفط، وفي المجموعة الأولى

[1] عمر كامل حسن، **مرجع سابق** ، ص15.

يميز بين بلدان منخفضة الدخل أقل من 400 دولار وتضم شطري (اليمن ومصر والمغرب وسورية وتونس والأردن ولبنان والجزائر) أما المجموعة الثانية فتضم (العراق والسعودية وليبيا والكويت وقطر والإمارات).[1]

وفي التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1981 الصادر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وصندوق النقد العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي صنفت البلاد العربية إلى أربع مجموعات:

الأولى: هي الأقطار النفطية كثيفة السكان نسبيا، وتضم الجزائر والعراق، وتتسم بوجود قاعدة اقتصادية متنوعة وطاقة استيعابية كبيرة

الثانية: هي الأقطار النفطية قليلة السكان، وتضم الإمارات العربية المتحدة والسعودية وقطر والكويت وليبيا، وتتسم بوجود قاعدة اقتصادية غير متنوعة[2]

الثالثة: هي الأقطار غير النفطية متوسطة النمو، وتضم الأردن والبحرين وتونس وسورية وعمان ولبنان ومصر والمغرب

الرابعة: هي الأقطار غير النفطية الأقل نموا وتضم السودان والصومال وموريتانيا وشطري اليمن وجيبوتي

ويتميز البناء الاقتصادي العربي بصفة عامة بوجود خلل هيكلي في قطاع الإنتاج ويتضح هذا الخلل الهيكلي من خلال الإشارة إلى التركيب السلعي للصادرات والواردات العربية، فالبنسبة للصادرات العربية، يشير الهيكل السلعي للصادرات العربية إلى تزايد اعتماد البلدان العربية على تصدير السلع الأولية بخاصة النفط ولخدمات المعدنية، أما لنسبة للواردات العربية فهي كذلك تعكس الوجه الآخر من الخلل في القطاع الإنتاجي و تي الواردات الغذائية في مقام متقدم للواردات العربية الكلية[3]، وتنحل البلاد العربية ضمن نطاق البلاد المتخلفة وتشكل الأسواق العربية المجال الاقتصادي الحيوي للتجارة الأوربية والأمريكية وقد أصبحت الأقطار العربية الشريك التجاري الأول للمجموعة الأوربية، وقد ازدادت قيمة هذه الأسواق بز دة قدراتها الشرائية نتيجة المداخيل البترومالية العربية في وقت لم تشبع فيه حتى حاجاتها الأساسية

ثالثا: الواقع السياسي

تتسم النظم السياسية العربية في مجملها بخصائص الحياة السياسية في البلاد النامية، مثل غياب التعدد الحزبي، ووجود شكل من أشكال الحزب أو التنظيم السياسي الواحد، وبمركزية السلطة، وبروز دور القائد السياسي

[1] خير الدين حسيب وآخرون، **مرجع سابق** ، ص251

[2] جميل مطر وعلي الدين هلال، **مرجع سابق** ، ص40

[3] خير الدين حسيب وآخرون، **مرجع سابق** ، ص252

على حساب المؤسسات، وغياب تقاليد العمل السياسي المؤسس ومحدودية المشاركة السياسية، وشكلية المؤسسات التمثيلية، تعدد التغيرات والانقلا ت[1]، ضعف مؤسسات المجتمع المدني، أزمة الصدقية عند الكثير من القوى السياسية التي تحمل شعارات الديمقراطية، وإن الوطن العربي يعيش في أسر أكبر حشد من القوانين، فإننا نعيش تحت سلطة القوانين التي صدرت لحماية النظم الملكية، والقوانين التي صدرت لحماية النظم الثورية ، إلا أن هذا الوصف ينبغي أن تضاف إليه خصوصيتان رئيسيتان[2]:

أولهما: أن حقبة السبعينيات شهدت درجة عالية من استقرار النظم السياسية العربية، ولم تحدث انقلا ت عسكرية في أي من أعضاء الوطن العربي.

نيتهما: أن الوطن العربي يشهد تناقضا رئيسيا بين مفهومين يتعايشان ويتصارعان، فهناك من حية الدعوة القومية التي يقوم عليها نظام الوطن العربي، ومن حية أخرى، منطق الدولة أو المنطق القطري الذي يستند الى واقع التجزئة العربية.[3]

كما أن الأنظمة العربية، بسبب طبيعة تكوينها وتوجهاتها وممارساتها عاجزة عن تحقيق الحد الأدنى المطلوب لطموحات الشعب العربي، ورغم فشل هذه الأنظمة عموما، إلا أنها من أطول الأنظمة عمرا في التاريخ المعاصر، وأنها نجحت بدرجات متفاوتة في القضاء أو منع قيام أي بديل وطني أفضل منها، وأن الهامش للعمل من خلالها محدود، إضافة إلى الافتراضات الخارجية لمعظمها.[4]

المبحث الثاني: أهم التهديدات الداخلية للأمن القومي العربي

أن الامن القومي العربي مجموعة من التهديدات الداخلية النابعة من البيئة الداخلية والتي هي في الاساس وليدة الاستعمار، وتمثل احد اهم الازمات التي يعاني منها الوطن العربي وفي مايلي عرض بسيط لأهم هذه التهديد ت

[1] جميل مطر وعلي الدين هلال، **مرجع سابق** ، ص 53

[2] الأطرش، ، **العرب وتحديات النظام العالمي**، ط1،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ، 1999، ص ص 185. 188

[3] جميل مطر وعلي الدين هلال، **مرجع سابق** ، ص 54

[4] الأطرش، **مرجع سابق** ، ص 326

المطلب الأول: الأمن المائي والغذائي وأزمة التنمية والتحدي العلمي

يواجه الأمن القومي العربي تهديدات مختلفة ومتنوعة من زمن إلى آخر ومن حقبة إلى أخرى، وهي تهديدات تواجه الأمة العربية كجزء من هذا العالم، حيث تبرز مجموعة من الأزمات والتهديدات التي ثر على الأمن القومي العربي، وفيما يلي عرض بسيط لهذه التهديدات:

الفرع الأول: أزمة الأمن المائي العربي

إن مفهوم الأمن المائي يرتبط بمفهوم الميزان المائي، فالأمن المائي هو وضعية مستمرة لموارد المياه يمكن الاطمئنان إليها، حيث يستجيب فيها عرض المياه للطلب عليها.

إن قضية المياه في الوطن العربي تكتسب أهمية كبيرة نظرا لطبيعة الموقع الاستراتيجي للأمة العربية، حيث تقع منابع حوالي 60%من الموارد المائية خارج الأراضي العربية، مما يجعلها خاضعة لسيطرة دول غير عربية[1]، وإن الأمن المائي أصبح يشكل بؤرة الاهتمام إذ أن هناك أخطار تهدد وصول مياه ثلاثة أنهار حيوية وهي النيل و الفورات والأردن، تي هذه الأخطار من أقطار غير عربية تشكل دول المبيع عموما[2]، وتعتبر المنطقة العربية الواقعة بين المحيط الأطلسي وإيران، من ضمن المناطق التي تعاني نقصا في مصادر المياه حيث تحتاج الى استثمار نحو 40 مليار دولار لمواجهة النقص الحاد في إمدادات المياه العدبة، وتعتبر المياه مشكلة من أخطر المشكلات التي تواجه العرب، حيث يقول الخبير الأمريكي توماس ق:"إن المياه في الشرق الأوسط قضية اقتصادية وسياسية واجتماعية، تمتد لأن تصبح مصدرا محتملا للصراع، مما يجعلها ذات بعد عسكري"، أضف إلى ذلك أن تصيب الفرد العربي من المياه يسير في اتجاه هبوط مستمرة.[3]

وفي شهر أفريل 1989، أقر خبراء المياه في إحدى عشرة دولة عربية في عمان ن"أمن المياه في العالم العربي لا يقل أهمية عن الأمن القومي والعسكري"، كما تعتبر المنطقة العربية فقيرة في مصادر المياه إذا قورنت لمعدل الدولي المقدر بنحو 7675 مترا مكعبا في حين أن الوطن العربي تبلغ نسبته حاليا بنحو 1436 مترا مكعبا، كما يعيش في الوطن العربي نحو 45 مليون شخص لا يحصلون على مصادر مياه نظيفة، بسبب عدم كفاية الإمدادات، كما أن المياه المواجهة للاستهلاك المنزلي والفلاحي الذي تعاني منه الكثير من الدول العربية وهذا ما تؤكده التقارير الدولية في مجال حاجات مياه الشرب، وهو ما ينذر حتمال نشوب نزاعات حول المياه.

---

[1] صادق اسماعيل، **المياة العربية وحروب المستقبل**، ط1 القاهرة: العربي للنشر والتوزيع ، 2012، ص03

[2] صر مهنا، **مرجع سابق** ، ص147

[3] سمير التنير، **العرب وتحديات القرن الحادي والعشرين**، ط1، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2010، ص163

وإن تدهور اللأمن المائي العربي لعدة أسباب أبرزها محدودية مساحة المناطق المطيرة، وتلوث الثروة المائية وسوء استخدام المياه، لإضافة إلى استغلال مياه الأنهار في دول الجوار، وتحديدا في تركيا وإسرائيل وأثيوبيا ، وهذا كله يؤدي إلى تعاظم دور المياه إلى الحد الذي أصبحت فيه تشكل رهان المستقبل في الصراع الحضاري للأمة العربية مع أعدائها لإضافة إلى أزمة حرب المياه المستمرة التي تشنها إسرائيل وحلفائها على العالم العربي.[1]

الفرع الثاني: أزمة الأمن الغذائي

إن أزمة الغذاء هو الفرق بين معدل الز دة في استهلا الغذاء من جانب حوالي 05 لمائة سنو ، وبين معدل الز دة في إنتاجه من جانب آخر حوالي 03 لمائة سنو ، وفي مجرى دراسة لتطور للفجوة الغذائية في الوطن العربي، التي هي في تنامي مستمر، ت يضع هذه الأقطار في موقف حرج وخطير، ويتعزز هذا القول عندما ندرك أن الأقطار العربية مازالت بعيدة عن السير في البرامج الإصلاحية للتركيب الهيكلي للقطاع الزراعي، لكونه يشكل الأساس القاعدي للفجوة الغذائية، لإضافة إلى أن تمويل مشتر ت الغذاء يظل بندا بتا في كل موازين المدفوعات العربية، حيث تشير بعض المصادر إلى ارتفاع قيمة واردات الغذاء العربية من 16437 مليون دولار عام 1980 إلى 16575 مليون دولار عام 1976 ، كما يظهر من خلال تحليل المؤشرات الرسمية أن الفجوة الغذائية في الوطن العربي شهدت في العقدين الماضيين تطورا دراماتيكيا، أثر تحول جميع الأقطار العربية إلى بلدان مستوردة للسلع الغذائية.[2]

خاصة القمح هو معلوم تي على رأس الواردات الغذائية العربية بخاصة أنه بين السلع صعبة الإحلال، والزراعة في البلدان العربية كقطاع إنتاجي، أو كنمط معيشي ليست مكفية على الإطلاق)كما أن فجوة الغذاء وأزمة الأمن القومي العربي، تمثل ذريعة تسيطر بها الدول الخارجية على الوطن العربي والتحكم في الشؤون العربية، كما عدم مين الأمن الغذائي العربي يمثل تهديدا وتحد كبيرا للأمن القومي العربي[3].

الفرع الثالث: أزمة التنمية

لابد من التذكير همية التنمية الاقتصادية لكل الأطراف كأداة أساسية للأمن كما يشكل التخلف خطرا على السلام الدولي، ويظهر نزع السلاح لأحرى كنتيجة للتنمية، أما لنسبة للوطن العربي، لم تكن نتائج التنمية

---

[1] جون كلود توري، رضا مزوي، **الفضاء المتوسطي وقضايا** راهنة: مجلة السياسات العامة، مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة، الجزائر، العدد 01، جوان 2012، ص32

[2] صر مهنا، **تطور السياسات العالمية واستراتيجيات القومية**، مرجع سابق، ص ص147.144

[3] سمير التنير، **مرجع سابق** ، ص ص 168-170 .

على وجه العموم في مستوى الطموحات و الإمكانيات الحقيقية والفرص النادرة للوفرة المالية بين 1973 و1986، وقدمت صور مغلوطة عن الرفاهية الاجتماعية وإمكانية الإقلاع التنموي الوشيك في مستقبل العقد الراهن[1]، كما أن عدم الاهتمام لتعليم الذي يلعب دورا كبيرا في التنمية الاقتصادية، ومحاولة تحويل الأمين إلى أفراد قادرين على المساهمة في المجتمع والعمل من أجل النهوض بعجلة التنمية الشاملة في مختلف المجالات ، ولقد دخل الوطن العربي منذ التقائه لغرب مرحلة أفول حضاري الذي أنتج أ ر غير مرغوب فيها في مجال التنمية، كما أصبت العولمة دولتنا القومية لتدهور والضعف عن طريق فرض مختلف وسائل النفوذ والسيطرة الاقتصادية[2] حيث قال المستعمرون الأوائل كلاما مشابها عندما قدموا إلى بلاد ، تحت شعار التمدين ونقل الحضارة، وقاله حلفاؤهم في منتصف القرن الحالي تحت شعار التنمية الاقتصادية، ثم قالوه مرة أخرى في الثمانينيات تحت شعار إصلاح ما أفسده الماضي، ويقولونه الآن تحت شعار العولمة.

كما أكد الكثير من الباحثين المعاصرين على مسألة التنمية أمثال جبرائيل ألموند الذي يرى ن الأمن هو التنمية وبدون التنمية وخصوصا في الدول النامية لا يكون هناك أمن واستقرار على الإطلاق دون تحقيق تنمية شاملة وهذا فإن الغرب يتحكم في عجلة التنمية الشاملة عامة والتنمية الاقتصادية خاصة التي تسيطر بها على الوطن العربي، ويقف أمام محاولة الوطن العربي ومواكبة هذه العجلة، مما يؤثر سلبا على الأمن القومي العربي[3].

الفرع الرابع :التحدي العلمي

إن البشرية اليوم تعيش ثورة علمية هائلة لم يسبق أن شهدتها من قبل في حين أن العالم العربي مازال يعيش أمام تحدي الأمية التي تشكل عائقا أمام الجهود التنموية في الدول العربية، حيث تشير الدراسات إلى أن معدل الأمية بين البالغين في الدول العربية بقيت بحدود 36 لمائة خلال عامي 2005 و 2006، كما سجل مؤشر الأمية بين الشباب العربي نحو 19 لمائة في حين أن حال البحث العلمي في عالمنا العربي حال محزن يرث له، كما يختلف في البلدان النامية عنه في البلدان المتقدمة، إذ تركز الدول المتقدمة على تطوير تقنيات متقدمة ومطبقة، بينما تركز الدول النامية على معالجة مشكلات تتعلق لتعاون و لتقنيات المستوردة ، كما أن الدول العربية لا تخطط بشكل علمي جيد لمواجهة المشاكل التي تحيط بها، ويعد انتشار المعرفة العلمية والخبرات البحثية في أقطار

[1] جاك فونتال، **العولمة الاقتصادية والأمن الدولي**، (ترجمة محمود ابراهم)، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، ص297

[2] العربي ولد خليفة، **النظام العالمي ماذا تغير فيه؟ وأين نحن من تحولاته**، ط1، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998، ص ص200.199

[3] جلال أمين، **العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون إلى جولة الأوروغواي 1798-1998**، ط1، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص ص 190-189

الوطن العربي أبطأ مما هو عليه في كثير من دول العالم مثل البرازيل والهند، وذلك بسبب قلة التواصل بين العلماء العرب.[1]

أما لنسبة للإنفاق على البحث العلمي في الوطن العربي هي نسبة ضئيلة لا تتعدي 0.5% لنسبة للناتج المحلي الإجمالي لسنة 1992، مقارنة بمثيلاتها في السويد وفرنسا، حيث بلغت 2.9%و 2.7% ،كما صرح الدكتور طه النعيمي الأمين العام للاتحاد مجلس البحث العلمي العربي سنة 1999 أن ميزانية البحث العلمي في أمريكا تقدربـت3.2% من الناتج القومي الإجمالي كما أن الإنفاق على البحث العلمي في إسرائيل يقدربـ2.6%من حجم إجمالي الناتج القومي، كما أظفر تقرير للجامعة العربية أن الدول العربية تنفق دولار واحدا على الفرد في مجال البحث العلمي، بينما تنفق الولا ت المتحدة 700 دولار لكل مواطن ، لإضافة إلى قلة حجم المنشورات والأبحاث العلمية العربية الصادرة في الدور ت العالمية.[2]

ونتيجة لإهمال البحث العلمي والتكنولوجي وقتل روح الإبداع داخل العالم العربي، وكبح وتقليص دور الكوادر العلمية والفنية المتميزة لكفاءات من الدور الذي تلعبه ظهر ما يعرف بهجرة العقول والكفاءات العربية منذ ثلاث عقود، حيث بلغ عدد حملة الشهادات العليا العرب المهاجرين إلى أمريكا وأرو حوالي 450 ألف عربي، وهي تشكل مكسبا ماد للبلدان المتقدمة، وتشكل ربحا اقتصاد كبيرا لها ، لإضافة إلى ارتفاع نسبة بطالة الجامعيين مما أدى إلى تزايد الهجرة الخارجية، في حين يبقى الوطن العربي يكابد التخلف والخسائر المادية من أجل طير وتجهيز هذه الكفاءات بهدف المساهمة في بناء الوطن العربي[3]

كما أصبح الأمن القومي العربي معرضا للاختراق بسبب تنامي ما يعرف بحرب المعلومات، التي ساعدت في تغيب الرؤية القومية العربية، بحكم أنها تقوم بتسويق نظام قيمي جديد لا يمد بصلة للقيم العربية والإسلامية وتشكل تهديدا للاندماج المجتمعي العربي[4]

لإضافة إلى اعتماد الغرب على نظم معلومات وكمبيوترات متطورة، في نظم التسلح والإنذار وإدارة العمليات العسكرية في حين أن الوطن العربي يعتمد على الاستيراد فان أنظمته الدفاعية هي تحت سيطرة الدول المصدرة

[1] هايل عبد المولى طشطوش، **الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**، ط1،الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2012، ص173.

[2] سمير التنير، **مرجع سابق** ، ص 177

[3] عبد القادر رزيق المخادمي، **الكفاءات المهاجرة بين واقع الغرابة وحلم العودة**، ط1 ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، ص87.

[4] سمير التنير، **مرجع سابق** ، ص 178

لهذه الأسلحة، وإن أحد أهم المخاطر التي تهدد الأمن القومي العربي هو اختراق نظم المعلومات العربية والتجسس المعلوماتي على الوطن العربي، حيث عصفت القرصنة لبريد الالكتروني للرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة.[1]

المطلب الثاني : مشكلة الأقليات وأشهر النزاعات الحدودية العربية

ان مشكلة الاقليات ومسألة النزاعات الحدودية داخل الوطن العربي تمثل احد اهم تهديدات الداخلية للأمن القومي العربي لما لها من ثيرات سلبية على الوحدة العربية.

الفرع الأول : الأقليات وأثرها على الأمن القومي العربي

إن شكل الدولة الموروثة عن الاستعمار، التي وجدت نفسها تعبر عن أمم وقوميات أوسع نطاقا من مجالها الجغرافي، فتحت الباب أمام صراع الانقسامات العرقية والدينية، مما أدى إلى بروز مشكلة الأقليات القومية بحدة في الوطن العربي، المشكلة الكردية في العراق، البربر في الجزائر، مشكلة جنوب السودان والأقباط في مصر، الوضع الطائفي في لبنان، وغيرها من مشاكل الأقليات في الوطن العربي، لإضافة إلى مشكلة الارهاب.[2]

كما أن مسألة الأقليات في المنطقة تت مسألة ذرائعية لنسبة للغرب واسرائيل، فالمنطقة تختلف فيها جماعات متباينة اثنيا وعرقيا ودينيا ومذهبيا وهذه الجماعات لم تنصهر في وحدة قومية بتة، عانت من تسلط جماعة على أخرى، لإضافة إلى تفاوت في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية والمراكز السياسية، من جماعة لأخرى ومن إقليم لآخر، مما ينتج عنها صراعات عرقية واثنيه وحتى حروب أهلية داخل المنطقة[3]، وفي نفس الوقت لا يمكننا إنكار أن هذه الأقليات أنتجت حضارة عربية مميزة بتنوع الأصول و الثقافات، غير أن النظرة الغربية والصهيونية أمعنت التعامل مع هذه الأقليات وعملت على دعمها وتكوينها كعصبيات سياسية منفصلة وسلخها عن الهوية العربية وفتحت الباب أمام صراع الانقسامات إما بهدف السيطرة على الدولة أو المطالبة بحق تقرير المصير[4] كما أن بعض النظم السياسية العربية تلعب دورا كبيرا في تفاقم مشكلة الأقليات، وذلك عن طريق عدم

---

[1] عبد اللطيف علي المياح وحنان علي الطائي، **ثورة المعلومات والأمن القومي العربي**، ط1، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ، 2003، ص ص 93-94.

[2] الطاهر بن أحمد، **حماية الأقليات في ظل النزاعات المسلحة بين الفقه الجنائي الإسلامي والقانون الدولي الإنساني**، ط1،الجزائر : مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، 2011، ص62.

[3] عبد اللطيف علي المياح وحنان علي الطائي، **مرجع سابق** ، ص87

[4] جابر الأنصاري وآخرون، **النزاعات الأهلية العربية العوامل الداخلية والخارجية**، ط2 ،لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ، ، 2001، ص145

احترام خصوصية بعض الأقليات وتضييق فرص المشاركة أمامها في الحياة الاجتماعية والسياسية ، مما يؤدي إلى إ رة نزاعات مسلحة وحروب أهلية داخل الدولة الواحدة وعجز الدولة عن التعامل معها مما يهدد أمنها القومي.

لإضافة إلى الطبيعة المطلبية لقيادات الأقليات، تزيد الأمر تفاقما وتكون مصدر إزعاج وقلق للأمن الوطني، وذلك من خلال التطلع لتبوأ مراكز سياسية واجتماعية أحيا ، أو الحصول على درجة معينة من الاستقلال الذاتي، أو محاولة الانفصال، وتكون دولة مستقلة أو الاندماج في دولة أخرى.[1]

وتبقى المسالة الكردية من المسائل الإقليمية المعقدة نتيجة الاعتبارات الجيوبولتكية للموقع، حيث تحتل العراق المرتبة الثالثة بعد تركيا وإيران من حيث عدد الأكراد في الشمال، وان مسألة الكردية ترجع إلى الاستعمار الذي عمل على تفتيت إقليم كردستان وتشتيت القومية الكردية بين عدة دول، هي العراق وسور وتركيا وإيران، كعامل لإ رة النزاعات المسلحة بين الدول الإقليمية[2]

وعلى ذلك فان المطالبة لدولة الكردية المستقلة تعني اقتطاع مناطق تركية وإيرانية وعراقية، وهذا ما ترفضه الحكومات الثالث، أما لنسبة للعراق فقد اتخاذ الأمر تعقيدا بعد إقامة منطقة الحماية الدولية للأكراد في شمال العراق بطلب من مجلس الأمن الدولي ،كما نفذ الجيش التركي عمليات عسكرية برية ضد المسلحين الأكراد داخل الأراضي العراقية[(4)]، مما أدى إلى تهديد أمنها الوطني وظهور مناوشات بين الأقليات الكردية فيما بينها، وقد استمر التهديد الكردي للأمن العراقي طيلة فترة حكم الرئيس صدام حسين.

كما يرى فريق من الباحثين أن القادة الجدد في العراق من الشيعة والأكراد يتآمرون على عروبة العراق، بعد الاحتلال الأمريكي لها[3]

إن نشأت المسألة الكردية منذ بدايتها والتدخل الإقليمي ترتبط موضوعيا بمستقبل العراق ووحدته الوطنية، و ثير على أوضاعه الداخلية و لتالي فهي تهديد لوحدة العراق وللأمن القومي العربي ، لإضافة إلى الأقلية الدينية العراقية الشيعية وهم بمثابة أيدي خفية إيرانية داخل العراق تهدد أمنه القومي.

ومن جهة أخرى، وفي الطرف الآخر في الوطن العربي نجد مشكلة البربر "الأمازيغ"في كل من الجزائر والمغرب، حيث كثرت ظواهر الانقسام بفضل مابدله الفرنسيون في محاولات تفرقة بين العرب والبربر[4]، من خلال تشجيع البربر على تعلم اللغة الفرنسية بدل العربية، وإحياء اللهجات البربرية وتدوينها كما أصدرت السلطات

---

[1] دهام علي دهام العزاوي، **الأقليات والأمن القومي العربي**، ط،1 الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، ، 2003، ص32

[2] **مرجع نفسه** ، ص33.

[3] جابر الأنصاري وآخرون، **مرجع سابق** ، ص ص119 - 123

[4] الطاهر بن أحمد، **مرجع سابق** ، ص63

الفرنسية في المغرب الأقصى عام 1940 مرسوما أسمته "الظهير البربري" يقضي خضاع البربر للقانون الجنائي الفرنسي بدلا من القوانين والتشريعات الإسلامية[1]

ومن هنا ظهرت روح النزعة القبلية الانفصالية لبربر ضد العرب، والحلول دون قيام وحدة وطنية في كل من الجزائر والمغرب بعد الاستقلال، وتشتيت الوحدة الاجتماعية داخل هذه الدول، وأهم دليل على ذلك، هو ظهور ما يعرف " لربيع الأمازيغي" في الجزائر، وظهور أحزاب أمازيغية معارضة للنظام الجزائري هدفها الوصول إلى السلطة، مما أدى إلى تهديد استقرارها السياسي، وتخوف النظام الجزائري الدائم من ثورة هذه الأقليات الأمازيغية، ومحاولته الدائمة لاحتواء هذه الأقليات وتحقيق مطالبها من أجل المحافظة على أمنها القومي لإضافة إلى وجود أقلية دينية يهودية مغربية، والتي لا تخفي تعاطفها ودعمها للممارسات القمعية اليهودية، مما يؤثر سلبا على الأمن القومي المغربي[2]

أما لنسبة للضفة الأخرى من بلاد النيل ، في السودان قد ارتكزت السياسة البريطانية على محاولة تقسيمه على أسس قبلية وعرقية بين شمال عربي مسلم وجنوب إفريقي مسيحي، وشجعت الحكم الذاتي المباشر، واعتمدت سياسات تعليمية تبرز التناقضات العرقية والطائفية ' وقد شكلت هذه الأقليات الزنوج حالة انفصالية عن النظام المركزي في الخرطوم منذ أوائل الستينات، لإضافة إلى إسرائيل التي طرحت نفسها حليفا للحركة السياسية التي تقودها منظمة "أنيانيا" الانفصالية[3]

كما تصاعدت وتنامت المعارضة السودانية لنظام الحكم بتأييد من الولا ت المتحدة والقوة الغربية، لإضافة إلى ييد دول الجوار مثل أثيوبيا وأوغندا وأرتير مما أدى إلى تمرد هذه الأقلية على الحكومة السودانية وتهديد أمنها القومي.

لإضافة إلى مشكلة الأقباط في مصر، حيث عملت السلطات البريطانية على عزل الأقباط عن المسلمين لتركيز على الخلفيات الدينية بينهم، والتي أثرت على الأمن القومي المصري[4]، وإن تتابع الأحداث المصرية المتصلة لوحدة الوطنية يرتبط بمحاولات إسرائيل المستمرة لإ رة النزاعات الطائفية بين الأقباط والمسلمين.

[1] عبد اللطيف علي المياح وحنان علي الطائي، **مرجع سابق** ، ص88

[2] دهام علي دهام العزاوي، **مرجع سابق** ، ص136.- 137

[3] عبد اللطيف علي المياح وحنان علي الطائي، **مرجع سابق** ، ص88.

[4] جابر الأنصاري وآخرون، **مرجع سابق** ، ص179

كما تجدر الإشارة إلى سور ولبنان حيث قامت حركات انفصالية رعتها الدولة الفرنسية المنتدبة، وأوجدت لها حلا يطرح فكرة إنشاء الدول الخمس علوية ،سنية، درزية، مسيحية، شيعية ففي منطقة القلب اشتعلت أزمة في

لبنان تصاعدت إلى حرب أهلية مدمرة في منتصف السبعينيات، مما أدى إلى استنزاف الطاقة السياسية والعسكرية السورية في هذه الحرب الطائفية اللبنانية، التي لا يمكن أن نتجاهل خطر تصاعدها على استقرار سور ولبنان معا وأمنها القومي.

كما تجدر الإشارة إلى بروز أقليات دينية متطرفة متمثلة في السلفية، والتي كان لها ثير على الأمن القومي العربي حيث تختلف وتتقابل أطروحات التفسير حول حقيقة ريخ التيارات السلفية التي تطال تجاذ تها العالم العربي والإسلامي، فأغلب الأنظمة العربية في صراع مع المعارضات الإسلامية الظاهرة أو الخفية أو مع جماعات تطالب لديمقراطية السياسية ، ومن هنا ظهر ما يعرف لإرهاب السياسي من قبل هده التيارات الدينية المتطرفة وما يرفقها من عمليات قتل منظم[1]، والرغبة في التحول السياسي هذا التحول الذي أخد شكل الأحداث الانقلابية العنيفة عرفتها جملة من المجتمعات العربية قادته هذه الأقليات المنعوتة لسلفية أو الإرهاب حيث لم تخلوا الساحة السياسية العربية من أ د خفية مرتبطة لدوائر الأمريكية والصهيونية، تعمل على تحريك العنف وأدائه العمليات الإرهابية ودعم الإرهاب بهدف تفكيك المجتمع العربي، وجره نحو الإنهيار والتصدع .

مما يظهر الأنظمة العربية إلى مزيد من التبعية للحصول على الحماية الخارجيةكما أن المعارضات نفسها تتحدث مع الخارج عتبارها البديل أو المحور الحقيقي في المستقبل مما يسمح للقوى الكبرى لإمساك بورقتين تستعملهما ضد العرب حسب الظروف[2]

وأكبر دليل على ثير هذه الأقليات الدينية المتطرفة على الأمن القومي العربي يظهر من خلال ما حدث في الجزائر خلال العشرية الأخيرة من القرن الماضي إلى إ ره فتنة كبيرة، كادت أن تعصف بوجود كيان المجتمع الجزائري وتفوض أركان دولته، وتكبد على إثرها الشعب الجزائري خسائر جسمية في الأرواح

[1] دهام علي دهام العزاوي، **مرجع سابق** ، ص ص137. 139

[2] مجموعة من الكتاب الرعب والإرهاب الدولة والمجتمع: **مجلة الدراسات والنقد الاجتماعي شرطة النشر والتنشيط العلمي والثقافي**، العدد 24، 2007، ص47-48.

فلم يعد خافيا على أحد أبعاد لعبة المصالح الدولية التي مارستها الولا ت المتحدة وفرنسا في تنافس على هذا البلد العربي كجزء من عملية التنافس على الوطن العربي من خلال تكثييف جهودها في دعم هذه الجماعات السلفية التي تسعى للوصول إلى السلطة وإزالة النظام السياسي الجزائري.[1]

من هنا يظهر أن بعض التحد ت الداخلية المتمثلة في الإرهاب هي جزء من عمل القوى الخارجية وجزء من آليات النظام الدولي الجديد ، والتي لها ثير كبير في تهديد الوحدة الوطنية لكثير من الدول العربية وعلى استقرار الأمن القومي العربي[2].

مما تقدم فإن مشكلة الأقليات الطائفية أو الدينية برزت بشكل واضح نتيجة لعدة أسباب أهمها الدور الذي تمارسه الكثير من النظم السياسية العربية ويترتب عنها من بروز أزمة الهوية، لإضافة إلى الدور الذي يلعبه المخطط الغربي والصهيوني الهادف إلى تصفية وتدمير الوجود العربي عبر تفجير الحروب الأهلية والشقاقات الداخلية، الأمر الذي تولدت عنه عدة اشكاليات سياسية واقتصادية واجتماعية، وتبقى هذه المسالة عامل استدراج وجذب للقوى الإقليمية والدولية والتي لها ثير على استقرار الأمن القومي العربي[3]

الفرع الثاني: النزاعات الحدودية في الوطن العربي

انتشرت في النصف الثاني من القرن العشرين ظاهرة النزاعات الحدودية بين عدد لايستهان به من دول العالم بشكل عام، وفي الوطن العربي بشكل خاص حيث تكتسب مسألة الحدود في الوطن العربي أهمية كبيرة، وهي قضية شائكة تهدد الأمن القومي العربي[4]، حيث أن بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، أصبح الوطن العربي مقسم إلى وحدات سياسية، بحدود حددتها الدول الاستعمارية، وأدى ذلك إلى تمسك كل دولة بحدودها، وأصبح العالم العربي مفتت إلى كيا ت سياسية مصطنعة، وعلى هذا الأساس يمكن القول ن قضية الحدود العربية هي إحدى الأزمات السياسية الناتجة عن الحرب العالمية الأولى، ولقد شهدت المنطقة العربية تصاعد ظاهرة الصراعات العربية في فترة مبكرة من التاريخ العربي الحديث، وكان للفترة من 1945-1994 عدد ضخم من الخلافات حول خطوط وفواصل الحدود بين الدول العربية، بحيث يمكن القول أن كل دولة عربية تقريبا تعتبر طرفا في نزاع أو أكثر مع دول عربية، وقد ارتبط نمط الصراعات المسلحة الحدودية عادة لخلافات السياسية أو بمطالب إقليمية

---

[1] العربي ولد خليفة، **مرجع سابق**، ص 235

[2] دهام علي دهام العزاوي، **مرجع سابق** ، ص 195

[3] العربي ولد خليفة، **مرجع سابق** ، ص236

[4] سها رجب، **نزاعات الحدود في العالم العربي من نهاية القرن العشرين إلى بدايات القرن الواحد والعشرين**، ط1، القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحيفة والمعلومات، 2009، ص08.

شاملة تهدد الأمن العربي، ومن هنا يمكن أن نذكر على سبيل المثال لا الحصر أهم وأشهر النزاعات الحدودية في الوطن العربي[1]

أولا: النزاع اليمني السعوي1934

تعتبر حالة الحدود اليمنية السعودية حالة مثالية من حيث شمولها لكل الأبعاد الخاصة بقضا الحدود في الوطن العربي، سواء فيما يتعلق يتناقض نظامي الدولتين أو فيما يتعلق بمدى وضوح واستقرار الحدود اليمنية السعودية، وقعت أول اتفاقية للحدود بين الطرفين في الطائف 1934 بين الملك عبد العزيز آل سعود والإمام يحى إمام المملكة المتوكلة، وقد تم توقع المعاهدة بعد مواجهة عسكرية بين الطرفين بسبب إعادة كل طرف السيادة على ما كان يعرف مارة الأدارسة، وقد تفجر الصراع بعد إعلان المملكة ضم الإمارة، وقد انتصرت القوات السعودية، وسيطرت على أجزاء أخرى من أراضي اليمن لم تستقر العلاقات اليمنية السعودية نسبيا إلا بعد توقيع مذكرة التفاهم لحل النزاع الحدودي بينهما بتاريخ 28 نوفمبر 1990 وإيجاد إطار عام للتعاون بين الدولتين الجارتين[2].

ثانيا: النزاع المصري السوداني 1958

ترتبط مصر والسودان بعلاقات ريخية وثيقة، فالسودان هي الامتداد الاقليمي المباشر لجنوب مصر، ويربط نهر النيل بين البلدين، لذا يعد السودان عمقا استيراتيجيا للأمن القومي المصري، ولم يكن توتر العلاقات المصرية السودانية على مدى عام 1993 حد مفاجئا، ولكن سبقته فترات من الصدام خلال سنوات مضت ففي عام 1958 افتعلت السودان أزمة مثلث حلايب[3] وكان مستوى استخدام القوة العسكرية فيه "تحركات عسكرية دون قتال"ويرجع هذا النزاع إلى توتر سياسي عام بين البلدين قامت على أثره تحرك قوات حرس الحدود المصرية وقوات سودانية محدودة إلى المنطقة المتنازع عليها دون احتكاكات مسلحة، وقد تصاعد التوتر ين مصر والسودان في منطقة حلايب، على إثر ما اعتبر من جانب المسؤولين في البلدين حاد عرضيا عندما أطلقت بطريق الخطأ رصاصات من سيارتين عسكريتيين مصريتين تجاه نقطة شرطة سودانية في حلايب، لكن بعد أن تم احتواء أ ر

[1] هشام محمود الأقداحي،**مرجع سابق**، ص 376

[2] سها رجب، **مرجع سابق** ، ص10

[3] جابر الأنصاري وآخرون، **مرجع سابق** ،ص131

الحادث تصاعد التوتر المسلح بصورة واسعة وتحدث مسؤلين سودانين عن مواجهة مسحة لحل الأزمة، وتكررت التحركات العسكرية دون أية اشتباكات في عام 1994[1]

ثالثا: النزاع الجزائري المغربي 1963

بدء النزاع الجزائري المغربي في سبتمبر 1963 شتباكات محدودة ثم تصاعدت بشكل سريع لتقوم القوات المغربية بدخول الأراضي الجزائرية وتحتل المناطق المتنازع عليها في تندوف وحاسي واتسع القتال بعد ذلك إلى أن تدخلت عربية ودولية لوقف إطلاق النار، ثم كادت المواجهات أن تقع بين الجيشين الجزائري والمغربي على الحدود المشتركة من جراء تداعيات حرب الصحراء ووصلت العلاقات الجزائرية المغربية إلى مرحلة القطيعة السياسية والدبلوماسية التي استمرت حتى عام 1988[2]

رابعا: النزاع الليبي الجزائري 1967

وكان مستوى استخدام القوة المسلحة في هذا النزاع تحركات عسكرية دون قتال ونشأ هذا النزاع عدما قامت الدور ت الجزائرية خترق الحدود مع ليبيا في منطقة أمباس لمسافة 07 كيلومترات، واتهام ليبيا الجزائر خترق مجالها الجوي لاستكشاف التصوير، وتم احتواء الأزمة دون حدوث صدامات[3]

خامسا: النزاع القطري البحريني 1986-1991

اعتبر النزاع القطري البحريني من أخطر النزاعات الحدودية بين دول مجلس التعاون الخليجي، وكانت علاقة قطر لبحرين علاقة سيئة، وينحصر الخلاف بين الدولتين حول عدد من الجزر والأراضي الواقعة بين البلدين وهي منطقة الز رة وفشت الديبل ويدخل هذا النزاع في نطاق اشتباكات محدودة، واستولت قطر على بعض الجزر كأمر واقع قبل أن يتم احتواء الموقف، وتجددت التوترات في أفريل 1991

سادسا: النزاع لسعودي القطري 1992

يعود ريخ العلاقات السعودية القطرية إلى عصر الدولة السعودية الأولى التي امتد نفوذها ليشمل مناطق متعددة من الخليج العربي، وفي عام 1965 توصلت كل من الدولة والمملكة العربية السعودية إلى اتفاقية تم بموجبها تعيين الحدود البرية والبحرية بين البلدين، إلا أن تجاهل قطر ومحاولاتها المستمرة لز دة رقعة أراضيها تجاه

[1] هشام محمود الأقداحي، **مرجع سابق** ذ، ص 377

[2] **مرجع نفسه**، ص ص 378-379.

[3] جابر الأنصاري، **مرجع سابق** ، ص 129

السعودية قاد إلى سوء فهم شجع على حدوث بعض المناوشات الحدودية، ثم تصاعد هذا الخلاف فجأة إلى حدود سياسية[1]

كان من الصعب تصور حدوثها ، ويدخل هذا النزاع في مستوى الاشتباكات المسلحة المحدودة ففي سبتمبر 1992 أصدرت قطر بيا قالت فيه أن قوة عسكرية سعودية هاجمت مركز "الخفوس" القطري ونفت السعودية ذلك وتصاعدت هذه الأزمة مع تبادل الاتهامات والتصريحات الاستفزازية إلى أن تم تسويتها بوساطة مصرية[2].

سابعا: النزاع السوري اللبناني

لقد تم رسم الحدود اللبنانية السورية سنة 1921 من قبل فرنسا، وتم ترسيم الحدود بشكل غير دقيق، وظلت منطقة مزارع شبعا مثال جدل واضح في تبعيتها لإحدى الدولتين، وفي حرب أكتوبر 1973 احتلت إسرائيل مرتفعات شبعا والأراضي الزراعية، مما أدى إلى تدخل سور في شؤون لبنان في ماي 1976 حيث رأت سور أن ما يحدث في لبنان يمس أمنه الوطني، فاصطدمت القوات السورية مع القوات التقدمية والفلسطينية وتمكنت سور من احتلال سهل البقاع والمناطق الرئيسية في لبنان.[3]

ثامنا: النزاع العراقي الكويتي

كان الاتفاق البريطاني العثماني سنة 1913 المناسبة الأولى لرسم الحدود بين العراق والكويت، وظلت الحدود محل نزاع بين الدولتين الشقيقتين، حيث هاجمت القوات العراقية ليلة 20 مارس 1973[(1)]، إحدى النقاط الحدودية الكويتية داخل أراضي الكويت واحتلتها ليلا عقب اشتباكات مسلحة محدودة وأعلنت الكويت حالة الطوارئ وتدخل الطيران العراقي ، ثم تي الهجوم العراقي الثاني على الكويت في الليلة الأولى من أغسطس 1990 اجتاحت القوات العراقية من دخول العاصمة الكويتية بعد أقل من خمس ساعات وسيبقى الغزو العراقي للكويت، وما أعقبه من تدخلات أمريكية وغربية ودولية أدت إلى اندلاع حرب الخليج الثانية، من أخطر الحوادث الكبرى التي عصفت لأمة العربية في ريخها المعاصر وأثرت على أمنه القومي.[4]

---

[1] سها رجب، **مرجع سابق** ، ص ص 33-34

[2] **مرجع نفسه** ، ص ص 169-170.

[3] هشام محمود الأقداحي، **مرجع سابق** ، ص ص178- 179

[4] جابر الأنصاري، **مرجع سابق** ، ص 130

المطلب الثالث: أهم القضايا العربية المؤثرة على استقرار الأمن القومي العربي

لقد اتخذت بعض القضا العربية طابعا دوليا، وقد خرجت من الدائرة القومية العربية، وفتحت مجالا أمام التدخلات الخارجية حيث أنها لا تزال تعاني من سيطرة الاستعمار الذي يهدد ويخترق أمنها القومي إلى يومنا هذا، مما يعكس سلبا على الأمن القومي العربي ويهدد وحدته القومية، وهذه القضا تتمثل أساسا في قضية الصحراء الغربية والقضية الفلسطينية.

الفرع الأول: القضية الفلسطينية

إن جذور القضية الفلسطينية تعود إلى المطامع الغربية خلال القرن السادس عشر، لذلك فإن الاحتلال الفلسطيني من قبل الصهيونية في 17 ماي 1948 لم يكن أمرا عشوائيا ، حيث أنه مع بدا ت القرن العشرين ظهرت فكرة تقول بضرورة انتقال يهود العالم إلى بقعة واحدة في الأرض تكون وطنا لهم، نظرا لاضطهادهم من قبل ألمانيا النازية، وقد بلغت الهجرة اليهودية إلى كل من الولا ت المتحدة الأمريكية وبريطانيا حدا عاليا، مما أدى إلى إصدار قيود صارمة على هذه الهجرة غير الشرعية ، ومن هنا توجهت الأنظار الصهيونية إلى فلسطين البقعة المقدسة، وذلك لعدة مزا كونها تقع في قلب العالم الإسلامي[1].

وقد توجت المساعي الصهيونيةبـ"وعد بلفور" سنة1917، خاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وانتصار الحلفاء واحتلال الجيش البريطاني لفلسطين عام 1918، ومن ثم الانتداب البريطاني عام 1922، ومن ثم تعيين الصهيوني هربرت صموئيل مندو ساميا لبريطانيا في فلسطين، ثم أقرت بريطانيا عن التخلي هذا الانتداب في 05ماي 1948، وفي 10ماي 1948 أعلن المندوب السامي الانسحاب من فلسطين، تمهيدا لإعلان قيام (دويلة الكيان الصهيوني) في 16 ماي 1948 التي ضمت جميع الأراضي الفلسطينية بعد حرب عام 1967 واستولت على أراضي سورية ومصرية ولبنانية بمساندة من الهيئة العامة للأمم المتحدة.[2]

إن احتلال الأراضي الفلسطينية، وما صاحب ذلك من نهوض كثيف للعمل الفدائي وظهور الشخصية الوطنية التي لعبت فيها حركة اليسار الفلسطيني دورا كبيرا من جهة ما بدأت تشكله إسرائيل من خطر يتجاوز

[1] عبد العزيز الدري وآخرون، **العلاقات العربية الايرانية الاتجاهات الراهنة وأفاق المستقبلية**، ط2 ، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص657.

[2] ربيع داغر، **اسرائيل والصراع المستمر**، ط1 لبنان، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، ، 2007، ص92.

قضية الأرض إلى قضية الهوية والوجود ذاتهما، مما يستدعي القول ن القضية الفلسطينية هي مسألة وطنية داخل كل بلاد عربية يفترض وجودها كنقطة أساسية ضمن بر مج استراتيجي لثورة ديمقراطية عربية مشتركة.[1]

وإن أثر النكبة التي حلت في فلسطين عام 1948، والفشل الذي انتهت إليه تجربة جيش الإنقاذ ودخول القوات العربية إلى فلسطين فرضت على العرب الاهتمام لأمن القومي العربي، فجاءت معاهدة الدفاع المشترك لتكون تعديلا غير مدون لميثاق الجامعة ثم تي معاهدة "كامب ديفيد" كوسيلة فعالة لتقسيم الصفوف العربية وتضاربها والمعادات العربية لمصر، والتي نتج عنها تقوية للوجود الصهيوني في المنطقة العربية والسيطرة المحكمة على فلسطين ،وإن التراجع الفلسطيني يرجع إلى أولا: المؤامرات الصهيونية، و نيا: خيانة الحكومات العربية والإسلامية المباشر للقضية، لثا: الخلافات الفلسطينية الداخلية، مما يؤدي إلى مزيد من الانشقاق والاقتتال، والذي توج ستلام عرفات والسائرين معه وما نتج عنه من مساومة والخروج تفاق غزة وأريحا، رغم كل ما أعطاه الشعب الفلسطيني من دماء في سبيل الوطن[2].

كما وجدت إسرائيل من خلال حرب الخليج الثانية بين العراق والكويت فرصة في تشتيت القوى العربية، في وقت بلغت فيه الانتفاضة الفلسطينية أوجها والتي لقت دعما إعلاميا كبيرا وتنديدا دوليا بتجاوزات القمع الإسرائيلية ضد الأبر ء الفلسطينيين إن القضية الفلسطينية هي أم القضا العربية و الإسلامية ولواشنطن ضلع مباشر في قيامها واستمرارها، منذ كان الحلم الصهيوني في فلسطين سوى مشروعا في بداية طريقه كان الموقف الأمريكي داعما للمشروع الصهيوني متجاهلا لآمال العرب وفلسطين وذلك لأطروحات متعددة أهمها أن دعم إسرائيل واجب أخلاقي وديني لما عانت منه اليهود من اضطهاد على يد النازية الألمانية[3].

تعتبر القضية الفلسطينية جوهر القضا العربية، ومس العمق للداخلي للأمن للقومي للعربي ذلك لأن التخلص الفلسطيني من القيود الإسرائيلية هو بمثابة صيانة وتعزيز للأمن القومي للعربي، وذلك لأن إسرائيل تضرب العرب في الصميم

[1] عبد الاله بلقزيز وآخرون، **الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية**، 1947-1986 محاولة في التاريخ، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ، 1992، ص202

[2] مجموعة من الكتاب "**دورية دراسات استراتيجية**": مجلة دراسات استراتيجية مركز البصيرة للبحوث والاستشمارات والخدمات التعليمية، الجزائر، العدد، 2009، ص50

[3] **المرجع نفسه**، ص203

الفرع الثاني:قضية الصحراء الغربية

إن الشعب الصحراوي لم يشكل حتى استقلال المغرب في عام 1956 شعبا مستقلا أو منفصلا عن الشعب المغربي، وفي عام 1963 أعلن الاسبان عن اكتشاف الفوسفات في الصحراء الغربية وأنه سيتم استخراجه بدءا من عام 1972، هذا ما جعل الاسبان يتمسكون لمنطقة ويطالبون جراء استفتاء شراف الأمم المتحدة حول تقرير مصير الشعب الصحراوي وذلك تمهيدا لقيام جمهورية صحراوية منفصلة عن المغرب ، في حين أن مشكلة الصحراء الغربية قد نشأت على إثر انسحاب الاسبان منها، حيث نشب نزاع اشتركت فيه المغرب والجزائر وموريتانيا وبوليساريو[1] وهي جبهة التي تطالب ستقلال الصحراء تكونت عام 1974 بتشجيع من الجزائر وعرض الأمر على محكمة العدل الدولية التي أقرت بوجود روابط قانونية و ريخية بين الصحراء الغربية والمملكة المغاربية، وعلى هذا نظم الحكم المغربي في عام 1975 "المسيرة الخضراء" وفي المقابل اعترفت منظمة الوحدة الإفريقية في عام 1984 بجبهة البوليساريو وقبلتها عضوا فيها، مما دعا المغرب إلى الانسحاب من المنظمة[2]

إلا أن مجمل هذه التحركات لم تجد حلا لهذه القضية التي انفجرت عسكر في عام 1986 بعد الإعلان عن قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية وأعلنت عدة دول اعترافها بهذه الدولة الوليدة، ولكن في عام 1990 أعلنت عدة دول سحب اعترافها وهي خطوة وصفتها وزارة الخارجية المغربية نها تتسم لحكمة وتتطابق مع الشرعية الدولية وذلك لأسباب سياسية وقد استمرت حرب الصحراء وسط خلافات جزائرية مغربية، وتدويل هذه القضية أثناء الحرب الباردة، حيث أن الولا ت كانت تميل إلى الموقف المغرب، في حين أن الاتحاد السوفياتي

كان يساند البوليساريو لسلاح، وفي ظل هذه الظروف تم إنشاء الاتحاد المغاربي في جو من التصادم في عام

1989/06/17 ليضم كلا من المغرب وموريتانيا والجزائر وتونس وليبيا وقد ترتب على ذلك النزاع بين الأطراف المغاربية الملمة بهذه القضية خاصة بين المغرب والجزائر، تجميد العديد من أنشطة الاتحاد المغاربي ونظرا إلى تعقد المشكلة عالج مجلس الأمن المشكلة

أما لنسبة للموقف العربي فقد تمثل أساسا في الجزائر التي تمثل السند الأول لجبهة البوليساريو التي كانت ترى ضرورة إيجاد تسوية سلمية لهذا النزاع الدائم بين المغرب والصحراء الغربية، وما تستعمله السلطات المغاربية من

[1] مجموعة من الكتاب، **حال الأمة العربية المؤتمر القومي العربي التاسع**، ط1، لبنان م: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص191-202

[2] جابر الأنصاري وآخرون، **مرجع سابق** ، ص ص 103-104

أساليب وحشية وترتكبه من جرائم ضد الصحراويين ومحاولتها لضم الأراضي الصحراوية بكل الطرق من جهة، والصدام الحاد بين المغرب والجزائر حول هذه القضية من جهة أخرى يمثل تهديدا حقيقيا للأمن القومي العربي[1]

المبحث الثالث: أهم التهديدات الخارجية للأمن القومي العربي

إن الامن القومي العربي مجموعة من التهديدات الخارجية النابعة من البيئة الخارجية سواء دول الجوار الجغرافي والدول الكبرى ومالها من ثيرات سلبية على الامن القومي العربي وفي مايلي عرض بسيط لأهم هذه التهديدات الخارجية

المطلب الأول :تحديات دول الجوار الجغرافي

يحيط لوطن العربي مجموعة متباينة من الدول، في القوة والنفوذ والمختلفة عنه من حيث الهوية والتمييز القومي، وهذه الدول تتنوع بين قارتي إفريقيا كأثيوبيا وأوغندا وكينيا وغيرها من الدول، أما في قارة أسيا تتمثل أساسا في تركيا وإيران وإسرائيل، وهذه الدول تعرف بدول الجوار الجغرافي، حيث تربطها لوطن العربي، علاقات متشابكة عبر التاريخ، تعاونة أحيا وصراعية في أغلب الأحيان، حيث حاولت هذه الدول وعبر مراحل مختلفة ضرب الأمة العربية وتحقيق مصالحها القومية، وقامت عدة صراعات مع هذه الدول، تدور أساسا حول مشكلة الحدود، والرغبة التوسعية لهذه الدول على حساب الوطن العربي، ومحاولة السيطرة عليه ومن هنا فإن دول الجوار الجغرافي تمثل تحد وتهديدا كبيرا للأمن القومي العربي ،ويعتبر التحدي الإسرائيلي والإيراني والتركي والأثيوبي أكبر مثال على ذلك[2].

الفرع الأول: التحدي الإسرائيلي

إسرائيل الاسم المنغرس في الوجدان والواقع العربيين، والزرع الغريب لدى العرب في الهوية والمستقبل في المصالح والرؤ والمائلة للأسماع والأخبار منذ عقود وعقود .

إن الصراع العربي الإسرائيلي هو من أهم الصراعات في العالم، فهو صراع قومي اجتماعي طويل الأمد، يتضمن صراع هوية ومصير وتدخل فيه اعتبارات الأرض والمشاعر والإيديولوجية والنضال، ويتمثل جوهر التناقض الذي يواجه النظام العربي، وتطور النزاعات بين أعضائه من زاوية علاقتها لصراع العربي الإسرائيلي ،وتعد

[1] هشام محمود الأقداحي، **مرجع سابق** ، ص ص 481-484

[2] ربيع داغر، **مرجع سابق**، ص ص07-15

إسرائيل أهم مصدر تهديد للأمن القومي العربي نظرا لوجودها على حدود خمسة دول عربية تقع في منطقة القلب العربي وهي مصر وسور والأردن ولبنان إضافة إلى فلسطين.[1]

أربعون عاما أو أكثر قليلا نقلت إسرائيل في المنظور الدولي والعربي من دولة هامشية إلى دولة جوار، يصعب على أي مسؤول رفض وجودها، خصوصا بعد أن أثبتت قدرتها على بناء دولة، وبعد أن اعترفت بها الحكومات العربية واجتمعت بوفودها لتناقش معها مستقبل المنطقة العربية، وليس فقط مستقبل فلسطين وأن إسرائيل تسعى إلى سلام قائم على أساس الأمر الواقع مقابل اعتراف عربي بوجودها، عن طريق المفاوضات المباشرة.

ويظهر التخلي العربي الرسمي عن مسؤولية التصدي للمشروع الصهيوني من خلال التنازلات السلمية العربية[2]، وتوقيع عدة اتفاقيات عربية إسرائيلية تتمثل أساسا في :

- مبادرة السادات سنة 1977 بعقد السلام مع إسرائيل
- اتفاقية كامب ديفيد في سبتمبر 1978
- معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في مارس 1979 برعاية أمريكية
- اتفاقية "أوسلو"سنة 1993 بين القيادة الفلسطينية وإسرائيل
- اتفاقية "وادي العربة"سنة 1994 بين الأردن وإسرائيل[3]

وكل هذه الاتفاقيات تمثل أوراق رابحة لإسرائيل ضد العرب وتمثل اعترافا عربيا بدولة إسرائيل داخل المنطقة العربية على أي حال فإن إسرائيل كما يول بريشر في بحثه الأنف الذكر تعني ذاتها كدولة، والواقع أن هذا سبب وجودها فهي الدولة اليهودية الوحيدة التي تجسد وطن الدين ودين الوطن، وأن اتباع سياسة الأمر الواقع، وفقا للمفهوم الإسرائيلي للأمن القومي قد نجحت[4] ولعل أهم العوامل التي ساعدت على ذلك هو ضعف وتفتيت القوى العربية التي أصبحت سمة من السمات العربية، ولعل ذلك الضعف لم يكن نتيجة قوة إسرائيل العسكرية، بقدر ما هو موجود في تناقضات بين الأطراف العربية واعتماد سياسة "السلام الاستراتيجي"كخيار وحيد لنسبة للأنظمة العربية وتبعيتها للقوى الإمبر لية وخاصة للسياسة الأمريكية، وغياب التنسيق المشترك بينها، وهذا ما

[1] مجدان، **موقع النظام الاقليمي العربي ودوره في السياسات العالمية**، ط1 ، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ، 2015، ص54

[2] ربيع داغر، **مرجع سابق** ، ص17

[3] مجدان، **المرجع سابق** ص55

[4] مزوى رضا، **مجلة الجزائرية للسياسات العامة مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة** ، الجزائر، العدد 2، أكتوبر 2013، ص65

يفسر نجاح إسرائيل في تحقيق أهم أهدافها هو ذلك المتعلق بضرورة العمل على تفكيك النظام العربي كنظام ذو توجه قومي أو قومي ديني.[1]

إن البعد التوسعي للمشروع الصهيوني، يهدف إلى الإطاحة لأنظمة العربية المتقدمة وتكسير أجهزتها الدفاعية، وتقوية المكتسبات الجماهيرية وتصفية القضية الفلسطينية، وتحقيق مخطط من النيل إلى الفورات ،كما تهدف إلى تقسيم والمنطقة العربية كهدف حيوي تسعى إليه إسرائيل، تتصور أن الضمان الطويل الأمد لأمنها لن يتحقق إلا ستعادة سيناء وتمزيق مصر وسور ولبنان والعراق بواسطة الصراعات الطائفية ، وسيطرة على منطقة الشرق الأوسط وإتباع سياسة الردع ضد الدول المجاورة لها، عتبارها دولة عربية متقدمة في مجالات العلم والتكنولوجيا وسط محيط من التخلف العربي[2]

ولقد ذهب الكثير من الباحثين إلى محاولة إثبات أن النقط ومشاكل السيطرة عليه في الشرق الأوسط، تمثل الخلفية الإستراتيجية للصراع العربي الإسرائيلي فلهذا الصراع أبعاد نقطية واضحة لإضافة إلى الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية والتي نشأت بسببها حروب بين العرب وإسرائيل على الحدود السورية اللبنانية عامي 1964-1965 وعام 1967 وعلى لبنان 1982 وكانت بسبب الأطماع الإسرائيلية في مياه نهر الأردن[3].

إن الصراع العربي الإسرائيلي لم يكفي لشرق الأوسط بل توجهت الأنظار الإسرائيلية نحو قارة إفريقيا، من خلال التغلغل الاقتصادي في دول شرق إفريقيا، وتركيز على مجال الزراعة والمياه، وتقوية العلاقات مع هذه الدول وتقديم الدعم لها انطلاقا من أهمها الإستراتيجية.

ويشكل هذا التوجه جزء من نظرية الأمن الإسرائيلي القائمة على النفوذ العسكري واكتساب الشرعية الدولية والتأييد من هذه الدول والتحكم في المنطقة مما له من آ ر سلبية تهدد الأمن القومي العربي.

إن إسرائيل لإضافة إلى تفوقها العلمي فهي وفي المجال العسكري متطورة حيث تتمتع بترسة نووية كبيرة يعود بر مج إنشائها إلى أربعينات القرن العشرين 1948، ولا تزل تصر على عدم انضمامها إلى معاهدة حظر انتشار السلاح النووي، ورفض تفتيش منشآتها النووية في تحد الإدارة الدولية.

---

[1] العربي ولد خليفة، **مرجع سابق**، ص105

[2] **مرجع نفسه**، ص106

[3] رضا مزوى ، **مرجع سابق** ، ص65

وفي الأخير إن الصراع العربي الإسرائيلي هو ليس صراع قائم في منطقة محدودة ومحصورة ولكن أزماته المتتالية تسبب خللا في السياسات الإقليمية والعالمية على حد السواء، ومازال استمرار الاهتمام والانشغال به على المستوى الدولي.[1]

ومادامت دولة الاغتصاب والعنصرية قائمة فإن تقدم الأمة العربية ووحدتها وتحررها مهددا ستمرار من طرف هذه القاعدة الامبر لية التوسعية الأكثر عداءا للأمة العربية والمهددة لوحدتها وأمنها القومي.

وهذا ما يعتبر تمكن الإدارة الإسرائيلية من تحقيق أهدافها، في حين عجزت الإرادة العربية عن مقاومة الإرادة المعادية لها، وهذا ما يعني نجاح نظرية الأمن الإسرائيلي في مواجهة الأمن القومي العربي.

وإن دعم العلاقات الإسرائيلية الإيرانية والإسرائيلية الأثيوبية والإسرائيلية التركية هو هدف إسرائيلي كبير وضمان على المدى الطويل لأمنها، وفي نفس الوقت ضمان لتهديد الدائم وزعزعة الدائمة للأمن القومي العربي[2].

الفرع الثاني: التحدي التركي

حاول الأتراك قبل أن يتخلوا نهائيا عن العرب الاحتفاظ ببعض الأراضي العربية، ونجحوا ستلاب الاسكندرون، ثم اتجهوا بعد ذلك إلى الغرب وتطلعوا إلى أن يكونوا جزء من الغرب وأرو ، وقطعوا معظم صلاتهم لشعوب العربية، فارتفعت الاصوار بين المنطقة العربية وتركيا.

تعتبر تركيا الدولة الوحيدة المجاورة للوطن العربي، بحكم حدودها البرية المشتركة مع كل من سور والعراق، العضو في حلف شمال الأطلسي، وأن فيها قواعد عسكرية للحلف وللو.م.أ. ولها علاقات مع إسرائيل، وجزء هام من نظام الشرق أوسطي الجاري إنشاؤه كما تميل تركيا إلى المزيد من التنسيق الدفاعي مع الحلف الأطلسي وإسرائيل في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط كنوع من إستراتيجية التوازن في مواجهة احتمالات القوة العربية المتنامية وهي من دول الجوار الجغرافي العربي المهددة للأمن القومي العربي، بحكم تدخلها في الماضي ومازالت تتدخل عسكر في الوطن العربي ومن أهم الصراعات القائمة بين تركيا والعرب هي الأزمة التركية السورية، التي شكلت أحد أهم مظاهر التوتر في العلاقات العربية التي جاءت في البداية، بسبب ضم تركيا لواء الاسكندرونية إلى أراضيها الذي منحته فرنسا إلى تركيا سنة 1939 [3]

[1] حمد مبارك وآخرون، **العرب والدائرة الافريقية**، ط1، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 144

[2] **مرجع نفسه**، ص 145

[3] عبد القادر رزيق المخادمي، **سباق التسلح الدولي الهواجس والطموحات والمصالح**، ط1، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، ، 2010، ص ص146-147

وتعود هذه الصراعات أيضا إلى قيام كل طرف بدعم جماعات معارضة مسلحة، تعمل ضد الطرف الآخر حيث اقترنت الاتهامات التركية لسور بدعم حزب العمال الكردستاني كما وجهت تركيا تحذيرات سافرة إلى البلدان العربية من مساندة سور عتبار أن هذه مشكلة بين بلدين ، لإضافة إلى مشكلة المياه، حيث تعتدي تركيا على الحقوق العربية في مياه نهري الفرات والدجلة، وتقترح مشروعا للمياه تبيع بموجبها المياه لدول المنطقة منها إسرائيل، وقطع المياه عن سور والعراق وفي الوقت نفسه أدى توقيع الجانبين التركي والإسرائيلي على اتفاق موسع للتعاقد العسكري في فبراير 1996، وتبادل الز رات بين المسؤولين خاصة من لعسكريين مما أدى إلى حدوث تدهور شديد في العلاقات السورية التركية بصفة خاصة، والعلاقات العربية التركية بصفة عامة[1].

لإضافة إلى المشكلة الكردية، حيث تجد تركيا من خلالها مسألة ذرائعية لتدخل في الوطن العربي وخاصة العراق، وهي تدعي لنفسها حق رعاية مصالح المواطنين من الأصل التركماني في الوطن العربي، وإن هذه المشكلة ستظل تلقي بظلالها على العلاقات التركية العربية وخاصة سور والعراق، التي يمكن لها أن تتسبب في اشتباكات مسلحة[2].

ولقد لعبت تركيا دورا عسكر غير مباشر في حرب الخليج بسماحها لقوات الحلفاء لعمل من قواعدها ضد العراق، لإضافة إلى أن التهديدات التقليدية لتركيا قد تلاشت فجأة، عن طريق ضعف العراق في خرب الخليج الثانية عام 1991، وخسارة سور لمواردها الرئيسي للأسلحة، مما أ ح الفرصة لتركيا ن تلعب دورا إقليميا فعال على حساب الوطن العربي[3].

وإن تركيا تعتبر المشرق العربي مصدر تهديد لأمنها، بحكم وجود عدد من المشاكل الجيوسياسية، خاصة المتعلقة لمياه كما تقوم تركيا بتطوير قواتها العسكرية، وانحيازها المضاد للعرب، وأن تكون قاعدة للوجود العسكري الأجنبي المحيط لوطن العربي، وكانت دائمة البحث عن تحالفات جديدة مع الغرب، كما وجدت في المنطقة العربية تيارات متناقضة مناسبة للممارسات التركية، والحلول دون قيام تنسيق عربي مشترك[4].

وأن تركيا لا تحرص على حل نزاعاتها مع الدول العربية المعنية لجوار، بل تقرر لنفسها حقوقا، وتضرب لمطالب العربية عرض الحائط، مما يجعل إيقافها يعتمد لدرجة الأولى على موازنة القوة العسكرية واحتمالات

---

[1] عبد اللطيف علي المياح وآخرون، **مرجع سابق** ، ص112

[2] الأطرش، **مرجع سابق** ، ص284

[3] أحمد صدقي الدجاني وأحمد يوسف أحمد، التحد ت الشرق الأوسط الجديدة والوطن العربي، ط1، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994، ص114

[4] خير الدين حسيب وآخرون، **مرجع سابق** ، ص411.

استخدامها وأن تركيا لا تحرص على حل نزاعاتها مع الدول العربية المعنية لجوار، بل تقرر لنفسها حقوقا، وتضرب لمطالب العربية عرض الحائط، مما يجعل ايقافها يعتمد لدرجة الأولى على موازنة القوة العسكرية واحتمالات استخدامها مستقبلا، إن كل ما يمنك قوله أن كل هذه الحقائق تؤكد دور تركيا المعادي الأمن القومي العربي ومصدر تهديد له[1].

الفرع الثالث: التحدي الإيراني

شكلت إيران الدولة الثانية ضمن دول المحيط الخارجي، المباشر للوطن العربي المهددة الأمن القومي العربي، خاصة بعد حرب الخليج وانهيار الاتحاد السوفياتي، نظرا لتناقضات السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه العرب، ومن أهم المواضيع الإيرانية التي تشكل تهديدا للأمن القومي العربي، هي قضية جزر الخليج الثالث التابعة لدولة الإمارات، وهي جزيرة أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، مدخلا إلى مرحلة جديدة من التوتر في الخليج العربي، التي احتلتها سنة 1971، وهي ترفض مناقشة هذه القضية والوصول إلى حل سلمي بين الطرفين عبر عدة جلسات[2].

لإضافة إلى النزاع بين إيران والعراق حول الحدود في أكثر من مرة، بما فيها شط العرب، وإيواء إيران عناصر معارضة عراقية، ولجوء أكراد إيران إلى العراق، ما يتبع ذلك من مطاردة إيران للمعارضة داخل الأراضي العراقية وقد تركت الحرب العراقية الإيرانية (حب الخليج الأولى) آ ر خطيرة في العلاقات العربية الإيرانية بوجه عام، فقد نشأت بيئة إقليمية ملائمة للمذهبية وإطلاق العصبيات.

وتزداد قدرة إيران على اختراق المنطقة العربية المستندة إلى الدين والمذهبية ومن المحتمل أن يصبح العراق والخليج منطقة نفوذ إيراني على نحو مشابه لجنوب لبنان وحزب ، كما قد يزداد نفوذ إيران في كل من السودان ومصر وتونس والجزائر والمغرب، وأن يكون القوة العسكرية والإيرانية وجود ملموس في هذه الدول.[3]

وهي تسعى إلى أن تكون قوة السيطرة في المنطقة من خلال تطبيع العلاقات مع دول الخليج العربية، وتحييد ثير القوى العربية في المنطقة خاصة أمريكا، وتعترض على أي اتفاقيات أمنية أو دفاعية بين أي دولة من دول الخليج وأية دولة غير خليجية[4].

---

[1] أحمد صدقي الدجاني وأحمد يوسف أحمد، **مرجع سابق** ، ص ص249-251

[2] عبد العزيز الدوري وآخرون، **مرجع سابق** ، ص435

[3] جابر الأنصاري وآخرون، **مرجع سابق**، ص 118

[4] الأطرش، **مرجع سابق** ، ص284

أما في المجال العسكري فقد عملت إيران على إنشاء بر مج نووي عسكري يعرضها لمتاعب مع المجتمع الدولي، من أجل حصانة عسكرية قوية وفرض نفسها داخل المجتمع الدولي والمنطقة العربية.

وبحكم هذه الحقائق فإن إيران هي من أهم دول الجوار الجغرافي التي تمثل تحد كبيرا للأمن القومي العربي، فالأمة العربية تواجه مهمة استعادة هذه الجزر والدفاع عن الحدود العربية، ضد السيطرة الإيرانية[1].

جدول رقم 3: يوضح الإنفاق العسكري في بعض البلدان العربية مقارنة سرائيل وإيران للسنوات 1975-1980 (بملايين الدولارات)[2]

السنة	1975	1976	1977	1978	1979	1980
بلدان العربية						
الأردن	155	155	201	304	380	-
الجزائر	258	321	397	456	605	705
الجمهورية العربية الليبية	203	229	338	448	-	-
السعودية	6771	9038	7539	13170	13184	20704
السودان	120	146	237	-	-	-
سور	706	1003	1068	1121	2036	4040
العراق	1064	1417	1600	-	2328	-
مصر	2003	4859	-	-	4168	-
المغرب	224	258	346	681	917	276
بلدان غير عربية						
اسرائيل	3552	4214	4259	3310	4932	5200
ايران	8800	9500	8754	9942	3974	4200

المصدر: International institute for strategic dtudies [IISS] military balance 1978-1979-1980-(vols london : IISS.1978-1980)

[1] أحمد صدقي الدجاني وأحمد يوسف أحمد، **مرجع سابق** ، ص114

[2] جميل مطر وعلى دين هلال، **مرجع سابق** ، ص 57، نقلا عن International institute for strategic dtudies [IISS] military balance 1978-1979-1980-(vols london : IISS.1978-1980)

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن النظام العربي، شهد منذ منتصف الخمسينات سباقا رهيبا في شراء السلاح، ويشير الجدول إلى إنفاق مجموعة من الأقطار العربية في مجال التسلح بملايين الدولارات خلال الفترة 1957-1980 كما يشير إلى إنفاق الدولتين الهامشيتين إسرائيل وإيران خلال الفترة نفسها.

ويلاحظ من الجدول الازد د المطرد في نفقات التسلح لعدد من أعضاء النظام العربي فقد ارتفع خلال ست سنوات بنسبة 100 لمائة في العراق والأردن وبنسبة 300 لمائة في المغرب والسعودية، وبنسبة 600 لمائة في سورية، وأن القطر العربي الوحيد الذي تراجع فيه الإنفاق العسكري، هو مصر وكذلك إيران عقب الثورة[1]

ومن أبرز التطورات في السبعينات ازد د الإنفاق العسكري السعودي، فخلال الفترة فبراير إلى أوت 1979 مثلا بلغت قيمة مبيعات السلاح والخدمات العسكرية الأمريكية إلى السعودية حوالي 3.7 مليارات دولار أي بنسبة 58 لمائة من إجمالي التعاقدات الأمريكية خلال هذه الفترة.

الفرع الرابع: التحدي الأثيوبي

أما دول الجوار الإفريقية فلا ينظر أن تشكل تهديدا قو للأمن القومي العربي، إلا بمقدار إمكان استغلال قواها وأراضيها، بصفة خاصة بواسطة قوى أخرى خارجية لتهديد الأمن القومي العربي، وفي هذا المجال قد تظل أثيوبيا أكبر مصدر تهديد الأمن القومي العربي[2].

وذلك من خلال استخدامها سواء من طرف إسرائيل أو الولا ت المتحدة الأمريكية بنفسها، حيث ترتكز إسرائيل على ضرورة التعاون والتغلغل الاقتصادي في دول لجوار الإفريقي، ولا سيما على أثيوبيا ذات الدور الفعال في المنطقة.

فالدور الإثيوبي يظهر من خلال أن أثيوبيا تعمل على توثيق علاقاتها مع إسرائيل عتبار ذلك ضرورة جيوسياسية وإستراتيجية، ولمنع العرب من السيطرة على البحر الأحمر، وهي مصلحة سوف تلتقي فيها أثيوبيا مع الغرب، وابتزاز أقطار وادي النيل العربية من خلال مياه نهر النيل، وإن الصراع يبلغ أوجه بقيام نظام إقليمي جديد يشمل أثيوبيا وكينيا وأوغندا، ويتحكم في مصالح جيبوتي وتشاد وربما الصومال، وفي مياه النيل الوافدة إلى السودان ومصر[3].

---

[1] جميل مطر و علي الدين هلال ، **مرجع سبق** ، ص 57

[2] **المرجع نفسه** ، ص58

[3] أحمد صدقي الدجاني، **مرجع سابق** ، ص243

وقد التقى الهدف الإسرائيلي مع طموحات أثيوبيا التي كانت تجد في إضعاف السودان عبر التدخل في شؤونه الداخلية، ودعم الفصائل المتمردة في جنوبه فرصة تفسح لها المجال لاحتلال مكانة قيادية مهمة في منطقة القرن الإفريقي، كما إن الدور الأثيوبي سوف يتاح له هامش للحركة مع تزايد تدهور النظام العربي واحتمالات النمو الأثيوبي، لا سيما في ظل دخول النظام الاريتري كطرف جديد معد للسودان والأمة العربية، والمتفق مع طموحات الإثيوبية والإسرائيلية وحتى الأمريكية المتعلقة بمحاصرة السودان، وضرب وحدته الوطنية، الأمر الذي يشكل في النهاية تهديدا واضحا الأمن القومي العربي[1].

مما تقدم، يبدو إن لمخطط الصهيوني الهادف إلى تصفية وتدمير الوجود العربي، قد وجد تعاطفا مع طموحات بعض دول الجوار الجغرافي، لاسيما تلك التي تملك ريخا تصادميا مع العرب، والراغبة في إضعاف الواقع العربي، وتقليل ثيراته السلبية على طموحاتها الإقليمية ، وقد شكلت البيئة عامل ضغط مستمر على الأمن القومي العربي ولاسيما دول الحوار الجغرافي.

المطلب الثاني: التحديات الإقليمية شرق الأوسطية أرومتوسطية

المشاريع الشرق الأوسطية أرومتوسطية

لعل أخطر ما يواجه الوطن العربي، ويهدد أمنه القومي، ليس فقد الحلول دون تكامله السياسي والاقتصادي، وإنما تلكم المحاولات التي تسعى لطمس الهوية العربية، وفرض مفاهيم إقليمية جديدة، متمثلة في التكتلات الاقتصادية التي تنامت بشكل أثر على مفهوم الدولة الوطنية، وجعلها تتصارع مع المنظمات الإقليمية التي شكلت بديلا منافسا لها، وقد تمثلت هذه التكتلات إقليمية أساسا في مشروع الشرق الأوسط ومشروع الأرومتوسطي والتي كان لهم ثير كبير على الوطن العربي، وبمثابة تحد ت كبيرة للأمن القومي العربي[2].

الفرع الأول: مشروع الشرق الأوسط

إن الدعوة إلى إنشاء الشرق أوسطية ليست جديدة على المنطقة، بل هي قديمة قدم الإقليم نفسه، وقدم الأهداف التوسعية للقوى العظمى، كما يرجع مصطلح الشرق الأوسط الجغرافي والسياسي إلى بدا ت الحرب العالمية الأولى سنة 1914 وتوقيع اتفاقية "سايكس بيكو" سنة 1916، حيث شهد الإقليم حالات من الاستعمار وشكلت كلها بدا ت لتطبيق الشرق أوسطية كفكرة سياسية.

[1] خير الدين حسيب، **مرجع سابق** ، ص113

[2] محسن الندوي، **تحديات التكامل الاقتصادي في عصر العولمة**، ط1 ، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، ، 2011، ص229

ويعد مؤتمر مدريد سنة 1991 بمثابة انطلاق لترسيم خريطة جديدة للمنطقة بمبادرة إسرائيلية وأمريكية مع الجماعة الأوربية والبنك الدولي ويعد شيمون بيريز رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق من أشهر الداعين لهذه الفكرة، وما هو إلا محاولة لإحياء حلم مؤسس الحركة الصهيونية نشاء كومنولت شرق أوسطي[1]

ذلك أن الإقليم الشرق أوسطي ظل منذ القدم منطقة مركزية ومحور ربط بين الشرق والغرب القديم، أما السوق الشرق أوسطية التي ينظر لها بيريز ولقيت رواجا (أمريكا وإسرئيليا وأروبيا) فهي نسخة طبق الأصل من مشروع "يعقوب ميريدوز" الذي وضعه في 1977 بعد ز رة السادات إلى القدس، وإن الاهتمام بهذا الإقليم يرتكز على حوالي 35 لمائة من إنتاج البترول الخام العالمي وحوالي 65.1 لمائة من احتياطي البترول العالمي المؤكد و لتالي فإن الأهمية الطاقوية الاقتصادية، أصبحت في مرحلة متقدة من الأهمية الجيواستراتيجية السابقة، مما جعل المشاريع تتهاطل على دول هذا الإقليم، ومن هنا تطور مفهوم الشرق الأوسط إلى فكرة أوسع أخذت تسمية الشرق الأوسط الكبير ليشمل الشرق الأدنى ودول الشرق الأوسط، الذي دعا إليه مسؤولين في إدارة الرئيس الأمريكي "جورج دبليو بوش" عن طريق لجنة الأمريكية للأمن القومي في لقرن الواحد والعشرين– والتي أخذت على عاتقها مسألة إعادة رسم خريطة المنطقة بشكل يخدم مصالح القوى الراغبة في الهيمنة على المنطقة، عتبارها اكبر مستودع للطاقة في العالم وساحة نزاع بين عدة قوى طموحة تسعى للهيمنة عليها، كما أنها المنطقة الوحيدة لعالم التي تتجه الولا ت إليها لتوسيع نطاق انتشارها العسكري وذلك منذ نهاية الحرب الباردة، وتمثل مصدر إزعاج وقلق ينبغي أن تزول[2].

وان الشرق الأوسطية المراد تجسدها تنطلق من كونها مصطلح سياسي يعبر عن المنطقة العربية الإسلامية، وإن فكرة هذا المشروع تلعب إسرائيل دورا فاعلا فيه، حيث اعتمدت على ثلاث خطوات رئيسية لتجسيد هذا المشروع عن طريق اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة واد عربة ومعاهدة أوسلو.

حيث أشار بيريز في كتابه كهدف معلن أن المشروع المقترح يهدف إلى إنشاء مجموعة إقليمية من الأمم لها سوق مشتركة وهيئات مركزية منتجة تتشكل وفق نموذج المجموعة الأوربية، وذلك التنظيم الإقليمي هو المفتاح والطريق إلى السلام والأمن وسوف يعزز الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والنمو القومي والازدهار الفردي وإعادة هيكلة المنطقة على بنى جديدة وفق مفهوم بيريز من خلال إلغاء المقاطعة الإسرائيلية وتدعيم قدراتها السياسية والعسكري، وإعادة ترتيب التواز ت الإقليمية في المنطقة وبما يضمن دمج إسرائيل وإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي

[1] إسماعيل معارف، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية**، ط1 ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2012، ص115

[2] **المرجع تفسه** ، ص116

وإقامة علاقات عربية إسرائيلية في إطار مشروعات شرق أوسطية مشتركة، كما يدعو هذا المشروع إلى بناء إقليمي تنعم فيه المنطقة لسلام ولو كان ذلك على حساب المصالح والحقوق المشروعة، وإيجاد منطقة خالية من التحالفات المعادية لإسرائيل[1].

في حين أن للمشروع أهداف خفية كان لها تداعيات سلبية على لوطن العربي ليس فقط على الجوانب السياسية، عن طريق العمل على تفكيك النظام العربي من خلال اشتراك بعض الدول العربية مع إسرائيل في مؤسسات مشتركة استنادا إلى الهوية شرق أوسطية، وبذلك فإن فعالية النظام العربي في مجال حفظ الأمن العربي، تقلصت بل تلاشت بشكل فاضح.

بل امتدت التداعيات إلى الجانب العسكري من خلال تواجد قوات عسكرية أجنبية على الأراضي العربية، بل إن الأمن القومي أصبح مهددا ودليل على ذلك هو التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل، ويهدف إلى تحويل الخريطة الأمنية للمنطقة حيث تحتل إسرائيل موقع القاعدة الإستراتيجية مما ينذر خطار على صعيد الأمن القومي.

أما في الجانب الاقتصادي فقد تفاقم الاستعمار الأجنبي للعديد من الدول العربية وذلك عبر الاستثمارات الأجنبية، وسيطرة على الثروات الوطنية، أي ظهور ما يعرف لاختراق الاقتصادي الأجنبي والإسرائيلي المقترحين للاقتصاد العربي، لإضافة إلى تحقيق مصالح الولا ت المتحدة الأمريكية النفطية في المنطقة وعلاقاتها مع إسرائيل[2].

كما أن المشروع ارتبط منذ البداية بفكرة التجزئة أي منع قيام أي اتحاد أو تعاون بين الدول العربية، وتعميق الانفصال بين المشرق المغرب، وتذويب المشرق العربي في شبكة العلاقات العميقة المنشأة بينه وبين الدول المتوسطية الغير عربية وخصوصا إسرائيل و لتالي إلى قيام كيان فوق القومي او متعدد القوميات، ونشأة هوية شرق أوسطية من شأنها طمس الهوية العربية

الفرع الثاني: المشروع الأرومتوسطي

عرفت المنطقة الأرومتوسطية اتفاقيات تعاون عديدة طوال عقود من الزمن، أبرزها مؤتمر برشلونة سنة 1995، والتي جاء المشروع الجديد الاتحاد من أجل المتوسط على إنقاذ ما تبقى من مشروع مسار برشلونة في إطار مايسمى بمشروع سياسة الجوار، حيث قامت مبادرة من الر سة الفرنسية عادة بعث الشراكة الأرومتوسطية، من خلال مشروع الاتحاد من أجل المتوسط سنة 2007، و تي هذا الاهتمام في إطار أن البحر

[1] محسن الندوي، **مرجع سابق** ، ص230.

[2] إسماعيل معراق، **مرجع سابق** ، ص117

الأبيض المتوسط يمثل منطقة إستراتيجية على المستوى العالمي ومنطقة تفاعل بين الحضارات منذ القدم ومحور ربط بين مختلف القارات[1].

كما أن الطرح الأوروبي لفكرة الشراكة المتوسطية جاءت لعدة أسباب أهمها:

- إصرار الولا ت المتحدة على الانفراد بمقدرات الشرق الأوسط في مقابل قي المشاريع كمشروع أوروبي عربي مقابل الشرق أوسطية كمشروع إسرائيلي أمريكي.
- سيطرة الولا ت المتحدة على النظام العالمي ومدى مزاحمتها لأورو .
- إيجاد مجالات أوسع لصادرات الاتحاد الأوروبي.

- أسباب أمنية متمثلة في الأخطار الآتية من الضفة الجنوبية للمتوسط كالمخدرات والهجرة الغير الشرعية[2].

فالمتوسطية كفكرة وخيار أوروبي كان عبارة عن إعادة لإحياء دور القديم لأورو وهو أيضا محاولة لخلق توازن في القوى الإقليمية الناشئة والتي تحاول أن خذ مكان لها في المجتمع الدولي، وان الغرض المعلن من إنشاء هذا الاتحاد هو بناء السلام الازدهار يعم كل المنطقة، وذلك عن طريق تنفيذ مشاريع تعزيز التعاون بين كافة شعوبها، وإقامة شراكة متعددة وتعزيز التكامل والانسجام الإقليمي[3].

وتتطلع أورو من خلال طرح فكرة المتوسط ومحاولة تحقيقها لهدف استراتيجي يتجسد في تنظيم العلاقة المتوسطية في شكل منظمة على غرار منظمة الأمن والتعاون في أورو [4].

كما أن هناك مقاربة قائلة ن المتوسطية هي طرح سياسي واستراتيجي مضاد لفكرة الشرق أوسطية التي تقف ورائها الولا ت المتحدة الأمريكية وهي لمقابل تهدف إلى الحصول على نفوذ شامل على المنطقة العربية، وهي إذن بهدف البعد تتلاقى مع الظاهرة الاستعمارية السابقة، وهي بمثابة عودة لسياسة الأخلاق ومناطق النفوذ وغزوا غير مباشر وان الإدارة الأمريكية وإسرائيل ليستا بعيدين عن فكرة المشروع، وعلى العموم فان المشروع المتوسطي ينطوي على العدد من التحد ت والمخاطر فيما يتعلق لأمن القومي العربي والتي يمكن إيجازها في الأفكار التالية[5]:

---

[1] محسن الندوي، ،**مرجع سابق** ، ص229

[2] إسماعيل معارف ،**مرجع سابق** ، ص115

[3] محسن النداوي، **مرجع سابق**، ص239

[4] عبد القادر رزيق المخادمي، **الاتحاد من أجل المتوسط**، ط1، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، ص46

[5] جون كلود توري و رضا مزوي **مرجع سابق** ، ص16.

– إن المشروع المتوسطي بحسب الطرح الأوروبي يمثل تحدي خطير يتجسد في أبعاد الجانب السياسي في مضمون التعاون، حيث أن أورو لا تريد حشر نفسها في ملف الصراع العربي الإسرائيلي، وتكتفي فقط بدور الملاحظ، كما أن المشروع يخدم بشكل مباشر إسرائيل، أكثر من خدمة الأطراف العربية الموقعة على الوثيقة، كما انه حافظ على نفس المزا التي ظلت إسرائيل تستفيد منها وأبقى على الدولة العبرية كمتغير أساسي في عملية البناء[1].

– كما أن انضمام دول حوض جنوب البحر الأبيض المتوسط وخصوصا الدول العربية إلى هذا الاتحاد قد يؤدي إلى انسلاخها عن عضوية الاتحادات الأصلية وانشغالها عنها.

– كما أن المشروع هو عبارة عن وسيلة أوروبية لاختراق المتواصل لسيادة الدول العربية، كما بدا فصل آخر من الاختراق، حيث استغلت الدول الأوروبية موجة الإرهاب، وتدخلت بشكل في الشؤون الداخلية للدول المتوسطية العربية وطرقت قضية التنسيق الأمني ولاستخباراتي، وعملت على استقطاب الحركات الدينية المتطرفة، ووفرت لهم اللجوء السياسي، وفتحت أمامهم وسائل الإعلام لتضرب الأمن القومي العربي.

يعتبر المشروع المتوسطي فكرة أوروبية هادفة تسعى إلى إعادة صياغة المنطقة وفق ترتيبات إقليمية جديدة تكفل لها الحفاظ على مصالحها والبحث عن الأسواق والعقود التجارية، بمعنى أن الطرف الأوروبي يركز على الجانب الاقتصادي من خلال هذا المشروع، في حيث أن الطرف العربي ركز على الجانب السياسي المتمثل أساسا في الصراع العربي الإسرائيلي[2].

– كما تكمن خطورة هذه الفكرة الإقليمية، من خلال أن هذا المشروع رسالة حضارية تدعوا الدول العربية، وتركز الخطاب معها على أنها شعوب متوسطية يتطلب منها الانضمام إلى النادي الأوروبي المسيحي، لإضافة إلى أن الحوار والاحترام بين الثقافات والأد ن الذي نصت عليه الوثيقة لم يكن إلا غطاء سياسي لتمرير خطا ت ثقافية مهيمنة تحمل القيم العربية الرافضة للقيم العربية الإسلامية.

– كما أن المشروع يفرض على الدول المتوسطية العربية، أن تتبنى سياسات اجتماعية واقتصادية صعبة تنعكس سلبا علة تلك المجتمعات، كما انه يتأسس على خلفيات حضارية غربية في غاية الأهمية، ويحاول أن يقصي الهوية العربية، ويقسم الدول العربية[3].

إذن من هنا نستطيع القول ن المشروع المتوسطي لم يكن إلا أداة برغمانية تجة عن فكرة تقسيم النفوذ بين القوى الدولية في إطار مشروع العولمة الزاحفة.

---

[1] إسماعيل معارف، **مرجع سابق** ، ص ص167.166.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، **مرجع سابق**، ص46

[3] محسن النداوي، **مرجع سابق** ، ص239

وفي الأخير فان هذه المشاريع مجرد مقدمات مغرية أو جسور برغماتية بين الولا ت المتحدة والاتحاد الأوروبي وإسرائيل، تسعى من خلالها إلى خنق المد العربي وأخذت من فكرة تقسيم وتشتيت الوطن العربي هدفها الاسمي وعملت على تقديم رؤى وأفكار تهدد مستقبل الوطن العربي وتهدد أمنه القومي.

وعليه فان المشروع يهدف في الواقع إلى وضع الدول العربية تحت وصاية الولا ت المتحدة، وهذه الوصاية تتمثل أساسا في التخطيط الدقيق لمعالم التغيير الذي تريد تحقيقه في بنية المجتمعات العربية في السياسة والاقتصاد والثقافة

وخلاصة القول أن الشرق أوسطية فكرة استعمارية بحتة تهدف من خلالها القوى الغربية بقيادة الولا ت المتحدة إلى أحكام السيطرة على منطقة حيوية تتميز بحيازتها على جملة من الخصائص تستوجب السيطرة عليها والتحكم فيها، والعمل على غرس إسرائيل في المنطقة العربية، مما ينعكس سلبا على الأمن القومي العربي[1].

المطلب الثالث: مشكلة التبعية

إن علاقات الأقطار العربية مع الدول الكبرى في المحيط الدولي أكثر كثافة امنيا واقتصاد وسياسيا، بحكم علاقات التبعية التي تربط الكثير من تلك القوى لمنطقة العربية[2].

فالمنطقة العربية لم يعد خافيا ما وصلت إليه أغلب أقطارها ومجموعاتها الجهوية من تبعية وعجز وتهميش أمام جبروت النظام الدولي اللاأخلاقي فهي لا تراوح مكانها فحسب، بل تتدحرج إلى الأسفل من جراء مقايضات الدول الكبرى، بحكم أنها تنتمي إلى مجموعة دول العالم الثالث أو ما يعرف بدول الجنوب، والتي تتميز بضعف مؤشرات النمو الاقتصادي، وارتفاع حجم المديونية الخارجية، وتدني مستوى نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي.[3]

كما يلجا عدد كبير من بلدان العالم العربي إلى الاستدانة من الأسواق المالية الغربية، كرس لتدرج تبعيتها المطلقة لاقتصاد ت الغرب وأوصلها إلى حالة قصوى من التهميش، سيقت إلى جدولة تفرض عليها مزيدا من التبعية، فهي دول بعة ومنقادة للسياسات الغربية تتواجد قواعد أو تسهيلات برية وبحرية للقوات الأجنبية على أراضيها

[1] إسماعيل معراق، **مرجع سابق** ، ص167

[2] محسن النداوي، **مرجع سابق** ،ص ص245-246

[3] أبو بكر بوخريسة، **الدولة والمجتمع من مشروع الوحدة المغاربية إلى الدولة القطرية**، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، ص316.

كما تلجا الدول العربية إلى الاقتراض من مؤسسات الحكومات الغربية مقابل شروط مجحفة، فليس صحيحا لا اليوم ولا من قبل الفصل بين السياسة والاقتصاد، إذ أن الاقتصاد السياسي هو المحور الحقيقي للنظام الدولي القديم والجديد، وبذلك أصبح ارتهان البلدان النامية وتبعيتها ماليا واقتصاد وسياسيا واجتماعيا وثقافيا في آن واحد.[1]

ومن الأمور الجديرة لإشارة إلى التبعية، هي ازد د التبعية العربية الأمنية الغذائية للخارج، أو ما يسمى لانكشاف الأمني والغذائي، كما نجد أن الكثير من الدول العربية تعتمد على تصدير سلعة واحدة، حتى أصبحت القوى الدولية خارج النظام الإقليمي، بسبب ذلك هي الأكثر تقريرا وتوجيها لما يحصل داخل النظام العربي نفسه، فقد ظل العالم العربي مرتبطا ورو و لدول الاستعمارية ثم مريكا لاحقا، ارتباطا أقوى ما هو عليه بين الدول العربية نفسها[2].

فالولا ت المتحدة في فجر الألفية الثالثة تتمتع بتفوق لم تضاهيه حتى أعظم الإمبراطور ت في الماضي، مما جعلها تمارس سيطرة لا مثيل لها في كل أنحاء العالم مما جعلها المكون الذي لا غنى عنه للاستقرار الدولي من منطلق ما تمتلكه من إمكانيات وقدرات على المستو ت الاجتماعية والعسكرية والاقتصادية، مكنتها من أن تكون ذات مكانة فاعلة على مستو ت القوة الدولية، مما أدى إلى تبعية دول العالم إليها بوجه عام، وتبعية الدول العربية إليها بوجه خاص، لإضافة إلى سيطرتها على النظام العالمي الجديد فهي تسيطر على العالم.

حتى النظام الإقليمي العربي منذ أن وجد، يعتبر واحدا من النظم الاقتصادية التابعة للنظام الدولي المخترق لستمرار، أي عرضة للتدخلات الخارجية للقوى الأجنبية، وإذا عد إلى للوراء، فإننا نجد أن فترة السبعينات من للقرن الماضي، شهدت تغلغل كبير للنظام للدولي في تفاعلات النظام الإقليمي للعربي عسكر وسيلسيا واقتصاد ، كما شهدت مزيدا من تبعية أعضاء النظام الإقليمي العربي للقوى الخارجية[3]

كما أن النظام العالمي الجديد هو عبارة عن إنتاج من النظام العالمي السابق وهو نظام معد للعرب، ويعتبر قيدا على تحقيق الأماني العربية ودليل تضارب المصالح القطرية، ووسيلة للارتهان والتبعية العربية لأمريكا كما انه وسيلة تضمن الهيمنة الأمريكية التامة على المسرح العالمي، وعند النظر إلى الأوضاع الراهنة في المنطقة العربية، نجد أنها انتقلت من حروب الترويض والتأديب إلى السلام المبني على تنشيط الانفتاح انطلاقا من إنشاء بلدان موالية لدول الاستعمارية السابقة، وفتح أسواق في المنطقة العربية كلها، عن طريق التحكم في أسعار النفط، وضغوط

[1] العربي ولد خليفة، **مرجع سابق** ، ص47

[2] **المرجع نفسه** ، ص48

[3] عبد القادر رزيق المخادمي، **النظام الدولي الجديد الثابت والمتغير**، ط3، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص95.

المديونية والتسريع الديمقراطي، إذ ينبغي أن نعترف ن خلاصة عدم التنسيق والتناحر السياسي بين الأنظمة السياسية العربية، أدى إلى ازد د التبعية وهشاشة الأنظمة السياسية، وانتقال أجزاء هامة من المنطقة إلى قواعد خلفية لمعالجة خردة القوى الكبرى، جر يتفاوت حسب الولاء والخدمات[1].

وانطلاقا من هنا فان المنطقة العربية هي مساحة مفتوحة تنفذ رغبات الديكتاتورية الغربية، مقابل فات اقتصادي هدفه جيل الانهيار، وتعميق التبعية داخل الأقطار العربية، مما ينعكس سلبا عليها ويؤثر على الأمن القومي العربي[2].

[1] سوسن عساف، **استراتيجية الردع العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي**، ط1، لبنان: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008، ص273.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي،**النظام الدولي الجديد الثابت والمتغير** ، مرجع سابق ذكره، ص96

خلاصة واستنتاجات:

بعد كل ما قدم من تهديدات داخلية وخارجية تؤثر على الأمن القومي العربي، فإننا نجد أن كل القطار العربية، غينها وفقيرها، كبيرها وصغيرها، تواجه إما أزمة بقاء أو بقاء أزمة، وإن الوطن العربي رغم كل ثرواته وموارده وانجازاته، مهدد خارجيا و بع دوليا ومتوتر داخليا، مثلما لم يتهدد أو يتبع أو يتوتر منذ حصول دوله على الاستقلال، فلم يشهد الوطن العربي سابقا مثل هذا القدر من التهديدات التي تؤثر على أمنه القومي العربي.

حيث سعت القوى الخارجية بمختلف اشكالها إلى ا رة الفتن والانقسمات القومية والمذهبية والطائفية فيها وتقوية النزعات بين الدول العربية فيما بينها وكما تسعى دول الجوار إلى امتلك القدرة على تحديد نمط التفاعلات السياسية والاقتصادية والامنية بين الاقطار العربية لكي تصبح هي القوى المتحكمة في العلاقات الاقليمية المحيطة لوطن العربي لإضافة إلى بروز التهديد الاكبر للنظام العربي، إلا وهو التحدي الإسرائيلي الذي يمثل اختراقا للذات العربية في قلب النابض للعالم العربي والمتمثل في السيطرة على الأراضي الفلسطينية نقطة المركز داخل الوطن العربي الذي اصبحت تحرك به هذا الوطن الكبير كما تشاء، لإضافة إلى المشاريع الاقليمية التي فرضتها القوى الكبر على الوطن العربي بحجة العولمة الزاحفة ، والتي ماهية إلا أداة للسيطرة على الوطن العربي لإضافة إلى مشكلة التبعية المصاحبة لأغلب الدول العربية تجاه الدول الاستعمارية و لتالي فإن هذه التهديدات سواء الداخلية او الخارجية التي تهدد الأمن القومي العربي، فتحت الباب أمام التدخلات الخارجية في الشؤون العربية والحلول دون امكانية تجمع أو اتحادي الصفوف العربية من اجل قرار عربي موحد.

الفصل الثالث:

الآليات والاستراتيجيات العربية والدولية المجابهة للتهديديات الامن القومي الع

مقدمة الفصل الثالث:

لقد شكل موضوع الأمن الهاجس الأساسي للدول، حيث عملت الدول الكبرى على ايجاد منظمات تعمل على تفعيل السلم والأمن الدوليين.

في حين أن المهتمين والمختصين والمسؤولين العرب، اهتموا على مدى عقود من السنين لشؤون العربية، خاصة فيما يتعلق بصيانة الأمن القومي العربي ومجابهة أهم تهديداته، حيث بدأت تظهر موجة المد القومي العربي داخل الوطن العربي، عن طريق الاتحادات الثنائية بين بعض الدول العربية، وظهور تجمعات إقليمية عربية من أجل تنسيق الجهود والآليات العربية لمجابهة أهم التهديدات الامن القومي العربي ومعالجة أهم القضا العربية العالقة، لإضافة إلى ظهور تطلاعات من طرف بعض الدارسين والكتاب العرب من أجل تحقيق الوحدة العربية وتحسين أوضاع الوطن العربي، والحصول على ما يسمى لأمن عن طريق تكتيف الجهود بين اقطار العربية جميعا لمواجهة تهديدات الامن القومي العربي سواء الداخلية منها أو خارجية.

المبحث الأول: آليات مجابهة الأمن القومي

هي مختلف الوسائل الواجب توفرها حتى يتم تطبيق الإجراءات التي تمس الجوانب الاستراتيجية العسكرية والسياسية والاقتصادية، حسب تصور كل دولة لأمنها القومي في مستو ته المختلفة، وإن تطبيق كل دولة عربية لهذه الآليات ينعكس ايجابيا على الأمن القومي العربي.

المطلب الأول: الآليات العسكرية

يتفق مضمون الآليات العسكرية وعمله من الناحية العملية مع مفهوم الدفاع الوطني حيث تستعمل هذه الآليات في إطار الاستراتيجية العامة للدفاع الوطني، وذلك من أجل تحقيق السياسة الأمنية في شملها العسكري وتتضمن هذه الآليات القدرات العسكرية لدولة بمختلف أجزائها، حيث تتشكل من قسمين أساسين:

الأول: هو التصور الفكري أو الإيديولوجي أو العقيدة الاستراتيجية التي تقوم عليها مختلف العمليات العسكرية من تخطيط ودفاع وهجوم... الخ، فدور هذا الشق هو توجيه استعمال مختلف الوسائل العسكرية الأخرى أسلحة ومعدات كما يهدف كذلك إلى عقلنه هذا الاستعمال، من خلال دراسة هذه الجزيئات يمكن التعرف على المدرسة التي تنتمي إليها كل دولة، ووفقا لهذا الشق يتم تحديد الأولو ت الواجب تلبيتها، إضافة إلى مصادر الخطر القائمة فعلا أو محتملة الحدوث، حيث يمكن أن يكون مصدر الخطر غير محدد مثل ما هو عليه الحال لنسبة لظاهرة الإرهاب أجل تبرير سلوكات معينة.

الثاني: هو ذو طبيعة مادية تقنية إذ يتكون من المعدات الحربية والأسلحة سواء كانت تقليدية أسلحة خفيفة، أو إستراتيجية مثل صواريخ بعيد المدى وقنابل نووية، لإضافة إلى كل ما يدخل في تزويد القوات المسلحة بكل المواد الضرورية من أجل البقاء والقتال والتنقل وإجراء مختلف العمليات الطبية الممكنة في أوقات الحرب وكذلك أوقات السلم، ويستحسن أن يتم التزود عموما بهذه المواد والمعدات من التصنيع الذاتي أو من مختلف المصادر الخارجية[1]

المطلب الثاني: الآليات الاقتصادية

تلعب الآليات الاقتصادية دور تمويلي، أي ضمان المواد الكافية لتجسيد الأمن من خلال تمويل أداء مختلف الأجهزة المعنية لأمن سواء في شقه السياسي أو العسكري أو الاجتماعي، فبرامج التسلح تتوقف على قدرة الدولة على القيام عباء هذا البر مج من خلال رصد ميزانية هامة للدفاع، كما تعمل هذه الآليات على تحقيق الدولة على القيام عباء هذا البر مج من خلال رصد ميزانية هامة للدفاع، كما تعمل هذه الآليات على

[1] رداف طارق، **مرجع سابق**، ص ص27-28

تحقيق حد مقبول من الرفاهية الاقتصادية، وتتمثل الآليات الاقتصادية الموجودة في الدولة، وتؤدي مهام حيوية أهمها:

- عملية خلق الثروة والموارد الاقتصادية أي توفر مجموعة متعددة من المصادر المادية والتي من شأنها تمويل النشاط العام للدولة ومنها الإستراتيجية العامة الهادفة لتحقيق أمنها.
- التسيير العقلاني للموارد ومصادر الثروة، فكيفية تسيير هذه الموارد مرتبط لعقيدة الفكرية المتبناة من طرف صانعي القرار.
- التفاعل الخارجي الايجابي، أي علاقات الاعتماد المتبادل والمساومات ستعمال الوسائل الاقتصادية فحتى تكون الآليات الاقتصادية فعالة لا بد أن يتم استعمالها بطريقة عقلانية[1]

المطلب الثالث: آليات السوسيوسياسية

أي تفاعل الشؤون السياسية مع البيئة الاجتماعية بشكل يساعد على الاتفاق حول القضا المحورية الواجهة للمجتمع، إذ نجد النشأة الاجتماعية التي تعني تكوين الفرد كجزء في المجتمع وكمواطن في الدولة عن طريق خلق الإحساس بعدم التعارض بين الأهداف الوطنية العامة والأهداف الفردية، أي محاولة تقليل التجاء الأفراد إلى السلوك العدواني وغيرها من الأولو ت التي تهدف إلى تحقيق التوازن والاستقرار

هذه الآليات تعتمد في حقيقة على توفر عاملين رئيسيين يتمثل العامل الأول في المشاركة في بناء القرار السياسي الذي يتحقق بتوفير مجتمع مدني متفتح على المشاركة السياسية أما العامل الثاني فيتمثل في سيادة القانون الذي يستلزم مين حماية حقوق الانسان داخل المجتمع والمساوات بين الناس في الحقوق داخل المجتمع[2]

فكل آلية من هذه الآليات السابقة الذكر سواء العسكرية أو الاقتصادية تكمل بعضها، فالعلاقة بين هذه الآليات هي علاقة اعتماد متبادل، لذلك يجب على كل دولة عربية الاعتماد على هذه الآليات من أجل التقليل من تحد ت الأمن القومي العربي[3].

ولكن هذه الآليات أصبحت غير قادرة على تحقيق المن القومي العربي، وذلك لظهور تحد ت غير محدودة وواسعة داخل الوطن العربي تهدد أمنه القومي.

---

[1] عبد المنعم المشاط، "**نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القومي**": مجلة المستقبل العربي: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 54، أوت 1983 ص09.

[2] فتيحة بن يدة و عائشة بن قمار ، **المرجع سابق**، ص22

[3] عبد المنعم المشاط، **المرجع سابق**، ص16

المبحث الثاني: دور الهيئات العربية والدولية في مجابهة أهم التهديدات

تعتبر التجمعات الدولية والإقليمية والتجارب الوحدوية، ظاهرة قديمة ارتبطت نسبيا بنهاية الحرب العالمية الثانية، من أجل بناء السلم والأمن الدوليين وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة على المستوى الدولي، أما على المستوى العربي فقد استقر الحال ميدانيا على الانطلاق في بناء الإطار المؤسسي لنظام عربي موحد يستوعب كل البلدان العربية، والمتمثل في جامعة الدول العربية، وظهور بعض التجمعات الإقليمية داخل الوطن العربي من بينها مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي، وهذا ما تطرقنا إليه في هدا المبحث، وما مدى ثير هذه التجمعات في مواجهة بعض تحد ت الأمن القومي العربي.

المطلب الأول: مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي

قد تمثلت بداية الثمانينات نهاية مرحلة دعاة الخطاب القومي والوحدوي، وشهدت هذه الفترة مولد التجمعات الإقليمية داخل الوطن العربي، بقيام مجلس التعاون الخليجي، وتكرست الظاهرة لتعبر عن تطور هذا الاتجاه بقيام اتحاد المغرب العربي، وقد جاءت هذه التجمعات في سبيل بناء الوحدة العربية[1].

الفرع الأول: مجلس التعاون الخليجي

إن البداية الحقيقية لإنشاء هذا المجلس تعود إلى اجتماعات قمة أقطار الخليج العربية الذي عقد على هامش مؤتمر القمة الإسلامية في الطائف لسعودية خلال الفترة 25-28 جانفي 1981، ومن ثمة كان الميلاد الرسمي لمجلس التعاون الخليجي في مارس 1981 ومن بين أهم الأسباب التي أدت إلى ضرورة إنشاء هذا المجلس هي نشوب حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران، وشعوب حكام الخليج لقلق على أمن بلادهم، لإضافة إلى الخلفيات الحدودية، وظهور أقليات أثنية ودنية داخل المنطقة وتخوف الأنظمة الحاكمة منها لإضافة إلى المتغيرات الدولية، وقد شكل الهاجس الامني عاملا مهما ومحددا في قيام مجلس التعاون الخليجي، بحيث ان دول المنطقة ضلة تترقب وتستشعر هذا الخطر بصفة دائمة ومشتركة لدرجة انه أصبح احد اولو تها، وهذا لنظر إلى موقها الاستراتيجي الهام، مما جعلها محطى اطماع القوى الاقليمية وهذا ما أدى بها إلى التفكير في اقامة اطار سياسي وقانوني تتمكن من خلاله هذه الدول من ضمان الدفاع الجماعي عن مصالحها الامنية المشتركة[2]

للمجلس اهداف اساسية على النحو التالي:

- تحقيق التنسيق و التكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها.

---

[1] إسماعيل معارف، **مرجع سابق** ، ص ص75-76

[2] **المرجع نفسه**، ص78

- تعميق الروابط والصلة وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.
- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين، دون إبراز ما يتصل لشؤون الأمنية والسياسية بين هذه الأهداف، برغبة من الدول تجنب نقاط الاختلاف التي تثير التساؤلات وتفتح الخلافات وحتى لا ينظر إلى المجلس كحلف عسكري[1]

وكانت للمجلس مواقف ايجابية وفعللة، تجسدت خصوصا في المشاركة في مؤتمر القمة العربية الذي انعقد في بغداد في فبراير 1990، والذي كان لدول المجلس دورا كبيرا في إنجاحه، إلا أن عدم فاعلية المجلس وفشله تظهر من خلال أزمة الخليج الثانية وغزو العراق للكويت، والتي كانت بمثابة صدمة لدول المجلس التي فضلت حل الأزمة في إطار عربي، وقد تجسد ذلك في "إعلان دمشق" الذي ثم التراجع عنه لعوامل داخلية وخارجية من بينها إمكانية السماح نضمام أطراف إقليمية إلى الحوار الأمني والسياسي حول المنطقة مثل إيران لإضافة إلى انعقاد قمة مجلس التعاون الخليجي لأول مرة بعد غزو العراق للكويت في الدوحة، ما بين 22-25 ديسمبر 1990 لمناقشة المسائل المترتبة على هذا الاحتلال كمحاولة لتوحيد مواقف دول المجلس اتجاه القضا المشارة وطرح شامل لأمن المنطقة، وإعادة النظر في المساعدات الخارجية للدول العربية، حيث أعدت دول الخليج صياغة البر مج الخاص بدعم التنمية العربية، برأسمال قدره 10 مليار دولار لدول المتضررة من الأزمة، ثم أعقبت هذه القمة قمم أخرى تميزت لتركيز على التعاون والتنسيق للجهود بين دول المجلس في المجالات الداخلية ومحاولة حل الأزمة، والتوصل إلى حلول سلمية لحل النزاعات الحدودية داخل المنطقة[2].

مما سبق نستخلص أن مجلس التعاون الخليجي ساهم ولو بشكل قليل في حل بعض الأزمات، التي تمثل تحد الأمن القومي الخليجي خاصة والأمن القومي العربي عامة.

الفرع الثاني: اتحاد المغرب العربي

إن فكرة اتحاد المغرب العربي هي ليست وليدة القرن الماضي بل هي راسخة الجذور في أعماق التاريخ المغاربي، وقد شكل مؤتمر طنجة الذي عقد في فبراير 1958 الميلاد الرسمي للفكرة، أما بعد الحرب العالمية الثانية و سيس جامعة الدول العربية كحدث عربي أعطى دفعا قو لأنصار المشروع التوحيدي داخل المغرب العربي،

[1] محسن النداوي، **مرجع سابق**، ص 194

[2] إسماعيل معارف، **مرجع سابق**، ص ص106 -107

وبعد نشاطات دبلوماسية مكثفة بدأ التقارب في المنطقة بعد عدة حلقات والقيام بعدة اجتماعات أبرزها لقاء زعماء أقطار المغرب العربي، وفي 17 فبراير 1989 تم الإعلان عن قيام اتحاد المغرب العربي

ومن بين أهم الأسباب التي أدت إلى ضرورة إنشاء هذا الاتحاد هي ظهور مشكلة الحدود داخل المنطقة، والتي كانت بمثابة قنابل مؤقتة خلفها الاستعمار، وظهور عدة نزاعات حدودية أبرزها النزاع المسلح بين الجزائر والمغرب وقضية الصحراء الغربية التي مازالت تلقي بظلالها حتى الآن، مما جعل المنطقة مطوقة لتحدي الأمني الذي دفعها إلى الدخول في عملية التنسيق، لإضافة إلى الاعتداءات التي تعرضت لها ليبيا من قبل الولا ت المتحدة الأمريكية، التي أضفت تحدي أمني خارجي زاد من الرغبة في التكتل، لإضافة إلى مشكلة التبعية وز دة حدة المديونية[1]

* وإن هذا الاتحاد جاء ليحقق الأهداف الآتية:

- توثيق أواصر الأخوة التي تربط الأعضاء وشعوبهم بعضهم البعض
- تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتهم والدفاع عن حقوقها
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف
- انتهاج سياسة مشتركة في مختلف الميادين
- العمل تدريجيا على تحقيق حرية الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها[2]

* وإن السياسة المشار إليها تهدف إلى تحقيق الإغراض التالية:

- **في الميدان الدولي:** تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق فيما بينها يقوم على أساس الحوار.

- **في ميدان الدفاع:** صيانة استغلال كل دولة من الدول الأعضاء

– في الميدان الاقتصادي: تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء

- **في الميدان الثقافي:** الحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام، وصيانة الهوية القومية العربية، واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصا بتبادل الأساتذة والطلبة، وإنشاء مؤسسات جامعية ثقافية في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء[3]

---

[1] طيبي بن علي، **العالم العربي والألفية الثالثة**، ط1، الجزائر: دار العرب للنشر والتوزيع، ، 2002، ، ص80.

[2] محسن النداوي، **مرجع سابق** ، ص 306

[3] جمال عبد الناصر مانع، **اتحاد المغرب العربي دراسة قانونية وسياسية**، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004، ص ص92-93

وقد حاولت حكومات المغرب العربي من خلال هذه التجربة تحقيق التكامل الاقتصادي وقد نجحت إلى حدى ما في البداية، حيث اتفق زعماء المغرب العربي على تشكيل سياسة اقتصادية مشتركة لتحقيق تطور ايجابي ملموس في الصناعة والزراعة وتنمية التجارة بينهم من خلال انشاء شركات مختلفة لتسريع التقارب والاندماج المشترك والتركيز على الصناعات القائمة على الموارد الاولية المختلفة والتركيز على الصناعات التي توفر الاكتفاء الغذائي الذاتي لهذه البلدان والحاجات الضرورية داخل المنطقة ، أي تحقيق الامن الغذائي والمائي وتشجيع الصناعات المحلية[1].

رغم فشل هذا الاتحاد في الوصول إلى حل نهائي للقضية الصحراوية إلا أن الرغبة في تكتل بين الدول المغاربية، هي بمثابة عقبة نقف أو تقلل من حدة التحد ت التي تؤثر على أمنها القومي، لإضافة إلى أن هذا الاتحاد وصل إلى حل أغلبية النزاعات الحدودية وإخماد فتنة الحدود داخل المنطقة، وإعادة ربط أواصل الإخوة بين شعوب المنطقة خاصة الجزائر والمغرب، وإيجاد نوع من التوافق بين الدول المغاربية حول بعض التحد ت المحورية، كالتنسيق من اجل مواجهة توسيع السوق الأوروبية المشتركة[2].

المطلب الثاني: جامعة الدول العربية:

إن جامعة الدول العربية هي شكل من أشكال الاتحادات، فهي جامعة دول ذات سيادة، تجمعت فيهما بينها لتراضي لتقوية الصلة والعلاقات بينها، وتنسيق سياساتها ونشاطاتها للصالح العام ولكل الأعضاء، حيث بدأت الظروف السياسية تتغير في الشرق الأوسط خلال الأربعينات، ومن تم توصلت بعض الدول العربية آنذاك إلى بعض التقارب من خلال إقامة معاهدات صداقة وحسن الجوار، مما أدى إلى إقامة علاقات دبلوماسية بينها سنة 1945 توجت هذه العلاقات لاتفاق على إنشاء جامعة تضم الدول العربية تحت اسم جامعة الدول العربية من أجل تحقيق الحلم العربي القديم إلا وهو الوحدة العربية الشاملة

وتتركز المبادئ التي تسير عليها جمعة الدول العربية في بعض مواد الميثاق حيث يظهر مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاعضاء من خلال المادة الثامنة، مبدأ احترام سيادة كل دولة وسلمت اقليمها من خلال المادة الثانية، مبدأ حل المنازعات بطرق السليمة من خلال المادة الخامسة، ومبدأ المساعدة المتبادلة من خلال المادة السادسة[3]

[1] طيبي بن علي، **مرجع سابق، ص** 33

[2] **المرجع نفسه** ، ص80

[3] عمر سعد وأحمد بن صر، **قانون المجتمع الدولي المعاصر**، ط4، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ، 2007، ص226

ومن أهم أهدافها:

- توطيد العلاقات العربية ومضاعفة الروابط بين الدول العربية.
- توثيق التعاون العربي في المسائل الاقتصادية والثقافية والاجتماعية
- المحافظة على السلام والأمن العربي وذلك بمنع استخدام القوة بين الدول الأعضاء، وحل النزاعات التي تنشأ بينها لطرق السلمية

ويظهر عمل الجامعة العربية من خلال تنسيق عدة مؤتمرات قمم عربية، من بينها قمة الجزائر وقمة بيروت وقمة الخرطوم، وما تطرقت إليه هذه القمم من أعمال من أجل مواجهة أهم التحد ت التي تواجه الأمن القومي العربي

- **قمة الجزائر:** لقد عبرت قمة الجزائر عن الاهتمام بوحدة الصف العربي ووحدة العمل الجماعي وتنسيقه، وتنقيته من جميع الشوائب، وبعد القيام بتقويم شامل ودراسة عميقة للظروف المحيطة لوضع العربي وللعلاقات العربية والأوضاع التي تمر بها الأمة العربية وما يواجه الأمن القومي العربي من تهديدات، ومخاطر جديدة محدقة من واستقرار الشرق الأوسط، و لنظر إلى المتغيرات النظام الدولي، وما تمثله التحولات الجارية من تحد ت كبيرة أمام النظام الإقليمي العربي ، و كيد المسؤولية القومية في الارتقاء لعلاقات العربية وتمثين اواصرها ، وتعزيز التضامن العربي من أجل الدفع بسيرة العمل العربي المشترك[1]

- **قمة بيروت:** لقد دعت هذه القمة إلى التمسك لمبادرة العربية للسلام لحل الصراع العربي الإسرائيلي على أساس قرارات الشرعية الدولية، و ييد السلطة التام للفلسطينية وقياداتها مؤسساتها في سعيها للحفاظ على الوحدة الوطنية، ودعوة المجتمع الدولي إلى احترام إرادة الشعب الفلسطيني في اختيار قيادته وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ورفض الاجراءات الإسرائيلية اوحدية الجانب كما طالبت لتمثيل فتو محكمة العدل الدولي بشأن الا ر القانونية الناشئة عن تشيد جدار الفصل العنصري العادي في الاارضي الفلسطنية المحتلة، والتأكيد على أن السلام العادل والدائم في الشرق الاوسط لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الاارضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بما في ذلك الجولان العربي السوري المحتل والاراضي التي مازالت محتلة في جنوب لبنان والتوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين والدعوة إلى تقديم الدعم المالي للسلطة الفلسطينية ومواصلة

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، **نظام الدولي الجديد الثابت والمتغير، مرجع سابق**، ص 364

اسهام في دعم الموارد الصندقي الاقصى وانتفاضة القدس تمكينا للاقتصاد الفلسطيني وتعزيز قدراته الذاتية وفك ارتهانه لاقتصاد الإسرائيلي[1].

- **قمة الخرطوم 'السودان'**: الدعوة إلى ز دة الاستثمارات العربية خاصة في مجال الثروة الزراعية واستغلال إمكانيات السودان لتحقيق الأمن الغذائي العربي، تطوير العمل العربي المشترك وعلى وجه الخصوص اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية المشتركة والتأكيد على ضرورة الحوار واحترام المتبادل بين الشعوب والثقافات والأد ن، التأكيد على ضرورة التضامن العربي مع فلسطين وسور إزاء العقو ت الأمريكية، ومع لبنان الشقيق في حقه السيادي واستعادة أراضيه المحتلة من قبل إسرائيل، واحترام وحدة وسيادة العراق وإخماد ر الفتنة الطائفية بها، ونرحب بتوقيع اتفاقية السلام الشامل في السودان، إعلان إدانتها للإرهاب بجميع أشكاله[2].

مما سبق فان كل هذه القمم وغيرها من القمم عقدت بهدف طرح أهم التحد ت التي تواجه المن القومي العربي وضرورة تنسيق الجهود العربية لمواجهة هذه التحد ت كما يمكن القول ن الجامعة العربية وبعد نصف قرن من إنشائها لعبت دورا محور في مواجهة بعض التحد ت من خلال العمل على وصول الدول العربية المستعمرة قديما إلى الاستقلال، كما نجحت إلى حد كبير في الوقوف إلى جانب الدول العربية المعاقبة في حرب 1948 و 1956و 1967 و 1973 ضد الصهيونية العالمية، أما فيما يخص التنسيق والتعاون على التطور والتنمية فقد حققت القليل منه لنسبة لما كان المفروض أن تحققه.[3]

المطلب الثالث: هيئة الأمم المتحدة

ظهرت منظمة الأمم المتحدة في نهاية الحرب العالمية الثانية، عند لشعور لحاجة إلى إيجاد تعاون أعمق بين أعضاء المجتمع الدولي وقت السلم، وهذه المنظمة القائمة الآن، هي ني منظمة عالمية ذات صفة سياسية تنشأ في القرن العشرين، والأمم المتحدة كمنظمة عالمية تضم الدول وتناقش القضا الصعبة، مثل مشاكل الحرب والسلام، ويلتقي قادة الدول وجها لوجه ويتباحثون ويتحاورون بشكل بناء وغالبا هؤلاء القادة يشرحون مواقفهم إزاء مختلف النزاعات، والامين العام يشكل مباشرة أو من خلال ممثلين ربما هو يدعم الحوارات الخاصة لامن[4].

---

[1] عمر سعيد ، احمد بن صر، **مرجع سابق** ه، ص 227

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، **نظام الدولي الجديد الثابت والمتغير** ،**مرجع سابق** ، ص364

[3] طيبي بن علي، **مرجع سابق** ، ص35

[4] مفيد الزيدي، **العرب والقوى الدولية في القرن الحادي والعشرين**، ط1 ، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، ، 2003، ، ص185

وقد وردت أهداف الامم المتحدة في د جة الميثاق ومادته اولى وقد بينت الد جة أن الامم المتحدة تهدف إلى انقاذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب وكفالة حقوق الانسان وتحقيق العدالة في العلاقات الدولية واحترام الالتزامات النشأة عن المعاهدات وغيرها من المصادر القانونية الدولية والعمل عن الرقي الاجتماعي ورفع مستو ت الحياة وإن تحقيق هذه الاهداف يستلزم التسامح والتعايش في السلام وحسن الجوار ، والمحافظة على السلام والامن الدوليين وعدم استخدام القوى المسلحة في غير المصلحة المشتركة وأن تقوم المنظمة على ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لشعوب جميعا

* وقد وردت أهداف الأمم المتحدة في ديباجة الميثاق والمتمثلة فيما يلي:

- حفظ السلم والأمن الدوليين

- تنمية العلاقات الودية بين الدول

- تحقيق التعاون الدولي لحل المسائل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وتعزيز احترام حقوق الإنسان

- جعل الأمم المتحدة مركزا لتنسيق أعمال الدول وتوجيهها نحو إدراك هذه الأهداف المشتركة

* وللهيئة مجموعة من الأجهزة أهمها مجلس الأمن الدولي، الذي يتدخل عند وجود أحداث طارئة على المجتمع الدولي، كاندلا ع الحرب أو التهديد بها، فإن مجلس الأمن يتدخل عند ذلك، ويصدر القرارات التي تمنع أي تهديدات عن طريق العقو ت الاقتصادية والعسكرية التي تفرض عليها، ويساعد في التباحث من أجل إقامة السلام في مناطق النزاع، وقد ساعدت الأمم المتحدة في حل عدة صراعات واعتمدت أسلوب المباحث كحل وحيد لإقامة السلام وتسوية الصراعات[1].

حيث يظهر عمل الأمم المتحدة داخل العالم العربي من خلال تدخل لحل أزمة الشرق الأوسط 1973، وتدخل لحل أزمة حرب الخليج الأولى والثانية، لإضافة إلى التدخل في القضية الفلسطينية من أجل إصدار آ ر قانونية ضد إسرائيل بشأن تشييد جدار الفصل العنصري العازل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إلا أن دورها كان ضعيفا وغير فعال لنسبة لتقليل من التحد ت التي تواجه الأمن القومي العربي، فهي تقوم بدعم إسرائيل في كثير من القضا على حساب القضية الفلسطينية والقضا العربية [2].

[1] عمر سعد وأحمد بن صر، **مرجع سابق** ، ص ص 73- 74

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، **نظام الدولي الجديد الثابت والمتغير، مرجع سابق** ، ص368

المبحث الثالث: سيناريوهات مستقبلية حول الوحدة العربية

نظرا لأهمية الامن القومي العربي لدى الدارسين والكتاب والباحثين العرب وز دة حدة التهديدات الامنية وما نتج عنها من أ ر سلبية في تفكيك الصف العربي، هذا ما يستدعي منهم إلى طرح بعض الآراء والتطلعات على شكل سيناريوهات مستقبلية من أجل بناء الوحدة العربية وسندكر على سبيل المثال مايلي:

المطلب الأول: سيناريو الأولى

رغم كل الضعف والتردي يمكن لكل قطر عربي أو دولة عربية داخل الوطن العربي، أن تقوم ببعض السياسات والممارسات الإسعافية والعلاجية التي تقلل من احتمالات ابتلاعها بواسطة قوي أجنبية والاهتمام بضرورات الحاضر واحتياجات المستقبل وإن الإجراءات المطلوبة داخل كل دولة هي تحسين أداء النظام الحاكم بحيث يتعاظم تماسك الجبهة الداخلية وتمسك مواطنيها بوطنهم، وتهيئهم للدفاع عن وحدة ترابه الوطني، ولهذه الإجراءات شق اقتصادي وشق سياسي وآخر اجتماعي تتمثل فيما يلي[1]:

الفرع الأول: الإجراءات الاقتصادية

تتطلب من الأقطار العربية جميعا مزيدا من الترشيد والضبط والتحسين في المجالات الآتية:

– العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية، وتحقيق التكامل وتنويع الإنتاج الصناعي، وتطوير التنمية الزراعية، والعمل على تحقيق الأمن الغذائي وز دة الإنتاج الزراعي، وتحسين معدلاته وتحقيق الأمن المائي داخل كل قطر عربي.

– إعادة النظر في التوجهات التنموية والبحث الجدي في أن يكون الإطار العربي الأوسع هو البعد الاستراتيجي للتنمية لديها بدلا من الاتجاه للاستثمار والاندماج في الأسواق العالمية مع كل ما يترتب على ذلك من تبعية.

– إعطاء الأولوية في نمط التصنيع للمشروعات التي تساهم في إشباع الحاجات الأساسية وتقليل من الاعتماد على الاستيراد.

– تحديد نمط الاستهلاك العام والخاص، وذلك للحفاظ على الفرائض المالية وز دتها خاصة عند الأقطار النفطية، وفي هياكل توزيع الاستثمارات الجديدة واختيار الفن الإنتاجي[2].

– تطور التنمية الزراعية والعمل على تحقيق الامن الغذائي داخل الاقطار العربية والعمل على ز دة الانتاج الزراعي

[1] خير الدين حسيب، **مرجع سابق**، ص334.

[2] اسماعيل معارف، **مرجع سابق**، ص283

– استكمال واستحداث وتنمية أجهزة وطنية متكاملة للإشراف والإدارة والتطوير في مجالات المعلومات والطاقة ونقل التقنية، وتحرير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.

– تعديل اتجاهات التبادل التجاري تدريجيا تجاه المحيط العربي والأقطار الصديقة.

– العمل من أجل التخلص من التبعية، والسعي للمحافظة على صناعة السلاح ودعمها بخاصة في الإطار العربية الكبيرة، والأكثر تعرضا للتهديد الخارجي[1]

الفرع الثاني: الإجراءات السياسية

تتطلب من الأقطار العربية تحسين الأداء السياسي من خلال العمل على ما يلي:

– دعم الديمقراطية المستندة إلى مبدأ التنوع، داخل الوحدة الوطنية فهي نظام يتسع للجميع، وهي سبيل التفاهم الواقعي بين أكثرية سياسية متنوعة في أصولها وموحدة في أهدافها، فالديمقراطية هي شرط إنبناء الوحدة الوطنية.

– العمل على تغيير طبيعة الأنظمة السياسية المتمسكة لسلطة، والاهتمام بمسألة الأقليات، والعناية لمناطق الظرفية والحدودية التي تكون مواضع الاختراق الخارجي المحتمل[2].

– توسيع المشاركة السياسية بقصد خلق الاندماج والتكامل بين النظام الحاكم والمجتمع المدني.

– تحسين كفاءة وأداء جهاز الدولة من خلال الاعتماد على معايير في اختيار قيادات الدولة، لضمان مستوى عال من الأداء، واستحداث معايير وأنظمة للرقابة والمحاسبة ومحاربة الفساد، والتأمين العام للدولة.

– تعظيم كفاءة المؤسسة العسكرية والمؤسسة الأمنية إلى أقصى حد ممكن والعمل على تقليص نسبة العاملين غير العرب في أجهزة الدول العربية[3].

الفرع الثالث: الإجراءات الاجتماعية

تتطلب من الأقطار العربية تحسين الأوضاع الاجتماعية لمواطنيها من خلال العمل على ما يلي:

– دعم التنمية البشرية، والعمل على رفع القدرات البشرية للمواطن العربي داخل كل قطر عربي عن طريق دعم التعليم والبحث العلمي، وتطوير التربية والتعليم لتواكب التطورات المتسارعة في العلم والتقنية، وتشجيع ورعاية الباحثين والعلماء والاستفادة منهم[4].

---

[1] محسن الندوي، **مرجع سابق** ، ص26

[2] جابر الأنصاري وآخرون، **مرجع سابق** ، ص188.

[3] **المرجع نفسه**، ص189.

[4] محسن الندوي، **مرجع سابق** ، ص282

– تحسين الخدمات الصحية، وترشيد التخطيط السكاني والحضاري من خلال ضبط النمو السكاني وربطه لبرامج الإنمائية.

– الاهتمام بدعم الثقافة الوطنية لتعميق الشعور لانتماء، وتحصين المواطنين ضد ما يمكن أن تحدثه الثقافات الأجنبية من تشويه للشخصية الوطنية وإعادة النظر في البرامج التعليمية والإعلامية، وإقامة فضاء اجتماعي ، يهتم لتنمية الاجتماعية والاندماج القومي للأقليات داخل القطر الواحد لتعميق الوعي لمحافظة على الوطن.

– إقامة فضاء قانوني والبحث عن الثقافة القانونية التي تعد مسألة أساسية في بناء مجتمع تسود فيه قيم العدالة، ومبني على أساس مبدأ تكافؤ الفرص لأن العدالة وحدها التي تحمي الأمن الجماعي.

– دعم التعليم والبحث العليم ، تطوير التربية والتعليم لتواكب التطورات المتسارعة في العلم والتقنية وتشجيع ورعاية البحثين والعلماء والاستفادة منهم .[1]

إن كل هذه السياسات والإجراءات الإسعافي التي تقوم بها كل دولة هي بمثابة تفعيل وسيطرة على مجمل التحد ت التي تواجه الأمن الوطني أو القومي لكل قطر عربي مما ينعكس إيجا على الأمن القومي العربي بصفة عامة.

المطلب الثاني: سيناريو الثاني

تواجه الدولة القطرية أو كل قطر عربي مجموعة من التحد ت بمفردها تقريبا لا تستطيع مجابهتها، فإن أهم ما تحرص عليه هو تنمية علاقات ثنائية ايجابية مع كل جيرانها العرب عتبارهم إقليم موحد من أجل القدرة على بناء مستقبلنا العربي الذي تتمناه أو تتخيله ليكون لنا موقعنا على خارطة التطور العلمي الإنساني، ونستعيد دور في الحضارة الإنسانية والوصول إلى أكبر قدر ممكن من التنمية الشاملة وخاصة الاقتصادية، ويتم ذلك من خلال القيام بمجموعة السياسات الجماعية المتمثلة فيما يلي[2]:

– الاتحاد من أجل إقامة مشاريع تنموية تعود لفائدة على الشعوب العربية، وخاصة وان التقارير العالمية تشير إلى الواقع الاقتصادي العالمي سيكون أسوء مما هو عليه الآن، ويقع العبئ الأكبر على الدول التي لديها فائض كالدول النفطية، والتي يجب عليها استغلاله واستثماره في الدول العربية التي تتوفر لديها العمالة والمقومات المناسبة للاستثمار .

[1] خير الدين حسيب، **مرجع سابق** ، ص ص37-38.

[2] عبد اللطيف علي المياح وحنان علي الطائي، **مرجع سابق** ، ص131

– إعادة النظر في سياسات وخطط الدول العربية على أساس الاعتماد على تصدير النفط على أساس السعر العالي لبرميل النفط، والذي قد يتسبب نزوله بخسائر ستكون لها آ ر وخيمة على اقتصاد ت هذه الدول و لتالي على التنمية الشاملة فيها[1].

– البحث عن إيجاد التكامل العربي وخاصة في مجال الأمن الغذائي، وهو أبرز ما يمكن إتباعه كطريقة لمنع اعتماد الأمة على غيرها في طعمامها، وخاصة إذا ما علمنا أن بعض الدول تستورد أكثر من 90% من حاجاتها من الموارد الغذائية نت الخارج ، في حين يمكن تحقيق ذلك من خلال قيام بعض الجول العربية ستثمار الاراضي الشاسعة لدى بعض الدول العربية كسودان والعمل على تحقيق الأمن المائي و كيد على أن المياه في لمنطقة العربية هي أحد التحد ت الكبرى الواجب إعطاؤها الأولوية بوضع إستراتيجية عربية للتحرك على المستوى الوطني والعربي لمواجهة العجز المائي وتحقيق الأمن المائي العربي.

– العمل على تحقيق سوق عربية مشتركة وربط شبكات النقل العربية.

– العمل على تكثيف جهود الاقطار العربية لمواجهة الاخطار الخارجية ضدها والتكتلات الخارجية خاصة التكتلات الاقتصادية

– يجب أن تنتبه الدول العربية وخاصة في ظل الازمات الاقتصادية والمالية التي يعيشها العالم إلى ضرورة تحسين واقعها الاقتصادي من خلال استثمار في صناعات الإلكترونية واقامة فضاء اقتصاد ينمي التجارة الالكترونية وهي من متطلبات العصر.

– تنمية وتوظيف امكانيات الاقطار العربية المختلفة من رؤوس الاموال والخبرة البشرية والموارد الطبيعية من اجل رفع مستوى معيشة الانسان العربية ورفاهيته ، الامر الذي يطرح ا ره على استقرار الاقتصادي بوجه عام وعلى الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلاد العربية ومن على امنها الوطني والقومي

– و سيسا على ذلك فإن تحديد المستقبل لنسبة للأقطار العربية عن طريق الاتحاد هو بمثابة السيطرة على الزمن الآتي، لأن مصير ليس شيئا ينبغي انتظاره بل هو شيء ينبغي انجازه[2].

[1] هايل عبد المولى طشطوش، **مرجع سابق**، ص ص184-185.

[2] محسن الندوي، **مرجع سابق**، ص ص283-284.

المطلب الثالث: سيناريو الثالث

تمر الأمة العربية حاليا بمرحلة من أخطر ما مرت به في التاريخ العربي المعاصر ولتواجه عددا من التحد ت والأزمات لذا يجب اتخاذ مواقف علنية وواضحة حول كل ما يواجه الأمة العربية من مشاكل وتحد ت تهدد الأمن القومي العربي من خلال تحديد مسؤوليات الأنظمة العربية فيما تعانيه الأمة العربية، مع ضرورة التنويه إلى دور جماعة تمثل خصما من خصوم الوحدة العربية، أ وهم الزعماء والحكام العرب الذين يقف على عاتقهم مسؤولية مواجهة تحد ت الأمن القومي العربي وبناء الوحدة العربية عن طريق اتحادهم، وذلك عن طريق[1]:

– العمل على تنسيق إرادة سياسية موحدة، وتنيسق المدركات السياسية، وتقدير مكامن التهديد الذي يعكس صورة جملة المشكلات الأساسية التي يعانها الأمن القومي العربي.

– العمل على تطوير العلاقات القومية العربية على أساس وجود مصالح مشتركة وضرورة إدراك المصادر الخارجية المهددة للأمن القومي العربي، وتميز بينها وبين المصادر الداخلية التي تنبع من داخل الدولة في حد ذاتها.

– العمل على تقوية العلاقات الاقتصادية العربية البيئية من اجل التخلص من التبعية[2]، وتحقيق التنمية الشاملة، وتوظيف إمكانيات الأقطار العربية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، الذي يطرح آ ره على الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلاد العربية ومن ثمة على أمنها الوطني والقومي[3].

– دعم التجمعات الإقليمية العربية، التي من الممكن أن يكون للعرب من خلالها فرصة للحركة إزاء النظام العالمي، وإعادة هيكلة جامعة الدول العربية وتفعيل دور مؤسساتها، من اجل التقليل من سيطرة المنظمات الإقليمية الغربية كالإتحاد الشرق أوسطي والاتحاد المتوسطي على الشؤون العربية.

– دعم التعاون العسكري بين الأقطار العربية، وذلك بتوقيع اتفاقيات تحالف في مجالات الدفاع والمناورات والتدريب والصناعات العسكرية، وتبادل الوفود والز رات العسكرية خاصة على مستوى الوزراء، وتبادل المعلومات والتنسيق بين أجهزة الاستخبارات العسكرية[4].

– إدارة الصراع مع إسرائيل أكبر مهدد للأمن القومي العربي من خلال عمل الأقطار العربية المجاورة لإسرائيل على تقوية نفسها من اجل عرقلة المخطط الإسرائيلي، وتقديم الدعم لشعب الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتقوية أجهزة المقاطعة لإسرائيل، وعدم تقديم أي تنازلات أو الدخول في اتفاقيات مع إسرائيل.

---

[1] صر مهنا، **مرجع سابق**، ص 72

[2] أحمد مبارك وآخرون، **مرجع سابق** ص 146

[3] جميل مطر وعلي الدين هلال، **مرجع سابق**، ص269.

[4] أحمد صدقي الدجاني، **مرجع سابق** ، ص 10.

– تحييد دول الجوار الجغرافي غير العربية خاصة إيران وتركيا وأثيوبيا من خلال إتباع سياسة التهدئة وحسن الجوار واحتواء النزعات، وتحشي الانزلاق في مواجهات عسكرية.

الاهتمام بظاهرة النزاعات الحدودية بين الدول العربية في ظل غياب المشروع الوحدوي القومي، حيث نرى أن معالجة هذه الظاهرة تكمن في إحياء النزعة الاتحادية بين شعوب المنطقة، والبعد عن الروح القومية الضيقة، والابتعاد عن الطموحات الشخصية لبعض الزعماء العرب[1].

– تسوية القضا العربية العالقة كالقضية الصحراوية، وعدم إفساح المجال أمام الدول الأجنبية للدخول في الخلافات العربية واستغلالها، وعدم الدخول في تحالفات مع دول الجوار غير العربية ضد بلد عربي.

– العمل على دعم تماسك العرب لهوية العربية والمحافظة على مقامتها الأساسية من الدين ولغة وثقافة و ريخ مشترك.

– العمل على تفعيل دور المفكرين العرب ومراكز الأبحاث والدراسات العربية وعلى رأسها مركز دراسات الوحدة العربية في بحث المشاكل الراهنة، واقتراح سياسات وبدائل مستقبلية واستنباط وسائل وآليات أفضل لاستفادة صانع القرار العربي منها[2].

– العمل على إقامة قضاء إعلامي وفني، لتبادل الخبرة والمعرفة الإعلامية، والتعريف لقنوات العربية وصنع الاستراتيجيات القومية الكفيلة بصناعة الرأي العام العربي، وتصحيح صورة العربي في الإعلام الدولي.

مما سبق نستخلص أن تحقيق التنسيق والتعاون للعربي يتطلب تغييرا في رؤية النخب العربية الحاكمة، ويتطلب تحديدا حدوث هذا التغير في الأقطار العربية الكبيرة (مصر والجزائر وسور وللعراق والسعودية)، حتى تطمئن الأقطار الصغيرة وتتحقق الثقة المتبادلة، وتستجيب إلى الشكوك والتخوفات القائمة والمستقبلية[3].

إن هذه كلنت توقعات وطموحات ورؤى مستقبلية وحصيلة دروس لخبرة السابقة لدى بعض المفكرين العرب على امتداد الساحة العربية حول الوحدة العربية، فكيف ستبدو حصيلة تفاعل هذه الرغبات والتوقعات مع المعطيات الإقليمية والعلمية، وما هو مدى ثيرها الايجابي على تفعيل الأمن للقومي للعربي.

[1] خير الدين حسيب، **مرجع سابق** ، ص 340.

[2] هشام محمود الأقداحي، **مرجع سابق** ، ص 486

[3] عبد اللطيف علي المياح وحنان علي الطائي، **مرجع سابق** ، ص131.

خلاصة:

رغم كل الجهود العربية والدولية المتبعة، إلا أن دورها كان غير فعال خاصة فيما يتعلق بمجابهة تهديدات الأمن القوم العربي، وذلك بحكم أن هيئة الأمم المتحدة هي بمثابة ورقة رابحة تستعملها الولا ت المتحدة الأمريكية والدول الكبرى للضغط على الوطن العربي وتكريسه لخدمتها وخدمة حلفائها إسرائيل على حساب القضية الفلسطينية، أما لنسبة للتجمعات العربية بدأ لجامعة العربية التي تعاني بعثرة وعدم تنسيق للجهود العربية لمواجهة هذه التهديدات، وأكبر دليل عن عجزها هو القضية الفلسطينية التي هي عاجزة عن وضع حل لها إلى يومنا هذا، لإضافة إلى الإتحاد المغاربي الذي يعاني من خلاقات داخلية بين الدول الأعضاء مما انعكس سلبا على المنطقة عن طريق عدم الوصول إلى الاتفاق لحل القضية الصحراوية، لإضافة إلى مجلس الخليج العربي الذي عجز عن حل الأزمة الخليجية المتمثلة في حرب الخليج الثانية مما أدى إلى التدخل الدولي لحل هذه الأزمة و لتالي فإن هذه المنظمات هي عاجزة عن القيام لدور المنوط لها وهو حماية الامن القومي العربي.

خاتمة

خاتمة:

إن الوطن العربي ومن خلال التهديدات التي تؤثر أمنه القومي أصبح يعاني من عدة أزمات وهواجس وتناقضات، تؤثر عليه وعلى شعوبه فهي شعوب تعاني أزمة ثقة مستحكمة حتى في الذات العربية كذات جماعية عاجزة عن فعل شيء أمام طوفان التحولات الدولية والإقليمية الراهنة كما انها شعوب تعاني أزمة ثقة لأنظمة الحاكمة وسوء تصرفها وعملها وأن الوطن العربي يعاني هاجس الاختناق التي تفرضه أطراف متعددة وفي مقدمتهم إسرائيل على تطبيق حصارات مختلفة من خلال قرارات دولية قاسية ومؤلمة في حق الوطن العربي، أما هاجس الانشقاق فهو أقدم وأعمق للجسم العربي المتشظي إلى اختراقات قديمة، إذ فشل العرب وعجزوا عن الوصول إلى حد أدنى من التضامن والوحدة كما إن الوطن العربي يعاني تناقض بين العروبة والإسلام تناقض بين الاصالة والحداثة ، تناقض بين الماضي والحاضر وبين الوطنية والقومية وقد بدأ هذا التناقض عندما اهتز تماسك العرب لهوية العربية واتجه للبحث عن هوية تحل محل هويتهم العربية حيث فقد الوطن العربي الإحساس بهويته وتملكته نزاعات القبائل المتناحرة، ونتيجة ذلك ضاع منه جامعه المشترك ومواقفه المشتركة وهدفه المشترك حيث أصبحت الأمة العربية مولعة لبحث عما يفارقها أكثر من بحثها عما يجمعها.

ونتيجة ذلك واجه العرب تحد ت كبيرة أثرت على أمنهم القومي وسيواجهون تهديدات وصعبة في القرن القادم بعد هندسة النظام الدولي للنظام الإقليمي، والكشف عن سيناريوهات التفكيك وإعادة التركيب في المنطقة العربية إقليميا وسياسيا واقتصاد ، لذا لك يجب على العرب أن يتحدوا، كما يجب الابتعاد عن طموحات الشخصية لبعض لزعماء العرب ، لأنه لا يختلف اثنان ن الوحدة العربية هي الوسيلة الأفضل لتحقيق الأمن القومي القادر على مواجهة التهديدات التي تواجه الأمة العربية، وبنفس الوقت تعتبر الوسيلة القادرة على بناء مستقبلنا العربي الذي نتمناه ونتخيله وليكون لنا موقعنا داخل الساحة الدولية، إن الأمن القومي العربي هو حالة جديدة تنطلق من تصور قومي عربي لمستقبل هذا الأمن، الذي يعني أمن الأمة وثقافتها وحضارتها ومشروعها الحضاري المستقبلي، وعليه فإن تحديد مستقبل الأمن القومي العربي، لا يتطلب أن نرى المستقبل بناء على معرفة الحاضر وتهديدات الواردة فيه، بل يتطلب ذلك إطلاق العقل والخيال في التطورات والعلاقات الممكنة الحدوث وما تحدثه من تهديدات جديدة للأمن القومي العربي وتعطيل المتغيرات التي لا نرغب بها لأن مصير ليس شيء ينبغي انتظاره بل هو شيء يتعين انجازه ، لإضافة إلى الإرادة العربية التي تصنع الأمن والاستقرار داخل الوطن العربي، والأمن القومي العربي هو أمن شامل وكل واحد لا يتجزأ ولا ينقسم ويخطئ من يعتقد غير ذلك وقد أثبتت الأ م

لدول عربية كثيرة ن الأمن القومي الشامل هو حاجة ملحة لا نستطيع الاستغناء عنها داخل وطننا العربي الكبير والعمل من أجل مشروع نهوضي عربي الذي نتمنا نجاحه للأمة العربي.

كما نعتقد أن كلا من الامن الوطني للأقطار العربية والامن القومي العربي مرتبط أوثيق الارتباط بمسألة الديمقراطية وفتح قنوات المشاركة الشعبية للمواطنين ونعتقد أن في ذلك تحقيقا للاستقرار الداخلي وضما لتحقيق الرضى الشعبي وتمهيدا للوحدة العربية للاعتبارات املاً وحلاما جماهيرا عربيا موحدا.

السؤال الذي يطرحه كل عربي في عصر هذا هو : اين نحن في ظل كل هذه التحد ت التي تطرحها البيئة الخارجية ، فأين الوطن العربي واين الجامعة العربية واين حلم العربي القديم حول الوحدة العربية ، اين القضية الفلسطينية، وأين القادة العرب ، وهم المسؤولين الاولين والاخرين عن الوطن العربي وما يتعرض له امنهم القومي العربي من تهديدات.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

كتب باللّغة العربية

1) الأنصاري حابر وآخرون، النزاعات الأهلية العربية العوامل الداخلية والخارجية، ط2، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001

2) الأقداحي هشام محمود ،تحد ت الأمن القومي المعاصر مدخل بخي سيلسي، الاسكندرية :مؤسسات شباب الجامعة، ، 2009

3) الأطرش ، العرب وتحد ت النظام العالمي، ط1، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 1999،

4) الرشيدي أحمد ومجموعة من المؤلفين،المدخل إلى العلوم السيلسية والاقتصادية والإستراتيجية،، القاهرة: المكتب العربي للمعارف.2003

5) الدري عبد العزيز وآخرون، العلاقات العربية الايرانية الاتجاهات الراهنة وأفاق المستقبلية، ط2، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001

6) الدجاني أحمد صدقي وأحمد يوسف أحمد، التحد ت الشرق الأوسط الجديدة والوطن العربي، ط1، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994

7) المخادمي عبد القادر رزيق ، الكفاءات المهاجرة بين واقع الغربة وحلم العودة، ط1،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009

8) (____،_____) ، سباق التسلح الدولي المواجس والطموحات والمصالح، ط1، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010

9) (____،_____)، الاتحاد من أجل المتوسط، ط1،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009

10) (____،_____)، النظام الدولي الجديد الثابت والمتغير، ط3، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006

11) الميلي ، الأبعاد الثقافية للأمن القومي العربي في الأمن العربي: التحد ت الراهنة والتطلعات المستقبلية، ريس : مركز الدراسات العربي الأوربي، ، 1996

12) التنير سمير ، العري وتحد ت القرن الحادي والعشرين، ط1، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2010

13) السماك أزهر ، جغرافية الوطن العربي دراسة إقليمية، ط1، الأردن:دار اليازوي العلمية للنشر والتوزيع، 2011،

14) العزاوي دهام علي دهام ، الأقليات والأمن القومي العربي، ط1، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع ، 2003

15) الندوي محسن ، تحد ت التكامل الاقتصادي في عصر العولمة، ط1، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية ، 2011

16) الخزرجي عمر كلمل .العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية ادارة الأزمات . ط1، الأردن :دار مجدلاوي للنشر والتوزيع .

17) النيدي مفيد ، العرب والقوى الدولية في القرن الحادي والعشرين، ط1، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2003،

18) أمين حلال ، العولمة والتنمية العربية من حملة بليون إلى جولة الأوروغواي 1798-1998، ط1، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ، ، 1999

19) اسماعيل صادق ، المياة العربية وحروب المستقبل، ط1، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2012

20) البطوش معاذ تداعيات الاحتلال الأمريكي البريطاني على العراق وأثره على الأمن القومي العربي، ط1، الإسكندرية: مؤسسات شباب الجامعة، ، 2009

21) بلقزيز عبد الاله وآخرون، الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية، 1947-1986 محاولة في التاريخ، ط1، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 1992

22) بن أحمد الطاهر ، حماية الأقليات في ظل النزاعات المسلحة بين الفقه الجنائي الإسلامي والقانون الدولي الإنساني، ط1، الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع ، 2011

23) بن علي طيبي ، العالم العربي والألفية الثالثة، ط1، الجزائر: دار العرب للنشر والتوزيع،2002،

24) بوخريسة أبو بكر ، الدولة والمجتمع من مشروع الوحدة المغاربية إلى الدولة القطرية، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،

25) مهنا صر ، الأمن القومي العربي في عالم متغير، الإسكندرية:المكتب الجامعي، ا 1994

26) (____،_____)، تطور السياسات العالمية والإستراتيجية القومية، ط1، الإسكندرية:المكتب الجامعي الحديث ، 2007

27) مقلد اسماعيل صبري ، الاستراتيجية والسياسة الدولية، ط1، بيروت: المؤسسة العربية للأبحاث

28) مطر جميل وهلال علي الدين ، النظام الإقليمي العربي، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ، 2009

29) مراد ، السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي، ط1، بيروت: دار منهل اللبناني للطبع والنشر والتوزيع، 2009.

30) بوز د معمر,المنظمات الاقليمية ونظام الأمن الجماعي ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1992

31) إسماعيل معراف، التكتلات الاقتصادية الإقليمية، ط1، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 2012

32) محدان ، موقع النظام الاقليمي العربي ودوره في السيلسات العلمية، ط1، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2015

33) مبارك أحمد وآخرون، العرب والدائرة الافريقية، ط1، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ، ، 2005

34) مانع جمال عبد الناصر ، اتحاد المغرب العربي دراسة قانونية وسياسية، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004،

35) مجموعة من الكتاب، حال الأمة العربية للمؤتمر القومي العربي التاسع، ط1، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999

36) حسن عمر كامل ، الجغرافية السياسية الجديدة للعالم العربي في ضوء العولمة الثقافية دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2008

37) حسيب خير الدين وآخرون، مستقبل الأمة العربية التحد ت والخيارات، ط2، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ، 2002، ص242

38) يحب سها ، نزاعات الحدود في العالم العربي من نهاية القرن العشرين إلى بدا ت القرن الواحد والعشرين، ط1،القاهرة :مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحيفة والمعلومات ، 2009

39) علي لمياح عبد اللطيف و علي الطائي حنان ،ثورة المعلومات والأمن القومي العربي، ط1، الأردن :دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2003

40) سوسن عساف، استراتيجية الودع العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي، ط1، لبنان الشبكة العربية للأبحاث والنشر ، 2008

41) طشطوش هليل عبدالمولى.الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل نظام العالمي الجديد . الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع ..2012

42) ولد خليفة العربي ، النظام العالمي ماذا تغير فيه؟ وأين نحن من تحولاته، ط1، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 1998

43) شيبي لخميس ، الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية فترة ما بعد الحرب الباردة 1991-2008، ط1 الجيزة: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، ، 2010

44) داغر ربيع ، اسرائيل والصراع المستمر، ط1، لبنان: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2007

45) سعد عمر بن صر وأحمد ،قانون المجتمع الدولي المعاصر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 2007،

46) غريفيش مارتن وغيره، المفاهيم الأساسية في العلاقة الدولية ترجمة :مركز الخليج دبي .2008

47) فونتا ل جاك ، ترجمة براهم، العولمة الاقتصادية والأمن الدولي، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009

المجلات:

- مجموعة من الكتاب مجموعة من الكتاب الرعب والإرهاب الدولة والمجتمع: مجلة الدراسات والنقد الاجتماعي شرطة النشر والتنشيط العلمي والثقافي، العدد 24، 2007
- مجموعة من الكتاب"دورية دراسات استراتيجية": مجلة دراسات استراتيجية مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، العدد، 2009
- توري حون كلود ،مزوي رضا ، الفضاء المتوسطي وقضا راهنة: مجلة السيلسات العلمة، مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة، الجزائر، العدد 01، جوان 2012
- رضا مزوى ، مجلة الجزائرية للسيلسات العلمة مخبر دراسات وتحليل السيلسات العلمةن الجزائر، العدد 2، أكتوبر 2013
- المشاط عبد المنعم، "نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القومي": مجلة المستقبل العربي: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 54، أوت 1983
- بوزغاية جمال: "مفهوم الدفاع": مجلة الجيش مديرية الاعلام والتوجيه، الجزائر، العدد 462، 2002

- ـبت أحمد ، "الأمن القومي العربي، أبعاده ومتطلباته": مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 196، جويلية 1995
- طلبة مصطفى كمال ، "الخطار البيئية ومسؤولية المجتمع الدولي": مجلة السيلسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 163، 2006.

ملتقيات والندوات والايام الدراسية:

- بلعيد منيرة ، "الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي: دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة" ورقة بحثية مقدمة: الملتقي الدولي الجزائري والأمن التوسط، واقع وآفاق، تنظيم جامعة منتوري- قسنطينة، قسم العلوم السيلسية الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدرلسات الاستراتيجية، قسنطينة، 2008
- حمدوش ر ض "تطور مفهوم الآمن والدرلسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية " ورقة بحثية مقدمة: الملتقى للدولي "الجزائر والأمن المتوسط .واقع وأفاق" جامعة منشوري .قسنطينة .قسم لعلوم السياسية الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي .مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية .الجزائر .2008.

مذكرات

- بن يدة فتيحة،بن قمار عائشة،تحد ت الأمن الانساني في للوطن لعربي، دراسة حللة الجزائر، (مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية، كلية حقوق وعلوم سياسية، جامعة سعيدة، 2011
- رداف طارق ، الاتحاد الأروبي من لستراتيجية للدفاع في لطار حلف شمال الأطلسي الى للقوة الأمنية المشتركة، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر في العلاقات الدولية، كلية الحقوق قسم علوم السياسة
- العايب خير الدين ، الأمن في حدود البحلر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة (مذكرة لنيل شهادة ماجيستر في العلاقات الدولية قسم العلوم الساسية، جامعة الجزائر، 1995
- معمري خلد ، التنظير في الدرلسات المنية لفترة ما بعد لحرب للبارد: دراسة الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر (مذكرة لنيل شهادة ماجيستر في العلاقات الدولية، كلية حقوق قسم العلوم السيلسية، الجزائر، 2009

- فريحة لامية ،لعور راضية ،شرايطية سميرة ،تحول مفهوم الأمن في العلاقات الدولية وانعكاسها على العلاقات الأورو مغاربية (مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلاقات الدولية قسم العلوم السيلسية، جامعة خيصر، بسكرة، 2006-2008

كتب باللغة الفرنسة

1. John BurtonK Global conflictswheat sheaf books, Brighton,1984,
2. Michel Dillon-Politicsseustu.Routedyeondon.1986

موقع الكترونية

- عرفة خديجة ، مفهوم وقضا الأمن الانساني تحد ت الاصلاح في القرن الحادي والعشرين "نقلا عن الموقع":

http// :www.emax.com/content.esp2contents :2630

- أمحند برقوق: الأمن الانساني ومفارقات العولمة، "نقلا" عن موقع الاستاذ:

Berkour.mhand.yolasite.com/reserch.php

- مامورا كايوكييا، ترجمة :عادل رقاغ "مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية "نقلا عن موقع:

http://www.geocities.com/adel.zeggagh/secpt.htlml

- رقاغ عادل اعادة صياغة مفهوم الأمن .بر مج بحث في الأمن المجتمعي "نقلا عن الوضع

http://www.geocitres.com/adel.zeggagh/links.html

قاموس المحيط الالكتروني

- قاموس المحيط الالكتوني على الموع التالي:www.moheet.com

ملخص

تسعى هذه الدارسة غلى تسليط الضوء على موضوع الامن القومي العربي وابراز أهم التهديدات التي تأثر عليه نظرا لخطراتها وصعوبة التحكم فيها، حيث طالت هذه التهديدات كافة أو معظم الاقطار العربية، فهي تهديدات مشتركة تهدد أمن واستقرار الاقطار العربية، حيث ان الامن القومي العربي ينطلق من موقف قومي فهوم امن شامل يتجاهل وجود اقطار عربية بحكم انه أمة واحدة تشترك في الكثير من الخصائص ، وتجمع بينها الكثير من الروابط ذات الطابع السلبي اي مواجهة تهديدات الخارجية التي تأثر بها الدول غير العربية سواء دول الجوار الجغرافي أو الدول الكبير على الوطن العربي أو ذات الطابع الإيجابي أي مواجهة التهديدات الداخلية من ضروريات التطور والتنمية وتسوية النزاعات الداخلية وحل بعض القضايا العربية الراهنة العالقة ، أن كل هذه التهديدات هي نابعة اساسا اما عن الظروف التاريخية أو الظروف الجغرافية او الاوضاع والتطورات الدولية للعالم والتي كان لها بليغ الاثر في ابراز العديد من المشاكل التي يعانيها الامن القومي العربي.

وتاريخ العربي يؤكد ذلك حيث ان ابرز التهديدات التي تأثر على الامن القومي العربي هي نواتج الاستعمار الغربي لبلادنا العربية والمتمثلة اساسا في مشكلة النزاعات الحدودية بين الدول العربية او مع دول الجوار الجغرافي، بالإضافة إلى مشكلة الاقليات، كما تم خلاق تحدي أكبر للأمن القومي العربي وهو التحدي الإسرائيلي الذي زرع داخل الوطن العربي ووفرت له البيئة المناسبة للنمو هو أكبر مهدد للأمن القومي العربي بالإضافة إلى مشكلة المنظمات الاقليمية التي جاءت بحجة العولمة الزاحفة من اجل السيطرة على العالم العربي ومشكلة التبعية بحكم الظروف التاريخي من أجل تبعية الدول العربية الدائمة في دول الاستعمارية ، وان الحديث عن الامن القومي العربي هو حديث ذو شجون وذلك بسبب التهديدات الكبيرة التي تواجهها ، فالأمن القومي العربي يستند في الاساس إلى بناء الوحدة العربية، حيث لا يمكن تصور امن اي قطر عربي مهما كان كبيرا او صغيرا، غنيا او فقيراً ، بمعزل عن أمن الاقطار العربية الاخرى.

الفهرسة

الفهرسة

تشكرات .....

اهداء .....

ملخص .....

مقدمة..... أ-ز

الفصل الأول: مفهوم الأمن وتطوره في نظريات العلاقات الدولية

مقدمة الفصل 9

المبحث الأول: ماهية الأمن وعلاقته ببعض المصطلحات المشابهة 10

المطلب الأول: مفهوم الأمن 10

- الفرع الأول: التعريف اللغوي 10
- الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي للأمن 11

المطلب الثاني: مفهوم الأمن في نظريات العلاقات الدولية 14

- الفرع الأول: النظريات الكلاسيكية التقليدية 14
- الفرع الثاني: النظريات التأملية.....16
- الفرع الثالث: النظريات التكوينية /النقدية 17

المطلب الثالث : المصطلحات المشابهة للأمن 21

- الفرع الأول: الدفاع.....21
- الفرع الثاني: الرفاهية.....21

المبحث الثاني: خصائص أبعاد ومستويات الأمن 22

المطلب الأول: خصائص الأمن 22

- الفرع الأول :النسبية.....22
- الفرع الثاني: الانعكاسية 22
- الفرع الثالث: الديناميكية 22

المطلب الثاني: أبعاد الأمن.....23

- الفرع الأول: البعد العسكري.....23
- الفرع الثاني: البعد السياسي.....24
- الفرع الثالث: البعد الثقافي 25
- الفرع الرابع: البعد الاقتصادي.....26
- الفرع الخامس: البعد النفسي 27
- الفرع السادس:البعد البيئي 27

المطلب الثالث: مستويات الأمن 28

- الفرع الأول: المستوى الوطني.....29
- الفرع الثاني: المستوى الإقليمي 30
- الفرع الثالث: المستوى الدولي.....30
- الفرع الرابع: المستوى الفردي 31

المبحث الثالث: مفهوم الأمن القومي مقوماته ومعايره 32

المطلب الأول: مفهوم الأمن القومي 32

المطلب الثاني: مقومات الأمن القومي.....36

المطلب الثالث: معايير الأمن القومي.....39

خاتمة الفصل 43

الفصل الثاني: أهمية الموقع الاستراتيجي للوطن العربي

مقدمة الفصل 45

المبحث الأول :الموقع الجغرافي للوطن العربي وأهميته الجيوبولتكية.....46

المطلب الأول:الموقع الجغرافي للوطن العربي.....46

المطلب الثاني : الأهمية الجيوبوليتيكية 47

المطلب الثالث: الخصائص المميزة للوطن العربي 49

المبحث الثاني: أهم التهديدات الداخلية للأمن القومي العربي 53

المطلب الأول: الأمن المائي والغذائي وأزمة التنمية والتحدي العلمي.....54

- الفرع الأول: أزمة الأمن المائي العربي.....54

- الفرع الثاني: أزمة الأمن الغذائي.....55
- الفرع الثالث: أزمة التنمية 55
- الفرع الرابع :التحدي العلمي.....56

المطلب الثاني : مشكلة الأقليات وأشهر النزاعات الحدودية العربية 58

- الفرع الأول : الأقليات وأثرها على الأمن القومي العربي.....58
- الفرع الثاني: النزاعات الحدودية في الوطن العربي 62

المطلب الثالث: أهم القضايا العربية المؤثرة على استقرار الأمن القومي العربي 65

- الفرع الأول: القضية الفلسطينية 66
- الفرع الثاني: قضية الصحراء الغربية 67

المبحث الثالث: أهم التهديدات الخارجية للأمن القومي العربي 69

المطلب الأول :تحديات دول الجوار الجغرافي.....69

- الفرع الأول: التحدي الإسرائيلي.....69
- الفرع الثاني: التحدي التركي.....72
- الفرع الثالث: التحدي الإيراني.....74
- الفرع الرابع: التحدي الأثيوبي.....76

المطلب الثاني: التحديات الإقليمية شرق الأوسطية أرومتوسطية.....77

- الفرع الأول: مشروع الشرق الأوسط.....77
- الفرع الثاني: المشروع الأرومتوسطي 79

المطلب الثالث: مشكلة التبعية.....82

خاتمة الفصل.....85

الفصل الثالث: آليات والاستراتيجيات العربية والدولية لمواجهة تهديدات الأمن القومي

مقدمة الفصل : 87

المبحث الأول: آليات مجابهة الأمن القومي 88

المطلب الأول: الآليات العسكرية 88

المطلب الثاني: الآليات الاقتصادية 88

المطلب الثالث: آليات السوسيوسياسية.....89
المبحث الثاني: دور الهيئات العربية والدولية في مجابهة أهم التهديدات.....90
المطلب الأول: مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي 90
الفرع الأول: مجلس التعاون الخليجي 90
- الفرع الثاني: اتحاد المغرب العربي 91
- المطلب الثاني: جامعة الدول العربية: 93
المطلب الثالث: هيئة الأمم المتحدة.....95
المبحث الثالث: آراء وتطلعات مستقبلية حول الوحدة العربية.....97
المطلب الأول: الرؤية الأولى 97
- الفرع الأول: الإجراءات الاقتصادية.....97
- الفرع الثاني: الإجراءات السياسية.....96
- الفرع الثالث: الإجراءات الاجتماعية.....96
المطلب الثاني: الرؤية الثانية.....99
المطلب الثالث: الرؤية الثالثة 101
خاتمة الفصل 103
خاتمة وتوصيات 105
قائمة المصادر والمراجع 108
محتويات الفهرسة.....115